



الدكتور محمد الرميحي

Twitter: @abdullah_1395
20.11.2012



رميحيات



أولويات العرب.. قراءة في سهمهما



خمسون مقالاً يبحث عن الحقيقة

رمحيات

أولويات العرب.. قراءة في سهمهما

خمسون مقالاً يبحث عن الحقيقة

الدكتور محمد الرميحي



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

Twitter: @abdullah_1395

رميحيات

أولويات العرب.. قراءة في رسالة

خمسون مقالاً يبحث عن الحقيقة

ردمك 978-614-01-0110-4

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.asp.com.lb>

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش. م. ل

لتنضيد وفرز الألوان: أهدد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (1-961+)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

المحتويات

- 7..... (مقدمة) أولويات العرب... قراءة في المعكوس
- 15..... (1) من جامعة للدول... الى جامعة للإنسان العربي
- 24..... (2) على هامش محاولة الاعتداء على مبارك، الدين والسياسة: حنين أم ذريعة؟! ..
- 32..... (3) تأملات في حرب الحاخامات: معرفة الذات بقراءة الأخر
- 41..... (4) كيف يبدو العرب في نظر اليابانيين: رؤية في كتاب
- 47..... (5) نظرية المؤامرة في الثقافة العربية المعاصرة
- 52..... (6) بغداد بين ستالين وراسبوتين
- 58..... (7) الأعداء أنكباء غير عقلاء
- 64..... (8) هل انتهى دور العسكر العرب في السياسة أم بدأ؟
- 70..... (9) ظلام القومية
- 76..... (10) الديمقراطية التوافقية والانتخابات في الكويت
- 83..... (11) لبنان صراخ الولادة أم الموت؟
- 88..... (12) كي لا يتحول لبنان إلى عراق آخر
- 93..... (13) حروب عربية لم تنته وأخرى لم تبدأ بعد!
- 97..... (14) بين الشرعي والقانوني
- 102..... (15) النفس المقموعة
- 106..... (16) المرأة العربية في قمة العالم
- 110..... (17) التفكير السحري وفن إضاعة الفرص العربية
- 115..... (18) الانتظار الطويل على محطة السلام في الشرق الأوسط
- 120..... (19) هل حققت الولايات المتحدة بعضاً من أهدافها في الشرق الأوسط؟
- 126..... (20) المكون المفقود في الشرق الأوسط
- 131..... (21) تأثير التعديلات الدستورية المصرية على العرب
- 136..... (22) الاستقلال العربي المفقود
- 140..... (23) احتضان الحياة والتنمية في الرسالة الإسلامية
- 145..... (24) قرن عربي في التيه السياسي

- 150..... (25) سيدي الرئيس أهلا ولكن
- 154..... (26) رفع حجاب الأوهام عن حالة المرأة العربية
- 160..... (27) الجماعات الإسلامية بين قبول التعددية... ورفضها
- 169..... (28) نوبل: توق عالمي للسلام
- 171..... (29) الرؤية والفرية، إيران والعالم
- 175..... (30) حتى لو كان غير فاروق
- 178..... (31) الأعمدة السبعة في خطاب أوباما
- 181..... (32) الحروب البديلة
- 186..... (33) حتمية الحرب الإيرانية الأميركية
- 191..... (34) أجنحة "حزب الله" وصبر السنيورة!
- 196..... (35) فكر السراييب
- 201..... (36) قيمة النصر والهزيمة في الشرق الأوسط
- 206..... (37) خطة أبو مازن الفلسطينية
- 212..... (38) السلام يحتاج إلى موت شارون
- 217..... (39) خيار الفرس أم تفاح أوروبا
- 221..... (40) الدولة معولمة والمجتمع محلي
- 227..... (41) أحب نانسي واكره كوندي
- 232..... (42) مواجهة التطرف ثقافية... لا سياسية ولا أمنية
- 236..... (43) للموت حرمة وللحياة شروط
- 242..... (44) من فضلكم لا تفرحوا بغزة.. فالقادم أسوأ
- 247..... (45) في وداع رجل تاريخي
- 252..... (46) التفكير السليم والتفكير الأعوج
- 257..... (47) إلى خالد مشعل
- 261..... (48) العقل الصهيوني
- 276..... (49) ما هو أفضل من "سفن الحرية"
- 281..... (50) القبائل لا تصنع ديمقراطية
- 285..... تواريخ هامة في الكتاب
- 287..... السيرة الذاتية

(مقدمة)

أولويات العرب... قراءة في المعكوس

معظم ما يكتب أو يعلّق عليه ويجوز على اهتمام أكبر عدد من القراء في ديارنا العربية لا يخرج عن ثلاث قضايا تسود في الدائرة السياسية: فلسطين، الحروب العربية الاهلية، العلاقة مع الولايات المتحدة. وعلى رغم أن هذه القضايا لها علاقة بمعظم ما يواجهها، من مشكلات حيث تفرّع وتفرّخ قضايا أخرى لا تقل أهمية عن اصلها. الآن إنّها أولويات مقلوبة على رأسها، وهروب من مواجهة الحقائق الماثلة بين ايدينا بالقفز عليها بعيداً عن المستحقات الآنية، التي إن وجد الحل لها فقد يقود ذلك الحل في نهاية المطاف، إلى مدخل مناسب لتجاوز تلك القضايا الثلاث التي يعتبرها كثيرون مركزية.

تدمير القدرة على الصمود أمام ما تشكّله القضايا العربية الكبرى من تحد، أو ضعف مواجهتها يكمن في الفشل في مواجهة التحديات التنموية الشاملة للعرب، العطب من الداخل، كغياب التنمية، والعجز، مواكبة العصر بكل ما يعنيه ذلك من مواجهة - تبدأ بالتعليم ولا تنتهي بتمكين المرأة وحقوق الإنسان.

قليلاً ما نلاحظ الحديث المكثّف عن أسباب ومظاهر هذا العطب الداخلي العربي، وقليلاً ما نقرأ مثلاً عن التربية والتعليم، ومستوى خريجي الجامعات العربية المتدني، ونشير إلى حالة البحث العلمي في بلادنا ونخلفها، وتدّتي مكانة المرأة ونقص في حقوق الإنسان، وتخلّف

الرعاية الصحية... إلى آخره من قضايا هي سبيلنا إلى تنمية حقيقية، ووسيلتنا لمواجهة العضلات الكبرى. إلا أننا نصرّف في سباق محموم لمناقشة من يلي الأمر، وكيف يجدد له، ولا يستغنى عن عبقريته، التي فشلت سنة بعد أخرى، وعقد بعد عقد، أو مناقشة الشخص لا أفكاره، والاهتمام بقضايا الآخرة عن قضايا الدنيا. أما النظر عن قرب لقضايا مركزية مثل التعليم والبحث العلمي، وحقوق الإنسان وترقية الاقتصاد، على سبيل المثال لا الحصر، وهو ما اعتبرته تقارير اليونسكو والتقارير الدولية الموثوقة، أنه أهم التحديات الأربعة⁽¹⁾ التي تواجه البشرية في القرن الواحد والعشرين، فهي في الغالب من هوامش هومنا. معظم مدارسنا وجامعاتنا يقوم بتأهيل طلابنا على نمط "الاستهلاك" لا القدرة على الإنتاج، وعلى التفكير الخرافي لا التفكير العلمي، وهذه المؤسسات تضخ كل عام آلاف الخريجين إلى ساحة البطالة المباشرة أو المقتنعة، ليس لأنهم عاجزون أو غير راغبين في العمل، بل لأن تأهيلهم لم يصل إلى حد تنمية قدراتهم الذاتية، وسوق العمل لا تتوافر فيها أية فرص، لذا فإنهم يخرجون إلى الشوارع جاهزين للاختطاف من جانب خطاب التطرف، وهو خطاب يستفيد من التجهيل والفقير لتجنيد العشرات من أجل زيادة التخلف والعجز. وعلى رغم أهمية ومركزية هذه الموضوعات، التعليم والتدريب والبحث العلمي، والتفكير النقدي - فإنها معزولة للتناول فقط بين المتخصصين في أروقتهم العالية، ومخفية في ملفاتهم المتضخمة، بعيداً عن التناول العام والساحن المفروض ان يكون من أولويات الاهتمام العام.

(1) التعليم، حقوق الإنسان، التنمية الاقتصادية، تمكين المرأة.

نأتي إلى أولوية أخرى من أولوياتنا لنراها أيضاً مقلوبة رأساً على عقب، فالحديث يطول ويتشعب عن الحلال والحرام، مقتطفاً من اجتهادات تاريخية قال بها رجال عصر مضى، هدفها دخول جنة الرضوان في ما بعد الحياة الدنيا من وجهة نظرهم، وتتجاوز مثل هذه الأطروحات حقيقية مركزية هي ان الدين هو حياة الناس التي يعيشونها وكل التعاليم الإيجابية في أي دين، هي تعاليم لها علاقة مباشرة بتحسين وترقية حياة البشر على الأرض، التي تقود، إن نجحت في الأرض إلى حياة أفضل في السماء. ونرى من بعض ما نرى فنية لم يحصلوا من العلم الا قليلاً يتصدون للإفتاء في كل شاردة وواردة، تضح بهم فضائياتنا العربية التي تتكاثر كالقنطرة.

ما هو متاح للقارئ اليوم - أو المشاهد - في الكثير من منتجنا الثقافي المقروء أو المرئي هو أفضلية الحياة الأخرى على الحياة الحالية، حتى لو كانت الحياة الحالية تنم عن التخلف والفقير والحاجة والجهل والمرض والبطالة والحروب، وهو العكس تماماً لما دعت إليه الرسالات، وما بشرت به، مباشرة أو بطريق غير مباشر من احياء الارض.

وإذا كان الأمر هو الحديث عن مستوى الحياة، فإن تقرير الشفافية الدولية الذي نشر أخيراً وأعيد تكراره يصنّف، من دون موارد، موقع العرب المتدني (في متوسطهم) من سلم العيش التنموي في هذا العالم المزدحم بالمنافسة. فقد جاء موقع كثير من الدول العربية في آخر السلم متأخراً عن كثير من الدول، صغيرها وكبيرها، وهو أمر يقود إلى الاستنتاج بأن الفساد متفش ومعطل للتنمية، وهو جدار ضخّم، أي الفساد، وغياب تفعيل عمل المؤسسات، من بين عدد من الجدران، يحول بين العرب وبين التقدم⁽¹⁾، وعلى الرغم من ذلك فإن

(1) تعريف الفساد في نظر المؤلف هو استخدام سلطة للحصول على منفعة، وبمعنى آخر غياب وجود وعمل المؤسسات، وتعطيل المحاسبة.

حاجز التعقيم أو قل تجاهل سور الفساد وغياب المؤسسات والمحاسبة، الذي لم يتوفر له ما يستحق من حبر وجهد فكري في كتاباتنا العربية ربع ما توفر لجدار الفصل العنصري الإسرائيلي، رغم أن الأول، في التحليل الأخير، يفوق ضرره الثاني، لأنه بارتفاع حاجز الفساد وغياب المؤسسات، يظل جدار الفصل العنصري عالياً ومتمكناً.

يبدو أيضاً ان انقسام العرب في السابق بين معسكر اشتراكي وأخر رأسمالي أو تحت مسميات مختلفة كعرب الاعتدال وعرب المقاومة الذي وصل إلى الأوطان كما في الحالة الفلسطينية واللبنانية، هو الذي يسود الآن ويستمر، وإن كان تحت مظلة أخرى وشعار آخر. فهناك من هو معلق بواشنطن بشكل أو بآخر، وهناك من يرى أن الارتباط بأوروبا اليوم أو بالصين في المستقبل المنظور هو أفضل الحلول المتاحة لبقاء الرأس العربي فوق الماء، بل أن البعض يرى في التحالف الاقليمي، مثلاً مع ايران، مربط الفرس...

ولا يتوفر نقد حقيقي في خطابنا العربي لمثل هذه الأطروحات الجزئية، وكل ما هو مطروح هو امتداد لما تم في الماضي، وهو انقسام العرب بين أطراف دولية أو اقليمية مختلفة ويجري الصراع على أرضنا وبيننا، كانت في الماضي معسكراً رأسمالياً ومعسكراً اشتراكياً، وهي اليوم معسكر أوروبي وأميركي، أو صيني وفي المستقبل قد تكون ايرانية أو تركية. إلا أن الحقيقة التي يعرفها الجميع أن هذا الانقسام هو تأكيد للشذمة الضارة، التي يدفع الإنسان العربي ثمنها باهظاً لها، في الوقت الذي تشكل التكتلات العالمية للدفاع عن مصالحها المشتركة.

أما الخيار المنطقي في هذا المقام، وهو إيجاد طريق عربي متقارب، يحمل الحد الأدنى المشترك بين مصالح العرب كما فعل الأوروبيون بينهم أو كما فعل غيرهم، أو كما تفعل دول شرق آسيا،

أو أي تجمع عقلائي اقتصادي سياسي في هذا العصر، لكن يبدو ذلك بعيد المنال وليس له أولوية في النقاش، بل هناك إصرار من البعض إما على هيمنة وأنباع أو على مراهنات غير مجدية على الجوار، مع استعداد الطرفين، من يريد الهيمنة والمراهن على قوى اقليمية، لتقدم كل التنازلات المطلوبة للأطراف الغربية أو الاقليمية، في حين ان المنحني من الانزلاق هو اجندة عربية واضحة ومعمول بها.

الأمثلة كثيرة في هذا المقام، فهناك اتفاقات اقتصادية تتم اليوم بين بعض الدول العربية وبين - مثلا - الولايات المتحدة، تقدم فيها تنازلات أكثر مما تقدم جارة عربية لجارة قريبة، بل يجري التشدد مع الجار، ويكثر التساهل مع البعيد.

ولعل المسكوت عنه في نقاشنا العام، ما أصبح معروفا على نطاق واسع في العالم ولا تكاد مقالة تظهر عن حال العرب اليوم إلا وتتناوله، وهي المعادلة التي تقول "ان الركود السياسي في بلادنا، يؤدي إلى عدم الإستقرار الداخلي، وتظهر آثاره في أعمال الإرهاب من جانب، أو الهجرة الشابة المتدفقة إلى الغرب من جانب آخر".

وعلى رغم بساطة هذه المعادلة ووضوحها، وعلى رغم حقيقتها الساطعة وأخذها مأخذ الجد من الدول الكبرى، نجد ان أولويات النقاش العالق في ما بيننا، والتي يعتمدها كثيرون على صفحات صحفنا، هي طرح السؤال الساذج: "أيجب ان يجري التغيير من الداخل أم من الخارج؟"، وكأن الداخل أو الخارج سينتظر إلى ان تحل معضلة البيضة من الدجاجة أو العكس.. مثل هذا النقاش ألا يذكر بعضنا بالاختلاف على جنس الملائكة. في الوقت الذي تفضح حالنا "كشوف العولمة" من تقارير حقوق الإنسان إلى تقرير الشفافية إلى مؤشرات التنمية إلى أخيراً الانجازات العلمية.

رغم الزيادة في الوعي العربي نسياً وازدحام فضائنا بفضائيات عربية تكاد تبلغ نسبة وتناسب محطة تلفزيونية واحدة لكل نصف مليون عاطل عربي عن العمل، أو محطة تلفزيونية واحدة لكل مئة سجين سياسي، ومع ذلك يعتقد البعض أن الوعي العربي ما زال مغيباً عن ما يجري في العالم، بل وفي بلده، ويرى الإنسان العربي التقدم الاقتصادي والسياسي الذي يجري حثيثاً في العالم من أدناه إلى أقصاه فيتحسر، والتقدم في حفظ حقوق الإنسان في العالم فيأسف، كثير من العرب أصبحوا يعرفوا - من الخليج إلى المحيط - أن التنمية ليست فقط دخل مطرد ومرتفع عن طريق التشغيل الكامل لكل الراغبين في العمل، بل هي بجانب ذلك البعد المادي الهام لها بعد غير مادي، وهو المساواة وحكم القانون وإطلاق طاقات البشر في بيئة سياسية صحية، تمكن المواطن من المشاركة في عملية إدارة الحكم.

على رغم ذلك فلا يزال معظم النقاش دائراً وحراراً حول فلسطين والعراق والجدار العنصري، ومن يفوز في انتخابات الولايات المتحدة ومن هو أفضل للعرب، كيري أو بوش (أواخر عام 2004) أو باراك حسين أوباما أو جون ماكين (أواخر عام 2008) وهي ملفات لن تحل شيئاً مهما طال نقاشها إن لم نقلب معادلة النقاش لتقف على رأسها.

السر في تجنّب النقاش حول الأولويات العربية هو تدني سقف الحريات، فمتاح لك كعربي أن تناقش وربما - تشتم - أن اردت السياسية الأمريكية وحتى السياسيين الأمريكيين، إلا أن الحديث عن حديقتك الخلفية دونه اسوار من التهيب أو الترغيب.

في المقالات الخمسون التي سوف طالها القارئ الكريم هنا في هذا الكتاب، وهي مقالات كتبت في أوقات سابقة، وقام كاتبها بتحريرها بعد ذلك، في هذه المقالات سيجد القارئ ان الكثير من المشكلات

العربية لا زالت تراوح مكانها، وكأنها تعيد تفريخ القضايا من جديد. كما سوف يجد ان الكثير من الأفكار التي كانت تنبؤية - إن صح التعبير - قد تحققت. ليس لأن الكاتب يرى في بلورة مسحورة، بل لأن تحكيم العقل والقراءة الصحيحة للأحداث هي التي جعلت من المتوقع ممكن، فالمقالات هنا هي مجموعة من المنقطع المتصل في شؤوننا العربية.

وما هذا الكتاب إلا محاولة للتذكير لا غير...

محمد الرميحي

بيان - الكويت - خريف عام 2010

(1)

من جامعة للدول...

الى جامعة للإنسان العربي

خطاب سياسي واوبريت غنائية ومباريات كرة قدم في نهائي كاس الكوؤس العربية واجتماعات تقليدية لوزراء عرب يناقشون جدول أعمال تقليديا ثم يختم كل هذه الفعاليات بالأمنيات الطيبة ان يطيل الله عمر جامعتنا العربية في عيدها الخمسين وما بعد الخمسين⁽¹⁾ ولكن هذا هو بالضبط ما لا نريده لهذه الجامعة، فنحن في اشد الحاجة إلى وقفة معها... وقفة مع الذات العربية لنرى حصاد ستين عاماً وأكثر، من العمل العربي المشترك ممثلة في هذا البيت العربي الذي أصبح عتيقا. في الثاني والعشرين من آذار "مارس" عام 1945 نشأت جامعة الدول العربية، وذلك التاريخ ومعظم النقد الذي يوجه للعمل العربي المشترك منصّب أيضاً على الجامعة العربية. في غضون خمس وستين عاما الآن (2010) لا زالت الجامعة العربية تراوح مكانها. الذنب ليس ذنبها كمؤسسة، بل هو ذنب ثقافة سياسية عربية متناطحة في الجوار ومتعارضة في الداخل.

(1) في العيد الخمسين (عام 1995) احتفلت الجامعة العربية بيوبيلها الذهبي، وها هي أكثر من خمسة عشر سنة، أي بلوغها سن الخامسة والستين، ولا زال الأمر كما هو!

في الخمسينيات من القرن الماضي، عندما اجتاحت العالم العربي موجة راديكالية كان أحد تجلياتها الانقلابات السياسية وسادت نغمة- ولو خفية- أن الجامعة العربية هي صنعة الاستعمار البريطاني بعدما تأكد أنه راحل، شهدت الجامعة العربية طوال تلك الفترة صراعات وانقسامات وتحالفات متضادة، وكلها عربية... عربية. خلال كل هذه الدراما، كان الجميع يعلّق أسباب مشاكله أو الصعوبات التي يلقاها في الداخل والخارج على مشجب الجامعة العربية.

نشأت الجامعة العربية كمؤسسة وعاشت كمرآة للعمل العربي المشترك وكلما تعثر العمل العربي تعثرت الجامعة العربية إلى درجة نقلها من مقرها الأساسي والمتفق عليه في ميثاقها في القاهرة إلى مقر آخر مؤقت في تونس، نكايه لا أكثر، حتى ان عودتها إلى مقرها سبّب مشكلة عربية أخرى لا تزال آثارها باقية...

طبيعة عمل الجامعة العربية تحتاج منا إلى إعادة النظر، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل الجامعة هي هدف في حد ذاته أم وسيلة لتحقيق هدف أو أهداف يرغب في تحقيقها العرب؟ إذا كانت هي - كمؤسسة - هدفاً في حد ذاتها، فإننا سنعيد تاريخ العقود الستة الماضية من جديد، وقد نكرر أحداثها كما فعلنا في السابق بالضبط. واقتراحي ان تكون هذه المؤسسة وسيلة أو إحدى الوسائل لتحقيق الأهداف العربية الجماعية، إلا أن ذلك يتطلب تحديد الهدف أو الأهداف التي يريد العرب تحقيقها، وفي ذلك صعوبة عربية شهدناها في كل سنوات الجامعة العربية، وفي غياب الأهداف المتفق عليها، تتعطل الوسيلة.

لعلنا نتذكر أن مجلساً إقليمياً كمجلس التعاون الخليجي نشأت فكرته وحفّز على إقامته إبان اجتماع الجامعة العربية في المملكة

الأردنية الهاشمية، هذا الاجتماع الذي قاطعته أو على وجه الدقة لم تحضره ست دول عربية عام 1980، طرحت فكرة "مجلس التعاون". وكان السؤال وقتها إذا كان العمل العربي الجماعي غير مهم حتى ولو بالحضور إلى اجتماعات القمة، فلا بد من البحث عن صيغة أخرى لبعض الاجنحة العربية التي تواجه مصائر لا تنتظر الاجماع. وكان أن ظهر مجلس التعاون الخليجي، من أجل عمل مشترك أكثر فاعلية، ولو على نطاق الخليج، الذي كان يواجه حربا ضروسا وقتها هي الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) ثم ظهرت مجالس تعاون أخرى في المغرب وفي المشرق وكأها استقطاب لمجموعة الدول هنا وهناك خارج الجامعة العربية، الوحيد الذي بقي هو مجلس التعاون، أما البقية من مجالس التعاون، فقد اضمحلت وذابت قبل أن يجف حبر انشائها.

ولعل من المفيد ان نلقي نظرة عامة على المناخ الذي تحركت فيه الجامعة على مدى السنوات الطويلة الماضية، إذ نشأت حقاً بعد ان أعطتها السلطات البريطانية التي كانت تحكم دول المنطقة الضوء الأخضر. ولكنها كانت عنوان الحلم العربي للتحرر والتعاون، وقد تجاوزت هذا الضوء منذ ولادتها واهتمت بقضية العرب الأولى في ذلك الوقت وأعني بها قضية فلسطين منذ نشأتها الأولى وحتى الآن، ولقد حكمت هذه القضية كل الخطوط الأساسية لمسيرة الجامعة العربية وكانت السبب المباشر في بقائها والسبب المباشر في عجزها أيضاً، فقد دخلنا كل حروبنا مع إسرائيل متفرقين... ودخلنا مسيرة السلام معها متفرقين أيضاً، لم تجمعنا سوى مؤتمرات القمة ولم يستمر فيها التضامن العربي الا خلال ساعات الاجتماعات فقط، لقد كانت الجامعة صيغة شكلية، حرص الجميع على استبعادها من مجال العمل. وقد

يكون مفهوما ان تحاول الولايات المتحدة استبعادها عن مسيرة السلام في الشرق الأوسط حين انطلقت من مؤتمر مدريد (عام 1992) وما بعده على الرغم أنها قد دعت لهذا المؤتمر كل من له وليس له علاقة بالصراع العربي - الإسرائيلي، وقد يكون مفهوما أيضاً الحساسية الإسرائيلية الفاتكة تجاه الجامعة... فهي لا تريد أي إجماع عربي من أي نوع، ولأن هذه الجامعة كانت أحيانا هي المؤشر الوحيد لخطورة إسرائيل على العمل العربي المشترك منذ ان انشأت صندوق فلسطين في عام 1945 وحتى مؤتمر القدس الذي عقد عام 1995 وهي أيضاً التي تقود عملية المقاطعة ضدها، ولا تخفي إسرائيل رغبتها الحادة والملحة في إلغاء هذه الجامعة أو على الأقل تغييرها إلى جامعة باهتة تضم بجمعاً جغرافياً باهتاً يسمى جامعة الشرق الأوسط، ولكن من غير المفهوم ان تساهم بعض الدول العربية في استبعاد الجامعة أيضاً. فهل يمكن أن تقاوم الجامعة هذا التيار الشرق أوسطي الجديد؟ وهل تستطيع الدول الأعضاء فيها ان تقاوم إغراء ان تصبح جزء مرضيا عنه من النظام العالمي الجديد وان تتمتع ببعض مصادر القوة المستمدة منه ومن دفء احضانه.

هناك قضايا ملحة وتحديات لا بد للجامعة ان تجتازها قبل ان تصبح مؤهلة لمواجهة مثل هذا التيار المعطل... إنها في حاجة إلى فكر جديد مرن يقبل هذه المتغيرات الدولية ويتعامل معها من منطلق المصلحة العربية أولاً، وعليها أن تدرك وأن تساهم في توعية بعض الدول العربية بأن السلام غير القائم على العدل لا يولد إلا وضعاً قلقاً وحروباً مؤجلة. وهي بذلك يمكنها أن تكون قوة استقطاب في مواجهة مشاريع السلام الأمريكية - الإسرائيلية، كما أن عليها أن تجد سنداً في منظمات أخرى إقليمية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي والوحدة الإفريقية

ودول عدم الانحياز، بل ومنظمات المجتمع الاهلي العربية، حتى تحسّن مسار العلاقات بين دولها من جهة وبين الدول الأخرى من جانب آخر... ولعلها تنجو بذلك من عنق زجاجة المشروع الشرق أوسطي الذي يحاولون إدخال المنطقة كلها في جوفه، وهو مروع يختفي لفترة ليظهر من جديد.

وفي المرحلة الحالية لا اعتقد ان الجامعة العربية قادرة على اجتياز هذا الاختبار الصعب... فعلى مدى تاريخها عانت من معوقات كثيرة. والمعوقات التي تعاني منها الجامعة العربية ليست وليدة الظرف التاريخي فقط ولا أسيرة ميثاقها الذي صيغ بشكل توافقي وغير ملزم إلى حد كبير لأعضائها، ولكنها ترتبط أيضاً ببنية العقل العربي وبآليات السلوك التي تحكم هذا العقل في مواجهة الظروف والقضايا التي تواجهها المجتمعات العربية. ويمكننا ان نرى جانباً من هذه المعوقات في ضوء الملاحظات الآتية:-

أولاً: طبيعة العلاقات العربية - العربية فهي علاقة معقدة حتى من قبل قيام الجامعة. ليس لها منطق ثابت. فقد كان من الطبيعي ان تختلف، وان تصبح ثانوية على العلاقات مع الدول الأجنبية فلا يحكمها منطق المصلحة العامة الصارم الذي يسود العلاقات المنطقية الأخرى، بل تحكمها علاقات شخصية. وقد حرص ميثاق الجامعة على تأكيد خصوصية العلاقة وحتم ألا يتم اللجوء فيها إلى النزاعات المسلحة مهما كانت الخلافات بين اعضائها، وعدّد كثيراً من أوجه التعاون والتشاور والتآخي. ولكن الملاحظ ان العلاقات العربية - العربية ازدادت إغلافاً في التشرذم وازدياداً في الشك والريبة منذ ان نشأت فكرة الرابطة القومية وقامت الجامعة. ولقد أصبحت الدول العربية أكثر تشدداً في مواجهة بعضها بعضاً،

وباعدت أنظمة الحكم المختلفة بين الحدود المتقاربة بدلاً من ان تقرب بين الأطراف المتباعدة.

ثانياً: افتقاد الفاعلية. ففي مواجهة النزاعات العربية، التي تكررت عبر هذه العقود الخمس الماضية، كان هناك افتقار واضح من الجامعة لآليات حل هذه النزاعات. فلم تؤسس محكمة عدل عربية تواجه الجوانب القانونية لأي نزاع بيني عربي وما أكثرها، ولا قوات خاصة تفصل بين المتحاربين في حال نشوء صدام عسكري، وقد تعدد، ولا حتى لجنة حكماء تحاول بحث جذور هذا النزاع أو ذاك ووسائل حله وطريقة فرضه على الاطراف. ناهيك عن أنه ليس هناك أي أدوات للضغط تقوم بها الجامعة على أي من الأطراف... لقد اعتمدت العلاقات العربية أسلوب الوساطة الفردية بدلاً من السلطة الجماعية، وهو امتداد لأسلوب المصالحة القبلية القديم، ولكن مثلما اكتوى الشاعر القديم الذي حاول التوسط في حرب البسوس بنيران هذه الحرب، فقتل ابنه وخسر وساطته، مثل ذلك كان فشل الوساطة في حرب احتلال وتحرير الكويت مريراً، وفشلها في حل النزاعات الحدودية كما بين قطر والبحرين أكثر مرارة وأيضاً في حل معضلة الصحراء، أو الحروب الاهلية من لبنان إلى السودان.

ثالثاً: العجز عن تبني فكرة الحوار. فلم توجد أبداً بيننا كعرب مساحة كافية للإحتلاف في الرأي دون التحول إلى القطيعة الشخصية أو الوطنية. تجلّى ذلك بأكثر ما يكون فوق مقاعد الجامعة العربية وبين وفودها، إذ كان المندوبون العرب يجلسون في أماكنهم، وظهورهم إلى الحائط، لا يملكون أن يبدوا أو يأخذوا قراراً. وكان عليهم ان يعودوا أولاً إلى وزير الخارجية الذي يعود بدوره إلى

الرئيس حتى في أدق التفاصيل وأصغر الجزئيات، لقد تضاءلت بذلك الحركة المتاحة للمناورة وتصلبت المواقف وتباعدت وجهات النظر وتحولت الجلسات الطويلة المليئة بالخطب الرنانة إلى أحاديث عميقة تقف حائلاً بين تفاعل وجهات النظر والوصول إلى حلول وسطى، كما يفعل العالم أجمع.

فكيف يمكن أن نتطلع إلى مستقبل، ان مستقبل الجامعة ليس غامضاً كما يتراءى لي... فلن تكسب الجامعة صلابتها الحقيقية ولا قدرة على مواجهة التحديات التي تنتظرها في المستقبل. وهي في هذه الحالة من الضعف. هل نحن بحاجة إليها للمستين عاماً القادمة أيضاً... ربما تواجه الجامعة العربية ثلاثة تحديات رئيسية:

- تحد سياسي: فهي تدخل عامها الخامس والستين (عام 2010) وأمامها ركام من المشاكل السياسية في المنطقة... ولعل أهمها تلك المعركة الدائرة بين مصر من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى من أجل نزع السلاح النووي من المنطقة. ومن المهم ألا تدخل مصر هذه المعركة وحيدة حتى لا يخضعها سلاح المعونات الأمريكية المسلط على رقبتها وتضطر للتراجع. كما ان هناك المسألة المتكررة للأراضي العربية تحت الاحتلال... الضفة الغربية والجولان وبعض جنوب لبنان، ويضاف إلى ذلك أيضاً الجزر الإماراتية الثلاثة التي استولت عليها إيران، والنزاعات الحدودية المعلقة في أكثر من مكان بين العرب انفسهم، بالإضافة إلى ذلك كله المصالحة العربية - العربية بين الاسطفافات المختلفة والمتغيرة...
- تحد اقتصادي: فالجامعة العربية والمنطقة العربية بأكملها تواجهها ثلاثة تكتلات اقتصادية ضخمة أولها، هي المجموعة الأوروبية التي تسعى إلى سوق متكامل تزول فيه الحواجز الجمركية، وتتوحد

العملة لتصبح واحدة من أقوى الكتل الاقتصادية وهناك كتلة "النافتا" التي تكونت في أمريكا الشمالية من كندا والولايات المتحدة والمكسيك. وثالثة هي هذه الكتل الضخمة هي التجمع الاقتصادي في المحيط الهادي والذي يضم عمالقة الانتاج في جنوب شرق اسيا، كما تواجه عملاقين اقتصاديين هما الهند والصين، الذين بزغت قدرتهما الاقتصادية بداية من القرن الواحد والعشرين. ان هذه التكتلات تمثل تحديا خطيرا على دول الجامعة العربية من المنظور الاقتصادي، كان يجب أن يُواجه منطقياً بمحاولة جادة لزيادة المبادلات التجارية والاقتصادية بين أعضائها، وإزالة العوائق السياسية والبروقراطية، أمام انتقال المعلومات والتكنولوجيا ورأس المال والبضائع والبشر بين الدول العربية، وفوق ذلك كله عليها ان تضع سياسية واقعية للتكامل الاقتصادي تخضع للتنوع المشاهد في كل دولة، ولا تتخفى وراء أهداف طموحة صعبة التحقيق.

● تحدي اجتماعي: فعلى مدى هذه الأعوام الستين والنيف الماضية ظلت الجامعة للدول، ونحن نريدها للإنسان العربي. نريد جامعة تضع ميثاقا لحقوق الإنسان العربي وتقف ضد الانتهاكات التي يتعرض لها على أيدي الأنظمة القمعية، ولا تتخلى عنه مجرد أنها لا تريد التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، نريدها جامعة تدافع عن الديمقراطية والمشاركة، ولا تتواني في نقد الدول التي لا تتيح هامشا للمواطن للتعبير عن نفسه، وأن يكون الانضمام إليها شرفاً وليس واجبا أو "كمالة عدد". ان الجامعة في حاجة إلى ان تفتح مجالاً لمشاركة شعبية، لأن هذا الأمر هو الذي سوف يعطيها قيمتها الحقيقية ويطيل من عمرها للعقود المقبلة.. فلا بد من مراجعة

فكرية وسياسية عميقة لعمل الجامعة، فكل محاولة إصلاح - حتى
الآن - جرى افشالها. فالمحاولات الاخيرة التي جرت للإصلاح تبين
أنها ذر للرماد في العيون.

(2)

على هامش محاولة الاعتداء على مبارك، الدين والسياسة: حنين أم ذريعة!؟

يخطئ من يعتقد ان هناك فروقاً كبيرة في الأهداف بين الرصاصات التي أطلقت على الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا(عام 1995) وبين حكم محكمة الاستئناف القاهرية - في نفس العام - التي قضت بالتفريق بين الدكتور نصر حامد أبو زيد وزوجته على اعتبار أنه مرتد على الإسلام⁽¹⁾.

ولفهم هذا الرابط يكفي دليل عملي ان الجماعة التي أصدرت بيانا تدعي فيه مسؤوليتها عن محاولة الاغتيال للرئيس مبارك، هي نفسها التي أصدرت بياناً قبل أيام فقط من المحاولة الفاشلة أعلنت فيه إهدارها دم أبي زيد، وطالبت أعضائها بتنفيذ حكم الردة عليه.. أي قتله.

القضية الأكبر والأساس هي أن هناك فئة من الناس تعيش بيننا وهم عرب مسلمون يعتقدون بأنهم دون غيرهم حملة رسالة مقدسة وهي إقامة الدولة الإسلامية كما يتصورونها وذلك عن طريق مزج السياسة بالدين، ويررون لأنفسهم الطرق والوسائل أيا كانت للوصول

(1) توفي نصر حامد ابوزيد في يوليو 2010 بمرض غامض، وحتى في وفاته لم يسلم من الشماتة من مناهضي فكره.

إلى ذلك الهدف، سواء بقتل رئيس دولة أو كاتب مناهض لأفكارهم، أو مجرد مختلف عنهم بالرأي، وهي صورة من الإرهاب الفكري الذي يستهدف الفرد للوصول إلى الجماعة.

وبعيداً عن ردود الأفعال السريعة والعاطفية على الحادثتين، محاولة الاغتيال والحكم بالتفريق، وقد تناولتها بعض وسائل الإعلام العربي في حينها - بشيء من الخفة والتفسير السطحي - المطلوب هو الغوص تحت سطح الظاهرة، ومعرفة دوافعها الحقيقية ومسبباتها وأين تكمن جذورها، وما هو العلاج الناجح لمواجهةها بغير الألفاظ والعواطف.

الظاهرة بادئ ذي بدء ليست جديدة لا في تاريخ العرب القديم ولا في المعاصر، تيار سياسي يتلبس لبوس "الدين" كي يصل إلى "السلطة" وطريقه هو الدعوة بواسطة العصبية، أكانت قبيلة أم حزب. إلا ان جذور الظاهرة الحديثة تكمن في ثلاثة مستويات، وترتكز على قاعدتين.

أما المستويات الثلاثة فهي:

الأول: الحرب العربية - العربية الباردة التي اشتعلت منذ الخمسينيات حتى السبعينيات تقريباً، وكانت والحق يقال في جزء منها امتداداً للحرب الباردة العالمية المشتعلة بين المعسكرين الكبيرين آن ذاك، هذه الحرب تترس المختلفون العرب فيها حول متراسين متضادين - أو أريد لهما ان يكونا متضادين - الدعوة إلى القومية العربية بألوان اشتراكية، والدعوة الإسلامية على أساس أن العرب مسلمون قبل ان يكونوا شيئاً آخر، وأن هناك جذور مقاومة في الفكر الإسلامي لكل ما هو تعصبي عرقي عربي أو أممي وتأميم اشتراكي. وجرت بين المعسكرين حرباً نفسية وإعلامية كثيفة، وانتقلت أحزاب وفرق ودول

من هذه الجبهة إلى تلك وتبني كل فريق مواجهة طروحات بل وأشخاص الفريق الآخر في حرب إعلامية وإيديولوجية لم تلبث، في بعض الأوقات، ان تحولت إلى معارك عسكرية أي حرباً حقيقية ساخنة!

وجاء المستوى الثاني فيما عرف بحرب تحرير أفغانستان، فكانت الثمانينيات عقد تسخير كل طاقة العرب أو معظمهم - بعد أن هدأت الحرب الباردة بينهم إلى الكفاح وطرده المعتدين من أفغانستان المسلمة، وكانت معركة سياسية أريد لها - من أجل الوصول إلى زخم أكبر - أن تتحول إلى معركة دينية، فتدفق شباب عرب متحمسون من كل مكان تشجعهم دولهم وجماعتهم المنظمة أو تتغاضى عنهم بعض الأنظمة التي لا تؤمن بحقيقة مهمتهم وأن كانت تتحاشى السير ضد التيار الغالب آن ذاك، حتى لا تتهم بما ينتقص من عقيدتها أمام الشارع، أو تتهم بعمالة القطب الدولي الآخر "السوفييتي" في ذلك الحين.

وكان المتدفقون على أفغانستان يجدهم أمل في إقامة دولة إسلامية هناك وطرده الكفار والمهرطقين، وتزامن كل ذلك مع رغبة الولايات المتحدة وحلفائها للأخذ بثأر الهزائم السياسية والعسكرية العديدة السابقة - خاصة في فيتنام - من العملاق السوفييتي الذي بدا يشيخ، واستفاد الصراع الدولي من حماس قطاعات واسعة من شباب المسلمين، لديهم الوازع الديني للجهاد دون نظرية سياسية تؤطره، ولم يكن أحد وقتها معنياً بتحديد نظرية سياسية واضحة.

وعندما انتهى ذلك الصراع، قرب نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، بقى جنوده ومنظروه المتحمسون الصادقون له دون ان يجد لهم من دعاهم إلى الحشد أول مرة، الفرق بين الساحات المختلفة، فشكّلوا احتياطياً ضارباً ومدرباً سريعاً ما أخذ يفتش عن أهداف

وساحات تماثل الأهداف السابقة، فوجدتها قريبة منه في الوطن، أو أرادها ان تكون قريبة، بعد ان تلاشى الهدف أو العمل الجهادي القديم. أما عن المستوى الثالث فقد كان في الوطن نفسه، متمثلاً في الازمة الاقتصادية الداخلية وما ولدته من حرمان وفقر، إضافة إلى بعض ممارسات الفساد السياسي والإداري - شجع شباب الجهاد، على ان يستبدل ما هو ابعد بما هو أقرب، وصورت تلك الجماعات لنفسها ان مرجع هذا الاضطراب، الاجتماعي، السياسي، ديني في الأساس لتبرير الخروج على مجتمعاتها الوطنية وإعلان الحرب عليها.

العوامل الثلاثة السابقة لعبت دوراً في تاجيج العنف، مرتكزا على قاعدتين: الأولى أن الفكر الإسلامي الاجتماعي هو فكر ثوري انقلابي بالمعنى الحديث للكلمة، لأنه كان دائماً يحث على التغيير، وهو دائماً مناهضاً للقهر والاضطهاد ومنحازاً للأكثرية المغلوبة على أمرها الفقيرة المحرومة، وبالتعبير الذي أصبح دارجاً منحازاً للمستضعفين في الأرض وما أكثرهم.

القاعدة الثانية تتمثل في أن وسائل الإعلام ومناهج التعليم في البلدان العربية أو معظمها تستخدم المواد نفسها التي يعتاش عليها الفكر المتطرف، ومن سخرية الأقدار أن واضعي هذا البرنامج في التعليم والإعلام يعتقدون خطأً أنهم يهدفون إلى توسيع قاعدة الموالين، المخالفين للتطرف، أو أنهم يحاربون هذا الفكر الراض ببعض أسلحته، وهم في الحقيقة يقدمون له - من حيث لا يعلمون - وقوداً جديداً للإمعان في التطرف. وتلك معضلة لا اعتقد ان البعض يعيها بكل أبعادها، لأن بعض التطرف يغري بالمزايدة عليه من أعضاء الجماعات الأكثر تطرفاً، ويكون الناتج الوسط على أحسن الفروض، هو تطرفاً جديداً، وهكذا تدور عجلة التطرف لتكبر.

هذا العمل الإعلامي - المكمل لرسالة المتشددین - جعل أطرافهم المدنية ودعائهم يوغلون في الإرهاب الفكري، بل أن هذا الإرهاب الفكري وجه من جهة أخرى ضد شرائح عديدة من الليبرالية العربية أو المجموعات الحدائیه، بل ان بعض هذه الشرائح اللبرالية، مثل مثيلاهما في إيران قبل الثورة، وقف أو يقف موقفا سلبيا أمام ما يجرى، وبعضها انضم لظروحات التطرف وبررها نتيجة ما يراه على الجانب الآخر من تضيق.

لقد تحوّلت إيران إلى ما يصفه حكامها بالدولة الإسلامية سنة 1979 وما لبث أن تحوّل السودان بعد ذلك بعشر سنوات 1989 إلى ما يصفه حكامها بالتجربة الإسلامية، ونشطت حركات الانشقاق والتمرد والمقاومة ذات الأصل السياسي الاقتصادي تحت شعارات دينية في الجزائر وفي لبنان وغيرها من بلدان العرب، ونمت تنظيمات تحت الأرض أو فوقها في بلدان عربية أخرى مستفيدة من تهمة المسرح وبطء عمليات المشاركة وعدم حيوية وتحلّل شرائح الليبراليين وانعزالهم، وانسداداً في افق التغيير.

وأخذت هذه الجماعات تستخدم مصطلحات الجهاد والخروج في سبيل الله والاحتساب، ومواجهة المرتدين والمنافقين وغير ذلك وكلها كلمات ومفاهيم تضيء الهيبة على النفس خاصة لدى الشباب، وتحقّر من شأن الأعداء والمخالفين، تمهيدا لإزاحتهم. هذه التنظيمات كذلك لا تقبل أي تفسيرات أو اجتهادات قادمة من خارجها، لذلك فإن أكثر ما يضيرها هو أي اجتهاد من خارجها يدحض خطابها ويكون مؤسسا على معرفة يجذور هذا الخطاب لذلك عندما اجتهد شخص مثل نصر حامد أبو زيد قامت عليه قيامة أطراف الدعوة المدنيين في الأساس، ثم بعد ان نضع الأمر ترك للمتشددین إنهاء المهمة عقابا له وردعا للآخرين أيضاً. لذلك فإن أكثر ما يضير هذه الجماعات ليس الملاحقة بالرصاص، بل الملاحقة بالفكر إلى درجة أن معتدلين لا

يشك أحد في نقاء دعوتهم الدينية من أمثال كمال أبو المجد، ومحمد الغزالي وآخرون لم يسلموا من رشاش القول المتطرف على مواقفهم الفكرية، إلى درجة أن البعض من غير من ذكرناهم تحت التهديد الفكري أنكروا ما قالوه ومالوا التظرف طلباً للسلامة⁽¹⁾.

ان استخدام الدعوة للوصول إلى الحكم ليس شيء جديد في تاريخنا العربي، وعندما نتفحص التاريخ نجد أن مشروعات طلب السلطة والسيطرة على الحكم من خلال الدعوة المبنية على الدين تتماثل، ولا تختلف إلا في التفاصيل، من ابن تومر في القرن الحادي عشر عندما إنشاء دولة الموحدين، إلى مشروع المهدي في نهاية القرن التاسع عشر مروراً بالسنوسية وعشرات من المشروعات الفاشلة والمختلف عليها.

ولا بد أن نقر والحال كما هو في تدهور اقتصادي وضيق في مجالات التعبير السياسي، أن يعرف العامل الديني نوعاً من استعادة النشاط، كما الناس عند الفجر، كذلك المجتمعات عندما تستفيق لا تجد أمامها إلا سحنة الأمس ووعيه، ولكن هل زمن "الدعوات" قد عاد؟ لقد اعتقد ابن خلدون عندما كتب مقدمته أنه انتهى، ولن أقامر بالقول بنهايته، فالرد الوحيد للحفاظ على النفس عند المسلمين أمام الصدمات - سواء كانت خارجية أم اقتصادية أم ثقافية - هو الإسلام. وأمام فشل طروحات القومية والاشتراكية بل وبعض تجارب الديمقراطية - وهي تجارب تفشل من الداخل كما من الخارج - لا يوجد هناك بديل واضح أمام الجماهير.

بقي القول ان هذه الدعوات ليست لديها برامج معاصرة وحقيقية في تصوير شكل الدولة القادم، وتتركز دعواتها إما إلى حنين إلى ماض

(1) على سبيل المثال لا الحصر سيد القمني في مصر.

فات ولم تعد ظروفه قائمة اليوم، أو تريد الوصول إلى السلطة فقط من أجل الوصول.

في غياب الدعوة لبديل حضاري وهوية أصلية وعصرية تحقق الحد الأدنى من مطالب الناس، سوف نظل في هذه الدائرة المغلقة من العنف والعنف المضاد في فضائنا العربي قائمة.

والمعركة في رأبي ليست أساساً معركة بالرصاص - مهما كانت الرصاصات التي أطلقت على مبارك مفزعة وخبيثة - وليست المعركة إعلامية وسياسية فقط كما ظنها البعض. ساحة المعركة الحقيقية والأولى هي الثقافية وتشكيل وعي جديد يرسم خططاً حديثة للخروج من المأزق وان تجاهل السياسيون ذلك ووضعوا اللوم على هذا البلد أو ذلك في شحن للشعور الوطني وكأن القضية حرب بين المتجاورين، اختزال المعضلة في هذه الحدود، إنما يعني فشلاً حقيقياً في معرفة لماذا يطلق بعضهم الرصاص على البعض الآخر... ولماذا يكفر البعض البعض الآخر؟

وحمداً لله أن صوت العقل، والحسابات السياسية الصحيحة، لم تدفع لشرارة حادث أديس أبابا إلى إشعال حرب مصرية - سودانية. ولعل فضل ذلك التريث - الذي تمنى ان يستمر - يعود إلى خيرة السياسة المصرية وتراثها الواعي بأن نيران الحروب الإقليمية لا تحلّف إلا هشيماً. ولعله نوع من الذكاء المضاد أراد ان يجهض شهوة التيارات المهيمنة تحت سطح النظام السوداني لنيران حرب تجهد النظام المصري تمهيداً لإسقاطه الذي تأمله هذه الأوساط السودانية توها منها ان مقعد الحكم مهدد بالسقوط وسيكون مهياً لبديل من جنسهم العقائدي، هذا وهم حتى الآن يحول دون تحقيقه - في رأبي - عدم موادة الظروف إلى هذه القفزة على مقعد الحكم المصري الذي ما زال يقف دونه مسألتان: عمق تاريخ المركزية في النظام المصري ووسطية التركيبة الاجتماعية

المصرية. ولا سبيل - حتى الآن - إلى اختراق ذلك إلا بحدث انقلابي ضخم، وهو أيضاً مما يستبعده واقع الحال، فالجيش المصري لا يعرف مثل هذه التقلبات التي شهدتها مثيله في السودان، إضافة إلى أن تسلسل عناصر التطرف إلى مؤسسة الجيش في مصر - بشهادات الظاهر من الأمور وهو ظاهر له دلالاته - لا تزال محدودة إلى درجة العجز عن إحداث أي تأثير ناهيك عن التغيير.

لقد توقفت أمام هذه النقطة لأقول ان إطلاق الرصاص والرصاص المضاد ليس جوهر المعضلة، بل هو لا يضيف إليها إلا مزيداً من التعقيد. صحيح ان اليد التي ترفع السلاح على المسالمين والمدنيين والمفكرين خاصة ينبغي كفها، لكن عجلة التطرف الجهنمية التي تفرز العنف ضمن ما تفرز في دوراتها لا يمكن إيقافها بيد أمنية فقط ولا إعلامية دارجة ولا حتى اقتصادية مثمرة، بل الأساس أنها في حاجة - حتى تتوقف عن دوراتها الشريرة - إلى اقصر الأيدي حساسية وأشدّها بأساً - في ظني - وهي يد الثقافة المنفتحة التي ينبغي ان تتاح لها فرصة خلاقة وواسعة للتعبير تواجه اتساع منابر الخطاب المغلق على نفسه.

ومن هنا يتساوى تكفير أبو زيد مع إطلاق النار على الرئيس مبارك، فهما جميعاً سبب ونتيجة في الوقت نفسه⁽¹⁾.

(1) العنف السياسي سيظل معنا تحت عباءة ما يمكن تسميته بـ (الإسلام السياسي) وهو سلوك غضبي وردود فعل منفضمة عن النضال السياسي طويل الامد. ولن يتاتي للعنف السياسي - كما حدث له في التاريخ - أن ينتصر. المعضلة في القدرة على ترشيد اختزال الإسلام في السياسة، وهي تحتاج إلى فكر تجديدي لم يتضح حتى الآن، يوائم بين التراث والحداثة بشكل مبتكر.

(3)

تأملات في حرب الحاخامات: معرفة الذات بقراءة الآخر

الكتابة عن إسرائيل، أو بالأحرى عما يحدث في إسرائيل، ان لم تكن مسبقة بالإدانة أو الرفض أو النفي، توقع بالإنسان العربي في مواضع الحرج. هكذا تعودنا، أو عودتنا التربية السياسية المغلوطة التي سادت عالمنا العربي فترات طويلة، وتفوق فيها الهتاف الزاعق على الرغبة الحقيقية في المعرفة. ومع ان هذه التربية السياسية لم تعد سائدة، إلا ان أصداءها لا تزال قوية في الرؤوس والنفوس، ولم تبدأ بالانحسار قليلاً إلا لدى القلة.

لهذا أجدني وأنا بصدد الكتابة عن إسرائيل، أو ما يحدث في إسرائيل في هذه الأيام، ادرأ الشبهات بالتأكيد.

على إنسي لا أكتب من موقع الإعجاب بل من موقع الألم العربي، ومن أفق الأمل العربي الذي تسد الطرق إليه، وتغلق نوافذه وأبوابه تلك الأساليب العربية المألوفة في رفض المعرفة إذا كانت تعري الذات، وتكشف ما فيها من جروح وقروح وتشوهات.

ولعل عشقنا الطويل - أطول من اللازم - لرنين الخطابة، وطلاوة العبارة وإنشاؤنا المنمق أكثر من اللازم - بقصائد المدح أو القدح الزاعقة - قد أورثانا حب سماع ما يدغدغ عواطفنا ويخبرنا أنه ليس في

الإمكان أفضل مما كان، أو يأخذ بثأرنا ونحن قعود حبسي الكلمات والخيال.

كان لابد من هذه المقدمة، قبل ان أهم بالحديث عن أمرين إسرائيليين، أوكد أن همي وشاغلي أثناء متابعتهما لم يكن إلا محاولة لرؤية مقارنة لبعض من أمورنا العربية. فكثيرا ما تكون قراءة الآخر، هي نوع من القراءة المعكوسة للذات، خصوصا إذا عزت المرايا العربية التي لا تكشف للذات إلا حسنها!

هذان الأمران الإسرائيليان توكبا عندي في فترة واحدة، أولهما ما يحدث منذ صدور فتوى حاخامات اليمين الإسرائيلي "هكذا أسمته الصحافة" بتحريض الجنود الإسرائيليين على عدم إطاعة الأوامر العسكرية إذا صدرت إليهم من قادتهم للانسحاب من قواعد عسكرية ستؤول إلى الفلسطينيين بموجب عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية التي تكثر الوعود حولها وتبخر.

الأمر الثاني وهو قراءتي لكتاب كان في مكتبي منذ فترة ولم أتوصل إلى قراءته إلا أخيراً بعنوان: "مكان بين الأمم - إسرائيل والعالم" ومؤلفه هو بنيامين نتانياهو، وهو زعيم الليكود الديناميكي الذي قد يصبح اسمه متداولاً بيننا قريباً، وقد قامت بنشر الكتاب دار "عبر العالم" ذات الانتشار الواسع في البلدان المتحدثة بالانجليزية⁽¹⁾. وجاءت قراءتي للكتاب في هذه الفترة بما يشبه المصادفة ولكنها حلت في وقتها، إذ ألقى الكتاب مزيداً من الضوء على ما يحدث من تفاعلات جراء فتوى الحاخامات، تلك التي شكلت ما يمكن تسميته "حرب الحاخامات" إذا جازت تسميته، وهي حرب شدت وقائعها

(1) بنيامين نتانياهو هو اليوم (2010) رئيس وزراء إسرائيل، الذي يفاوض الفلسطينيين، وقد كتبت المقالة ونشرت قبل سنوات في جريدة الحياة اليومية.

اهتمامي بشدة، وبالكيفية التي تحدثت عنها في حديث رؤية الذات في تأمل الآخر.

الذي حدث ان 15 حاخاما من بينهم الحاخام الأكبر في إسرائيل سابقاً "ابراهيم شابيرو" اجتمعوا ذات أربعاء ورأوا ان "التوراة تحظر إحصاء قواعد عسكرية للجيش الإسرائيلي من الضفة الغربية المحتلة في إطار الحكم الذاتي الفلسطيني" ودعوا بذلك آلاف الجنود الإسرائيليين في الخدمة العسكرية إلى رفض الأوامر القاضية بانسحابهم من هذه القواعد ان صدرت إليهم من قادتهم العسكريين.

وقامت قيامة إسرائيل وقتها. ووقائع هذه القيامة متعددة المشارب والاتجاهات ولا بد لكي نقرأها أن نلم بأطرافها... سواء في صف الحزب الحاكم أو خارجه داخل إسرائيل أو ابعده من حدودها، في دائرة رجال الدين أو في ساحة الاسرائيليين العلمانيين.

ففي صف الحكم وبعض المؤتلفين معه، قال رئيس الدولة الأسبق عيزرا وايزمان أنه يخشى حصول شرخ عميق داخل الشعب يؤدي إلى خطر وقوع حرب أهلية، ودعا الحاخامات إلى إلغاء قرارهم بينما كان رد رئيس الوزراء الأسبق اسحق رابين عنيفا إذ قال: "هذا أمر لا سابق له وغير مقبول بتاتاً وخطر جداً، وهو يتعارض مع أسس الديمقراطية لدولة إسرائيل التي لم تسمح بأن تتحول إلى جمهورية موز" إلى الجانب الآخر من الحكم كان أبرز ردود أفعال المعارضة ما بلوره صاحب الكتاب الذي تحدثت عنه وسأتحدث... بنيامين نتانياهو زعيم تكتل الليكود، الذي يعتبر أكبر حزب يميني معارض (رئيس الوزراء الحالي في إسرائيل)⁽¹⁾ إذ قال: "ان قرار الحاخامات مخالف للقانون، لكن سياسة

(1) وقت كتابة المقال كان اسحق شامير، رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي.

الحكومة هي التي تخلف شرحاً في صفوف الشعب" ولم تتعد معظم الأوساط السياسية المعارضة عن مثل هذا الطرح.

أما في الأوساط الدينية سواء داخل إسرائيل أو خارجها، فإن الأمر شهد اختلافاً مائلاً، إذ دعم فتوى الحاخامات أنصار الحزب الوطني الديني ممثلاً بنائبه هنان بوارت. بينما اعترض على الفتوى من هذا الحزب وزير التربية الأسبق زيفولون هامير مريراً اعتراضه بأنه "يريد تجنب نقمة المجتمع". أما الذين عارضوا الفتوى بشكل واضح من رجال الدين الإسرائيليين فمنهم الحاخام شلومو افينيري الذي قال أن "هناك حقيقة دينية لكن الوقت غير مناسب لإعلانها لأن الشعب غير موافق" وقال بالمثل "إسرائيل لو" كبير الحاخامات الإسرائيليين وقتها، إذ اعتبر أن "هذه الفتوى يمكن أن تؤدي إلى الفوضى" ولم يخل أمر المعارضة من مساهمات حاخامية آتية من وراء الأطلسي، فدان أربعة حاخامات أمريكيون يمثلون 600 حاخام يهودي الأمر ورأوا أنها "ستؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المجتمع الإسرائيلي" وأكدوا أن هذه الفتوى لا تعكس شعور أغلبية الإسرائيليين.

على مستوى الرأي العام الإسرائيلي أظهر استطلاع نشرته صحيفة ידיעות احرونوت أن 77% من الإسرائيليين معارضون للفتوى التي أصدرها الحاخامات، وعنونت الصحيفة صفحتها الأولى ب "أجواء حرب بين الإخوة في العقد الاجتماعي في إسرائيل" لأنها المرة الأولى التي يطلب فيها من الجنود عصيان الأوامر".

وكان الجيش الإسرائيلي في صميم هذا الغليان، فصرّح ناطق من صفوفه قائلاً انه: "يتوقع أن تذكر القوات أن القيادة العسكرية لها وحدها حق إصدار الأوامر". ولم يخرج عن هذا الإطار مسؤولون عسكريون سابقون حتى وهم خارج المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

فقال رافائيل ايتان رئيس حزب "تسوميت" المتشدد وهو رئيس سابق لأركان الجيش الإسرائيلي "ان الجيش الذي يتلقى الأوامر من الحاخامات وليس الحكومة من شأنه ان يهزم في الحرب".

أمام هذا الغليان الذي حركته فتوى الحاخامات الموصوفين صحفياً "باليمينية"، يكون السؤال الأهم عن ردود الفعل الفاصلة متمثلة في شقين أولهما: ماذا عن الجنود الذين وجهت إليهم الفتوى؟ وثانيهما ماذا عن الحكم الذي وُجّهت إليه الفتوى - بشكل أو بآخر؟ - على اعتبار أنه يتبنى عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية التي فجرت الفتوى وتفجرت آراء الفرقاء من حولها.

الإجابة مدهشة من جانبيها، وهي أكثر ما يدعو إليه التأمل. فرأى الجنود ومنهم ناحوم باتشنيك الجندي في إحدى الوحدات الخاصة الذي تعلم في مدرسة تلمودية والذي قال أنه سينفذ أوامر قاداته في الجيش "مرغماً" موضحاً ان غالبية الجنود المتدينين سيحذون حذوه. أما في الجانب العملي من الحكم، فقد قرر المستشار القانوني للحكومة ميخائيل بن يائير: "عدم ملاحقة مصدرَي الفتوى قضائياً إذ أن الانسحاب من القواعد العسكرية في الضفة الغربية هو من صلب النقاش الوطني".

وقبل ان نصل إلى قلب قراءتنا لوقائع هذه الحرب، حرب الحاخامات، التي أراها كما يراها كثير من المراقبين اخطر شقاق وقع في المجتمع الإسرائيلي، على اعتبار أنه شقاق بين التركيبتين الأكثر شأناً في هذا المجتمع، وهما الفعاليات الدينية والمؤسسة العسكرية، أود الانعطاف إلى كتاب بنيامين تانياهو، لعملي "افرش" منه أرضاً للقراءة التي ابتغيها.

بادئ ذي بدء لفتني نوع التأهيل الذي تلقاه هذا الكادر السياسي الإسرائيلي الذي شغل منصب نائب وزير الخارجية سابقاً. ومندوب

إسرائيل السابق في الأمم المتحدة. وزعيم تكتل الليكود (ورئيس الحكومة حاليا 2010) فهو خدم في الجيش الإسرائيلي خمس سنوات، جنديا في وحدة "النخبة"، الخاصة لمكافحة الإرهاب في البداية ثم ضابطا بعد ذلك، وحصل على درجتين علميتين أولاهما في الهندسة المعمارية، والثانية في الإدارة من إحدى الجامعات الأمريكية، أما كتابه - على رغم كل التحفظات الممكنة - فيشير إلى دأب في البحث ومواصلة للتثقف متعددة ومتشابكة الروافد.. تاريخ، جغرافية، إستراتيجية عسكرية، سياسة، باختصار إنه حالة دالة على نوعية من يصل إلى مراتب السياسة العليا في إسرائيل، سواء كمشارك في الحكم أو معارض له، ولعل في هذه اللمحة إشارة من القراءة المعكوسة للذات - عبر الآخر - التي أرمي إليها.

بالطبع كتاب نتانياهو مليء بالقراءات التاريخية والسياسية التي يمكن الاعتراض عليها، وهو معاد للعرب لا شك في ذلك، لكن الشيء الأهم في كتابه بالنسبة إلينا هو تلك الأجزاء التي يتعرض فيها للحديث عن بنية إسرائيل، وهو ما يتعلق بالآليات التي أفرزت الشكل النهائي لحرب المخاحمات تلك، خصوصا الجدل حول السلام العربي - الإسرائيلي الذي أثار فرقعات هذه الحرب.

في بداية كتابه يحكي نتانياهو كيف التقاه مراسل شبكة أل "سي. ان. ان" أثناء تساقط الصواريخ العراقية على إسرائيل إبان حرب احتلال وتحرير الكويت عام 1991، وتم اللقاء بينما كان نتانياهو يرتدي قناعا واقيا ضد الحرب الكيماوية والبيولوجية (المفترضة) التي هدد صدام حسين بشنها على إسرائيل، ورسالة القناع - الموجهة إلى الرأي العام الغربي تحديدا - واضحة وفي الإجابة عن مكان إسرائيل ومساحتها مقارنة مع جيرانها، يسط نتانياهو خارطة كبيرة ويشير إلى

العالم العربي بفتح ذراعيه حتى آخرهما. أما إسرائيل فقد مد أصبعه وسط الخريطة فغطاها طرف هذا الأصبع، هذه إسرائيل التي أراد نتانياهو ان يريها للعالم.. يحيط بها بحر العرب من "المعادين" أما عن هولاء العرب فقد تنقل نتانياهو في كتابه من الخرائط إلى الجذور التاريخية إلى الجغرافيا إلى وقائع المواجهات وقوائم الأعمال (الإرهابية) ليثبت ان العرب تاريخيا واجتماعيا وسياسيا مجبولون على العنف، وفي مواجهة هذا العنف رأى ان هناك نوعين من السلام مع العرب لا مفر من ان تختار إسرائيل نوعاً واحداً منهما. فهناك سلام الديمقراطيات، وهي مفقودة في العالم العربي بدرجة أو بأخرى، لهذا لا يكون هذا السلام ممكناً. أما السلام الممكن فيسميه نتانياهو سلام الردع، ويقصد به ان تكون إسرائيل مالكة إمكانيات الردع، اولها الإمكانيات التسليحية والبشرية. يضيف نتانياهو عنصراً يسميه الجدار أو الحائط ويعني به فاصلاً من الأرض بين إسرائيل وجيرانها يتيح لإسرائيل فرصة الردع إذا تحرك أي من هولاء الجيران للحرب⁽¹⁾. وتبريرا لذلك نشر نتانياهو في كتابه خرائط توضح وقوع إسرائيل بعمقها الذي لا يتجاوز 40 كيلومترا في متناول أي عدوان عربي. فالمسافة من دمشق إلى حدود إسرائيل تقطعها الطائرات في 7 دقائق، ومن عمان (الأردن) إلى القدس 6 دقائق، ومن تبوك (السعودية) إلى ايلات 18 دقيقة. أما عرض إسرائيل فهو 10 كيلومترات من الضفة إلى بير السبع، و22 كيلومترا من الضفة أيضاً إلى تل أبيب.

باختصار أراد نتانياهو القول أن إسرائيل إن اختارت شيئاً غير سلام الردع، ومنه ذلك الحائط، فإنها يمكن أن تضع في دقائق، أما

(1) بني الجدار الفاصل بعد ذلك بسنوات وهو قائم اليوم في الأراضي الفلسطينية.

الحائظ فحدده بمواقع ينبغي أن لا تتخلى إسرائيل عنها، وهي المشار إليها بخارطة البنتاغون الموضحة "لاحتياجات إسرائيل الأمنية والمؤرخة في 18 يونيو حزيران 1967. هذه المواقع المشار إليها هي: هضبة الجولان، ونهر اليرموك، والقدس وما حولها، والبحر الميت، ومناطق حول ايلات.

إذن عندما يدلي نتانياهو برأيه في فتوى الحاخامات فإنه ينبغي أن يكون معهم، وإن لأسباب جيوبوليتكية، لكنه لم يفعل ذلك وهو جوهر التركيبة الإسرائيلية التي تشغل مساحة طرف أصعب وتقهر ما حولها من بحر عربي، صحيح ان هناك عوامل خارجية داعمة لإسرائيل، لكن ليس هذا مربط الفرس فمربطه في تلك البنية الديمقراطية داخل إسرائيل التي كشفت عنها وقائع حرب الحاخامات. فعلى رغم وجود أصولية وتطرف يهوديين إلا ان هذا لم يتحول إلى سفك لدماء إسرائيلية بسلاح إسرائيلي، وعلى رغم أن الخلاف يدور حول قضية مصيرية، إلا ان ذلك له حدود من القانون وعلامات العقد الاجتماعي غير القابلة للاجتياح، التي يجرسها الحكم وخصومه على السواء.

فغالبية الرأي العام والفرقاء السياسيين رفضوا الزج بالمؤسسة العسكرية الداجمة للمجتمع الإسرائيلي في خضم التفسيرات التلمودية. حتى الجنود المتدينون حسموا الأمر بأنهم سيطيعون قادتهم العسكريين وإن كرها. إذن هناك إطار ديمقراطي لأقصى حدود الاختلاف وهناك رفض كبير لاختراق أسس المجتمع وعلى رغم عدم ملائمة هذه الفتاوى التي بلغت حد الخطورة، فإن المستشار القانوني للحكومة لم يحرك الدعوى ضد أصحابها. ذلك ببساطة لأن هناك سياجاً يحول دون تحول الفتوى إلى رفع السلاح ضد السلاح أو رفع السلاح ضد الغزل.

وحتى نصل إلى قراءة الذات، قراءة معكوسة عبر تأمل هذا الآخر، والمائل في ما اسميه "حرب الحاحامات" فأني ادعوكم لتصور ان يحدث ذلك لدينا... وهو يحدث، فبمجرد فتوى شاردة من "أمير" صغير من أمراء التطرف، سرعان ما تتحول إلى نحر رقاب وسفك دماء وتفجيرات وحرائق.

أما الحد الأدنى من العقد الاجتماعي الملائم لعالمنا وأيامنا فإنه - إن وجد - مستباح من كل الفرقاء وبشئى الذرائع. ولهذا أدعوكم لمراجعة صورة الآخر لا إعجاباً بها بل للوقوف - عبر المقارنة - على ما صارت إليه ملامحنا السياسية الاجتماعية، وطرق إدارة الاختلاف بيننا.

(4)

كيف يبدو العرب في نظر اليابانيين: رؤية في كتاب

كلما اجتمع نفر من العرب في ندوة علمية أو لقاء ثقافي وحضرت سيرة اليابان وجدت أن غالبية الحاضرين في مثل تلك المنتديات يقارنون بين النهضة اليابانية المحققة، والنهضة العربية المرتجاة، بالقول أن اليابان استطاعت أن تدخل العصر الحديث، وتحتفظ في الوقت نفسه بثقافتها الاجتماعية!

ويكاد هذا الرأي يشكل غالبية بين المتابعين العرب، ولعله رأي اعتذاري أو تبريري، بأنك تستطيع أن تحافظ بالضبط على موروث اجتماعي، وبناء سياسي تقليدي، وسلوكك عام وخاص لا يتناسب مع العصر، وفي الوقت نفسه تستطيع أن تلج عصر التحديث والعولمة والانتاج.

ومهما قيل ضد هذه الأفكار، بأن اليابانيين عموماً قد دخلوا عصرًا جديدًا بسبب تغيير ما اعتادوا عليه من بنى سياسية وسلوك اجتماعي، وبتبني أفكار حديثة، يقابله البعض باستنكار أو استغراب. هذا الرأي يخلط بغير علم بين الشكل الخارجي (للثقافة كالمأكل والملبس) وبين الأمر المؤثر في الثقافة كالسلوك السياسي وبناء المؤسسات.

وقد جاء ياباني بقلم عربي فصيح ليقول عكس ما يظن البعض، هذا ما سرده نوبواكي نوتوهارا في كتابه الذي ما أن فرغت من قراءته، حتى خلت أنه من القراءة الضرورية لأي سياسي عربي، يريد أو يعتقد أن الإصلاح لا يزال ممكناً في فضائنا العربي⁽¹⁾.

شهادة نوبواكي الذي قضى قرابة أربعين عاماً وهو يعيش مع العرب ويلاحظ الثقافة العربية في البوادي والمدن، وقد أجاد العربية كأحد أبنائها، واطلع على الانتاج الادبي العربي وترجم منه إلى اليابانية، هي أول شهادة يابانية - حسب علمي - تكتب عن العرب بلغتهم، وحسناً فعلت دار الجمل في ألمانيا بنشر هذا الكتاب ذي القطع الوسط والذي لا يتجاوز المئة وخمسين صفحة فقط، ولكنها صفحات مليئة بالملاحظات المهمة، جاءت من عين يابانية محبة ولكن ناقدة. أهم ما في الكتاب هو المقارنة بين ما يقوم به العرب، وما بين ما يتوقعه الياباني المعاصر.

يلاحظ الكاتب هذا التوتر غير الخفي في المدن العربية المكتظة بالسكان، وهو توتر في الشارع العربي يعتقد الكاتب أنه ناتج عن اضطهاد، فالناس تمشي في الشوارع وكأن عيناً تطاردهم، وجوه جامدة وصامته وطواير طويلة، حتى في التاكسي يواجه الإنسان الاضطهاد فالسائق يختار الراكب حسب المكان الذي يريد الذهاب إليه، ويرفض أن ينقل الشخص الذي لا يعجبه شكله، أو المكان الذي يقصده، وينتهي الكاتب بالملاحظة أن (الناس في المدن العربية ليسوا سعداء وليسوا مرتاحين، الناس صامتون لا يتحدثون، لكننا نسمع صرخة من خلال ذلك الصمت الخائق)!

(1) يتحدث الكاتب عن العرب واختلاف الثقافة العربية عن الثقافة اليابانية من خلال دراسة الجامعية للغة العربية في اليابان ثم رحلاته لبداية الشام ومصر ومخالطته للعرب، من منشورات دار الجمل 2008.

يكتشف الناقد الياباني أن هذا الجو من التوتر هو بسبب غياب العدالة الاجتماعية، ويضيف أن من حقه بعد كل هذه السنوات مع العرب أن يقول شيئاً لهم.

غياب العدالة يعني غياب المبدأ الأساسي الذي يعتمد عليه الناس في علاقتهم ببعضهم، لذلك "يكرر الناس في البلاد العربية أن كل شيء ممكن لأن القوانين السائدة غير مطبقة وغير محترمة".

القانون لا يحمي الناس من الظلم لأنه محترق، ويأتي نوتوهارا على الكثير من الاحداث والوقائع، فالقمع هو "الشيء الوحيد الذي لا يحتاج إلى برهان في البلاد العربية"، ومن مظاهر القمع الذي يستغربه الياباني المعاصر أن "الحاكم" يحكم مدى الحياة في الوقت الذي لا يتجاوز عمر رئيس الوزراء الياباني في الوظيفة بضع سنين، وأن الصحف تمنع من بلد إلى بلد، وأن الكتب والمجلات تعرض على الرقابة، مثل هذه المظاهر لا يتوقع الياباني أن يراها في حياته المعاصرة. ثم يستطرد بالقول أن "من زار اليابان لا شك يعرف أن هناك سيارات بمكبرات صوت على نواصي الشوارع تهاجم رئيس الوزراء والحزب الحاكم دون أن يتعرض لها أحد"، ولكن "السلطة والشخص في البلاد العربية شيء واحد" وفي معظم البلاد العربية يقول الكاتب أن "المعيار الوحيد لكرامة المواطن ووطنيته هو مقدار ولاءه للحاكم"، وهذا كله غريب علينا نحن اليابانيين في الوقت الحاضر.

وفي تاريخ اليابان الحديث، فإن السيد تاناكا واحد من أقوى الشخصيات التي شغلت منصب رئيس وزراء، ولكن الشرطة اعتقلته من بيته وذهب إلى السجن بالقباب الياباني بعدما اكتشفت الصحافة قضية "لوكهيد".

يعترف الكاتب بأن اليابان في وقت ما كانت خاضعة لنوع من القمع، لكن اليابانيين تخلصوا منه وأصبح تاريخاً. يقول "أعتقد أن القمع هو داء عضال في المجتمع العربي لذا فإن أي كاتب أو باحث يتحدث عن المجتمع العربي من دون وعي هذه الحقيقة البسيطة الواضحة فإنني لا اعتبر حديثه مفيداً وجلياً" نتيجة القمع يحاول الناس أن يوحّدوا آراءهم وملابسهم وبيوتهم وتحت هذه الظروف تذوب استقلالية الفرد، ويغيب أيضاً الوعي بالمسؤولية العامة. فالقمع يولد الخوف وينتج الاحترام الكاذب.

بسبب غياب العدالة، تغيب المسؤولية العامة، فالحدائق والشوارع ومناهل المياه ووسائل النقل العامة يدمرها الناس إعتقاداً منهم أنهم يدمروا ممتلكات الحكومة لا ممتلكاتهم، وكذلك تغيب المسؤولية تجاه أفراد المجتمع "فالسجناء السياسيين ضحوا من أجل المجتمع، ولكن المجتمع نفسه يضحي بأولئك الرجال الشجعان" الناس في البلاد العربية تتعامل مع قضية السجين السياسي على أنها قضية فردية على أسرة السجين أن تواجه أعبائها!

يتساءل الياباني باستغراب "افهم أن تضحي السلطة بأفراد متميزين ومفكرين وأدباء وسياسيين وعلماء وفنانين ولكن لماذا يضحي الشعب نفسه بأولئك الأفراد!"

العربي، يقول الكاتب، يتناول أفكاره من "خارجه" فيما يستنتج الياباني أفكاره من الوقائع الملموسة التي يحياها كل يوم "في اليابان تضاف حقائق جديدة كل يوم بينما يكتفي العربي باستعادة الحقائق التي اكتشفها في الماضي البعيد". الأفكار الجاهزة تخرب فهمنا للواقع.

يقارن الكاتب بين اليابان والعرب فيقول أن اليابانيين "واجهوا تجربة صعبة ومريرة، إذ سيطر العسكريون على الامبراطور والسلطة

والشعب وقادوا البلاد إلى حروب... لكننا وعينا خطأنا وقررنا أن نصححه، فأبعدنا العسكر وقررنا أن نبني ما دمره القمع العسكري.."، لقد تعلمنا أن "القمع يؤدي إلى تدمير الثروة الوطنية وقتل الأبرياء، ويؤدي إلى انحراف السلطة والدخول في ممارسة خاطئة"، ثم يضيف أن النقد الذاتي "له قيمة كبرى في حياة الشعوب، والشعوب بحاجة إلى نقد من الداخل ومن الخارج".

ويقول الكاتب أنه كثيراً ما يواجه بالسؤال من أصدقائه العرب: لقد دمرتكم الولايات المتحدة بإلقاء قنبلتين نوويتين على مدنكم، فلماذا لا تكرهون أمريكا؟ يجب بأن "علينا أن نعترف بأخطائنا، لقد استعمرنا شعباً ودمرنا بلداً كبيرة، في الصين وكوريا واوكيناوا، علينا أن ننقد أنفسنا ثم نصحح أخطاءنا ونزيل الانحراف" أما المشاعر فإنها مسألة شخصية محدودة لا تصنع مستقبلاً". يصر نوتوهارا على أن الوعي بالمشاكل هو المدخل الصحيح إلى إصلاحها، لذا يعطف على نظام القيم لدي العربي، ويضرب أمثلة كثيرة على خللها من وجهة نظر اليابانيين.

فالياباني لا يتوقع أن يذهب إلى البنك ليصرف مبلغاً من المال ثم يعطيه الصراف أقل مما يستحق! أو أن يذهب إلى متحف فيعرض عليه مسؤول المتحف بيعه بعض القطع الأثرية.. ويصف نوتوهارا الكثير من الحوادث في كتابه، بل إنه شاهد مرة باستغراب راهبة بثياها الدينية تدفع رشوة! لأنه لا يمكن أن تنهي معاملتها في تلك الدائرة من دونها، فنظام القيم يرى الكاتب أن فيه خللاً كبيراً لا تستقيم معه التنمية المنشودة.

لقد حاولت أن أقدم لمسة سريعة لهذا الكتاب الذي يفتح عين من يريد أن يرى، لأنه يقدم قضيتين: الأولى أن اليابان طلقت كثيراً من

قيمتها القديمة بشهادة رجل مطلع منها لتدخل عصر التحديث، والثانية أن هناك نظاماً من القيم العربية تستحق المراجعة. أما أن يكون الاكتفاء بفهم الكتاب من خلال التعليق عليه فأنا لا أدعي ذلك، لكنني أعتقد أن لدينا جميعاً حاجة إلى أن نقرأه بعيون وقلوب مفتوحة.

(5)

نظرية المؤامرة

في الثقافة العربية المعاصرة

لو كان الأمر مقصوراً على البعض لما استحق كتابة موضوع كامل حوله، ولو كان هذا البعض من غير قبيلة المتصدرين للشأن العام من المثقفين العرب لما استحق المشقة كذلك، وربما كانت المشقة أقل لو أن المؤمنين به من غير ذوي الاختصاص. ولكنها ظاهرة عامة ومحيرة في آن، أن تجد بين من ينتسبون لأهل الذكر في فضائنا العربي المعاصر من يدافعون بقوة وبدون تردد عن نظرية المؤامرة في كل مناحي حياتنا، إلى درجة أنهم ملّكوا على الأرجح عقولهم لهذه النظرية، فأصبح الغث والسمين على سطح واحد، وغاب سلطان العقل الذي نادي به ابن رشد منذ أكثر من ألف سنة.

قرأت لأحد الكتاب العرب، وهو أستاذ كبير وكاتب دائم، في مجلة "الهلال" الشهرية، مقالا يؤكد فيه أن من هدم البرجين الشهيرين في وسط مانهاتن في نيويورك عام 2001 ليسوا من العرب! وجاء بشواهد المسهبة التي يمكن أن توصف بأي وصف عدا أنها شواهد عقلية. وكان كاتب عربي شهير آخر كتب، بعد سقوط البرجين مباشرة، أن العملية ليست من صنع العرب، بل بالتأكيد من عمل

الصرب تحديداً!⁽¹⁾ وقد نبحت للثاني عن أعدار، كونه كتب في وقت رمادي لم يتبين فيه الخيط الأسود من الأبيض، وتنقصنا كل الأعدار للأول.

ولكن الأمر لا ينتهي هنا، فلو سألت مجموعة من الأسئلة اليوم لكثير من المتابعين مثل سؤالك هل توفي السيد عرفات وفاة طبيعية؟ فإن الإجابة في الغالب ستكون بالنفي، ويؤكد لك كثيرون أنه مات مسموماً! ولو سألت من قتل المرحوم الشهيد رفيق الحريري، ل قيل لك من دون تردد أنها إسرائيل، أما اذا سألت كيف قبض على صدام حسين، هل قبض عليه وهو في حفرة عميقة كما أعلن، فإن الكتابات المؤامراتية التي بين يدينا تقول وتؤكد، أن القبض عليه تم وهو ذاهب ليؤدي صلاة الفجر في أحد مساجد بغداد! (كل ذلك نشر فعلاً في وسائل إعلامنا)

أما وزير الدفاع اللبناني السابق، وهو صديق، فقد قرأت له تصريحاً عجيباً نشر في جريدة "البيان" في دبي يوم التاسع من نيسان (ابريل)⁽²⁾، أتمنى من كل قلبي أن لا يكون صحيحاً، فقد أجاب على سؤال لماذا ضغط الأميركيون على سورية للخروج من لبنان؟ وكانت الإجابة ليقا تل الجيش السوري في صف الأميركي كان في العراق! وإذا دخلت في نقاش، كما فعلت أخيراً مع عاملين في إحدى الجامعات الخليجية عن تاريخ غزو الكويت، فسوف تجد من يؤكد لك أن الولايات المتحدة هي التي أوعزت لصدام حسين للقيام بذلك، والدليل هو مقابلة سفيرة الولايات المتحدة وقتها السفيرة غلاسبي!. وعندما

(1) الاستاذ الكبير محمد حسنين هيكل في مجلة وجهات نظر المصرية الصادرة في مطلع 2001.

(2) هذا في عام 2005.

تسأل محاورك: وهل قرأت النص الذي نشر لاحقاً للمقابلة بتفاصيلها، فإنه لا يقدم جواباً لأنه قد هيا نفسه للفكرة، ورسخت في ذهنه ولن يقتلعها احد⁽¹⁾. وتذهب نظرية المؤامرة لتجيب عن سؤال افتراضي هو من قام بالتفجيرات الأخيرة بعد مقتل الحريري في لبنان لتسمع الإجابة أنها المعارضة، وتساءل: ولماذا؟ يقول لك محدثك لأنهم يريدون أن يستعجلوا قدوم القوات الأجنبية إلى لبنان!

يستطيع الباحث المنقب أن يجمع عشرات الأحداث العربية الأخيرة وكيف فسرها كثيرون كتابة ونشراً بهذه الطريقة غير العقلانية من التفسيرات، ولن يكون بعيداً عن الحقيقة إن توصل إلى نتيجة أن كثيرين يعتقدون بأن هناك فاعلاً خارجياً (شبحاً) يأتي فجأة ليقوم بأفعاله الخسيسة في عالمنا العربي ويختفي من دون أن يترك أثراً، وهم يضعون نظارات الاطلاع على ما خفي، فقط يعرفون من هو؟

كيف نفسّر هذه الظاهرة التي تصاحبنا في صحفنا وفي محطات التلفزيون والبرامج الحوارية، وفي التحليلات المسهبة، هل يمكن تفسيرها بالرهاب والخوف المرضي من الآخر غير المرئي القابع في الظلام، أم هي رغبة دفينة في تبرئة النفس من كل السلبيات والارتكان على الآخر الخارجي لوضع كل اللوم عليه، أم هو قصور في الفهم لما يجري حولنا في هذا العالم الذي يضيق على اتساعه؟ تلك أسئلة يبحث عنها كثيرون ولا يجدون لها جواباً شافياً.

لعل بعض التفسير يأخذنا إلى القول أنه لا توجد معايير نعتمد عليها في ثقافتنا، خصوصاً السياسية، كي نلجأ إليها عندما تتضارب المصالح والقيم، وهي متضاربة، كوننا بشراً أسوياء نعيش في مجتمع

(1) النص الحرفي لمقابلة صدام حسين مع سفيرة الولايات المتحدة (الرسمي) لا يشير من قريب أو بعيد إلى الأمر.

إنساني بات تضارب المصالح والأهواء فيه طبعياً، تندفع مجموعات منا باتجاهات متناقضة، ففسر الأحداث التي تجري حولنا كما نريدها خدمة لمصالح أو قيم نتمناها. هناك ضغوط اجتماعية وسياسية قسرية على المجتمعات العربية بدرجات مختلفة يجري تعويضها باللجوء إلى الخيال أو الرغبة الخاصة في تفسير الأحداث، نابعة أساساً من ضيق في قنوات التعبير السياسي الحر لذلك يجري الخلط في الثقافة العربية، بين ما هو مطلوب وما هو محمود، ما هو من المشاعر وما هو من الحقائق.

أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما تلاها من أحداث سريعة ومتتالية في منطقتنا العربية، فجرت هذا التضاد الكامن في الثقافة العربية إلى درجات عالية من السخونة حتى أوصلته إلى (درجة من درجات الهلوسة) فظهرت خطابات الحقد على الآخر، ورفض كل ما جاء به، حتى ولو كان جيداً وعقلانياً، ووضع كل اللوم على هذا الآخر الشره غير الإنساني المتسبب بكل المخازي، وأول ضحايا هذا التوجه هو الثقافة الخلاقة المتسائلة. ولم يتقدم أحد حتى اللحظة، لتصحيح الأخطاء الفكرية التي قامت عليها ردة الفعل العربية، بل أنها مرض يزداد استشرأ.

الإتهام من دون أدلة، أو الاتهامات المسبقة، تؤدي إلى سياسة شبيهة بالنازية يقتل فيها الأشخاص وينبذون بسبب أفكارهم، ويحول المجتمع إلى مجتمع مراقبة يعمم فيه الاتهام، ويفقد المجتمع الخصال الحميدة المتمثلة في المسائلة والمشاركة، أي المنحى العقلاني في التوجه والتحليل السياسي.

نظرية المؤامرة تُعوق إلى حد كبير التقدم المرجو في بلادنا العربية، وتعطل الحلول الواجبة والملحة في العديد من المسائل العالقة، فالإكراه الفكري "ثقافة" متأصلة لدينا، والمخالف هو إما "كافر" أو "عميل" أو

"مستغرب" وهي صفات سلبية في قاموس السياسة العربية، والشعور بالتفوق هو أحد مسببات كره الآخر أو رهاب الأجانب، في الوقت الذي تؤكد فيه كل الدراسات أن الوضع العربي في مجالات كثيرة لا يسر الخاطر. لو توخينا البساطة لقلنا إن المسألة السياسية لا علاقة لها بالخير والشر الروحي وغير الروحي، هي تتعلق بمسألة ما هو صائب وما هو غير صائب، ذلك له صلة بالعقل والمعرفة الحديثة، لا التمنيات. لقد حولت نظرية المؤامرة في عقل العربي مطلب التقدم إلى هدف عسير المنال.

(6)

بغداد بين ستالين وراسبوتين

أقوال كثيرة تناثرت حول إعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، معظمها ذهب إلى النظر في التفاصيل الأخيرة حول الحكم وتنفيذه، وهي اللحظة الآنية التي - مع الأسف - استنزفت النقاش لدى قطاع واسع من الناس، وهو في مضمار الانشغال باليسير عن النظر إلى العسير⁽¹⁾.

العسير، ربما لخصت بعض مفاصله إحدى الفقرات الموجزة التي نقلت حديثاً سريعاً دار بين أحد منفيذي الإعدام، وبين المدان، وقيل إنها سارت كالتالي: (أنت دمرت العراق، وأفقرت الشعب، وجعلتنا جميعاً مثل الشحاذين، بينما العراق واحد من أغنى دول العالم، ورد صدام، لم أدمر العراق وحولت العراق إلى بلد غني وقوي).

إذا كان ما نقل صحيحاً، ولا اجزم بصحته، إلا أنه نشر على نطاق واسع من مؤسسة إعلامية مرموقة، قلت إن كان ذلك صحيحاً، فهو يلخص بالقليل من الكلمات "مأساة شعب العراق" ليس اليوم فقط، ولكن في المستقبل أيضاً. فهو يتركز على ما فعل صدام، هل هو خير مطلق أم شر مطلق!! دون الدخول في كبريات القضايا وهي أهم بكثير للمستقبل من ذلك النقاش الفرعي. هناك

(1) تم اعدام صدام حسين في 30-12-2006 في بغداد (الصور والتفاصيل على الإنترنت)

وجهتا نظر متضادتان إلى حد التصادم في تقييم أعمال وفترة حكم نظام صدام حسين عراقياً⁽¹⁾، وهذا التضاد الحاد، هو الذي دفع البعض في بعض العواصم العربية إلى "فتح منزل عزاء" بعد إعدام الرئيس السابق. وهي قمة في مأساة "التفكير العربي السياسي" تجد تجلياتها في مظاهر أخرى من الخلاف السياسي الحاد والعدمي، لدى أنظمة وتيارات وأفراد في منطقتنا العربية، يغيب عن نظرها الإنساني، القدرة على الحكم بإنصاف معقول أو نسبي لمجمل نتائج سيرة نظام حكم قهر شعباً كاملاً بكثير من الإرهاب الذي تبنته الدولة، وقليل من النتائج الملموسة لقطاع ضخم من الشعب. علة ذلك أن "تقديس" الزعماء ورفعهم على قاعدة أعلى بكثير من قاعدة البشر تحد إلى درجة كبيرة من القدرة على الحكم المعقول على أعمالهم، وهو تقديس وإن بز به صدام حسين آخرين، إلا أن جذوته عالقة في الثقافة السياسية العربية، وهو يفوق الاحترام المقبول مؤسسياً إلى "تأليه" يضعه في مصاف المبعوث الإلهي أو الرئيس الضرورة. لا يأتيه الخلل من بين يديه ولا من خلفه. الهتافات التي نقل أنها قيلت في حق مقتدى الصدر إبان مرحلة الإعدام مثال آخر على بداية "التقديس" التي قد تُثمر في وقت ما "زعيماً معصوماً" ... ومثلها بالضبط الهتافات التي تقال لزعماء آخرين نراهم بيننا اليوم، لا يحتاج المتابع أن يشير إليهم من أجل تضييق دائرة النقاش لا توسيعها. ذوبان الجمهور "الأعشى" لشكل الزعيم وكلماته وشعاراته، تؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى عمى يقود إلى خراب الأوطان، وتكرر الدرس أكثر من مرة في فضائنا

(1) حكم صدام حسين العراق مباشرة من عام 1979 إلى عام 2003، ولكنه كان القابض على السلطة سنوات قبل 1979 حيث كان "السيد النائب" "المهاب" و"المطاع"

العربي المنكوب دون أن يفقه أحد الدرس أو استلهم النتائج. صدام حسين كان يمتطي "أيديولوجية" كلامية سحرت الكثير من السذج، دون برنامج يحقق حداً من أدنى المصالح للناس. فلم يكن العراق في الخمسينيات أفقر منه اليوم، ولم يصبح العراق أكثر تعليماً مما كان وقتها، وتبدد الحديث الصلف عند البعض أن "الهجمة على العراق" هي لتصفية نخبته المتعلمة! لقد وضح لكل عاقل أن "النخبة المتعلمة" هجرت العراق طوعاً أو كرهاً أو دفن بعضها في تراب العراق بعد قتله دون محاكمة أو شهود!! لقد انبهر البعض بالشعارات ولم يتحدثوا أو يراقبوا خواء البرنامج ومحدودية نتائجه، وما كان ذلك بالممكن في السابق، واعتقد أنه صعب في اللاحق، حيث يتغنى الجمهور بالشعار وينام فقيراً جاهلاً ومقموعاً أيضاً.

لم يكن العراق في الثمانينيات والتسعينات من القرن الماضي وما بعدها أكثر حرية منه في الخمسينيات قبلها، كان باب الحرية يضيق أكثر كلما ارتفعت أغنيات التمجيد وشعارات التحرير، ولم تكن النخبة القليلة الحاكمة في عراق الخمسينيات أكثر ثراءً هي وأفراد عائلاتها أو أكثر تفرداً بمصائر الناس، كما أصبح آل المجيد وآل صدام الذين كانوا يملكون حق "الحياة والموت" على الناس كل الناس.

مختصر الحديث أن نظام صدام لم يكن يملك برنامجاً للعراق، غير إثراء القلة القرية جداً وإرهاب الكثرة والتمتع بشكل مرضي بالسلطة⁽¹⁾ تحت مظلة شعارات قومية زاعقة، وكان يجد في قلة القلة

(1) كتبت كتب كثيرة في هذا الموضوع لفت انتباهي في موضوع استخدام السلطة في كتاب "كنت طبيباً لصدام حسين" للدكتور علاء بشير، صدر بالعربية من دار الشروق - مصر، وترجم لعدد من اللغات. يصف فيه الكاتب أشكال من امراض السلطة لدى صدام وأقربائه.

المتملقة ما يبرر له كل ذلك وأكثر. ويترك لنا "الأدب" العراقي الحديث إن كان يسمى "أدبا" بالفعل، عشرات من قصائد التعظيم والتهليل إلى درجة "التأليه". كذبوا وصدقوا الكذبة، إلى درجة أن صحفيا ما زال يعيش بينما كتب الأسبوع الماضي أن طارق عزيز قال له في ذلك الوقت، هل تعرف أن مفكر البعث الحقيقي هو ليس ميشيل عفلق، بل هو صدام حسين! بالطبع على سداجة ما كتب وألف ميشيل عفلق نفسه! ويمكن أن تدبج كتب مستقلة وموثقة على ذلك التأليه الذي قامت به مجموعة ممن امتلك ناصية الكلم، خوفا أو تزلفا، ولاقت في كل ذلك نفسا بشرية ضعيفة ومهزومة من الداخل، هي نفسية صدام حسين الذي شق طريقه إلى السلطة "بالفتونة" و"التصفية".

أحد المثقفين الذين لا يشك في "إخلاصه" لنظام صدام حسين، يصرح، أن صدام قال له "أريد أن أموت شهيدا". قالها الأخير ولم يكن المستمع يفقه أن الفكرة ذاتها دليل على عميق شعور لدى الرجل أنه لن يموت في فراشه جراء ما ارتكب من آثام، وما كان بناء تلك الأبهة المؤهلة إلا من أجل شخص لا من أجل وطن، شخص لم يكن يمتلك برنامجا لوطنه.

دليل آخر على انتفاء البرنامج، فبعد كل هذا التاريخ من القمع عدا من جديد المجتمع العراقي إلى مكوناته حتى قبل الدولة، مكونات عرقية ومذهبية ومناطقية، لم يكن يملك الحكم السابق عدا الاحتفاظ بالسلطة، لا الرغبة ولا القدرة، على تذويب هذه المكونات، بل في السنوات الأخيرة عمل عن قصد مسبق على إنعاشها. تحرير فلسطين ومقاومة إسرائيل وبناء مجتمع حديث، وإشاعة العلم الحديث، ومحاربة أميركا، كلها إن لم يكن كلها شعارات للاستهلاك المقدم إلى جماهير

غير قادرة على التفكير المستقل لأنها سلبت منذ زمن القدرة على ذلك، إما ترغيباً للقلّة أو ترهيباً للكثرة أو من خلال بناء منظومة فكرية تتسلط على عقول الجماهير. وتستنهض أحط غرائزها، ولو لم يكن ذلك لما فتحت بيوت العزاء، بدلاً من أن تفتح منتديات النقاش لدراسة معمقة تتساءل ماذا حدث ولماذا حدث؟ المؤسف أن الصورة داخل الإطار بعد شق صدام حسين هي التي اختلفت، أما الإطار نفسه فما زال فكرياً كما هو، يحوي صوراً أخرى، وتستغل عواطف الجماهير ويغيب عقلها. الدرس الأعمق من كل ما تقدم أن "الشعارات" تغطي في منطقتنا كل الرذائل، وفقدان برنامج البناء الحقيقي الذي ينفع الناس، البديل لطريق التنمية الشاق والطويل هو إطلاق شعارات فضفاضة، وتصدير رموز، منها ظواهر تضخيم الصور المعلقة في الشوارع، ولا أكثر منها صور صدام في طرق وشوارع العراق التي اختلفت لتظهر صور أخرى مختلفة في الشكل متساوية في المضمون. وكما شاهدنا في عواصمنا تلك الصور قدرنا هشاشة النظام الذي رفعها.

الدرس الآخر هو أن الشعارات تستقطب البسطاء لتتبنى حكماً قهرياً يقود بعد ذلك إلى ما أراد صدام حسين أن يقوم به، وهو ترك "أسرة" من صلبه تحكم "ضيعة" العراق التي لم يرثها!! سُذج أو بسطاء أو مغرر بهم من يحسبون صدام حسين على "طائفة"، هو كان فوق الطائفة واعداءه أو من يحتمل أن يكونوا أعداءه كائنة ما كانت ملتهم، وبصرف النظر عما ارتكبه من ذنب!! النكته على القائد المؤله تعني الشنق. وفي الفضاء العربي أشكال متنوعة من "الصدامية"، الاختلاف فقط في الدرجة وليس في النوع. مع الأسف لم تطرح بجد وعمق مناقشة "الدروس الحقيقية" من مقتل

شبيه ستالين العربي، الأمر الذي قد يؤسس إلى أشباه راسبوتين
عرب، الأول اصطفى شعارات القومية وآخرون يصطفون شعارات
الدين.

(7)

الأعداء أذكىء غير عقلاء

نستطيع أن نُجرم ما وسعنا التحريم وندين بكل اللغات ما حصل في وسط لندن (يوم 7 يوليو 2005)⁽¹⁾، ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل أن (الأعداء أذكىء) لقد استطاعوا أن يضللوا حتى شرطة سكوتلنديارد الموصوفة بالدقة والمتابعة من بين قوى الأمن في العالم، ويقتلوا عدداً من المسافرين الأبرياء في مواصلات لندن تحت الأرض وفوق الأرض، ولم تكن لندن الأمنية بغافلة عن احتمال وقوع مثل هذا منذ فترة طويلة. ولكنه وقع بشكل مفاجئ، ولا نستطيع أن نتجاهل أن الحدث وقع أثناء اجتماع القمة الدولية في بريطانيا، ولم يكن متزامنا مع الانتخابات، كما تم قبل أكثر من عام في مدريد، فلو تم قبل الانتخابات البريطانية الشهر الماضي لحاز حزب العمال أكثرية المقاعد، لأن حسابهم أن الشعب البريطاني على عكس الشعب الإسباني بعيد عن العاطفة المباشرة والسريعة، فالحسابات تبدو أدق مما يتصور البعض. قبل لوم الآخر وتدفق سيل الإدانات العاطفية، علينا أن نحاول التعرف على الأسباب التي تجعل بعض الناس يقومون بمثل هذا العمل وهو قتل الأبرياء بدم بارد؟ إنهم كثر، ويبدو أن مصادر تمويلهم البشرية ليست بالقليلة.

(1) في 7 يوليو 2005 قامت مجموعة تدعي علاقتها بالقاعدة بعدد من التفجيرات في وسط لندن، كان لها ردود فعل في الدول الغربية كافة.

فلم يعد سرا أنه منذ سنوات أصبحت أجهزة الأمن الغربية تفتح عيونها واسعة على كل شاردة وواردة، قادمة من الشرق المنكوب، ولم يعد سرا أن (سمة الدخول) لبلدان أوروبا لم تعد سهلة أو مسورة لأبناء الشرق الأوسط، كما أن ملفات سكوتلنديارد ليست مغلقة على مفاهيم ومقولات تقليدية، بل هي مفتوحة على كل الاحتمالات. لماذا حدث ما حدث؟ لا يستقيم التحليل أن تناسينا أن هناك في الإعلام العربي غير المنشور، واقصد به إعلام الإشاعة وإعلام التحليلات غير المنشورة إلا في الإنترنت، موجة من التعاطف ملحوظة تأييدا لما حدث، هذا التأييد أو الموافقة الضمنية منطلقه من مقولة أن بريطانيا ومعها أميركا، قامت وتقوم بإذلال العرب، ويشار هنا إلى ما يحدث في منطقتين عربيتين، واحدة أن للقوتين - أمريكا وبريطانيا - علاقة بشكل غير مباشر فيما يحدث في فلسطين، وأخرى بشكل مباشر وهي العراق. والحقيقة تلك لها وجهان، وجه صحيح، وربما تعرفه بريطانيا أكثر من المسؤولين الأميركيين، وهو أن الموضوع الفلسطيني موضوع مركزي في المعادلة التي تدفع إلى الإرهاب، أو هو ذريعة قوية يمكن تسويقها في بلدان الشرق الأوسط للحشد والتجنيد لتنفيذ عمليات ارهابية جراء ما يلاقه الفلسطينيون من ذل ومهانة وتشريد، والثاني وان اختلف حوله البعض، واقصد العراق، لا زال يشكل هاجسا لدى كثيرين في غياب استراتيجية واضحة المعالم لما تريده القوتان هناك.

العراق اليوم في شبه حرب أهلية، والعراق اليوم له حكومة منتخبة أمام العالم، مع ذلك فإن الولايات المتحدة تصدر منها إشارات متناقضة كل التناقض تجاه ما يحدث هناك. فتارة تقف بقوة خلف الحكومة المنتخبة وتؤيدها على نطاق عالمي، وتارة أخرى تفاوض

(بعض القوى) خارج الحكومة، وهي ليست قوى معارضة بالمعنى التقليدي، بل لها علاقة بأحداث العنف المتفشية في العراق وكثيراً منها هو قتل عشوائى مبني على اصطفاى طائفي، فلا الحكومة العراقية عارفة بما تريد دوائر الولايات المتحدة وبريطانيا على وجه التحديد، كما أن أهل العنف في العراق يبشرون أنفسهم بقرب رحيل أميركا، وعلامة ذلك تفاوضها معهم، وهو دليل ضعف لا دليل قوة. هذا المشهد يجعل كثيرين في العراق أولاً وخارجه يضعون رجلهم الأولى في راحلة القوة المسيطرة اليوم، والرجل الأخرى في راحلة القوة التي يمكن أن تسود غدا. انتشار الإرهاب له خلطة متعددة المداخل، هو ليس فكراً فقط، بل فكراً معجوناً ببيئة سياسية واقتصادية، وغياب التصور الأوضح للسياسات الغربية في هذه المنطقة كانت أحد العوامل المهمة لبيئة الإرهاب. أما العامل الثاني في الخلطة، ولا أقول الأخير، هو غياب استراتيجية للتطوير والتنمية في منطقتنا العربية، لخص توني بلير رئيس الوزراء البريطاني الأسبق مواصفاتها مباشرة بعد الإعلان عن تفجيرات لندن الأخيرة، فقد قال (أن ما حدث تم باسم الإسلام، والإسلام والمسلمون منه براء). هذا التعبير يجب أن يوضع تحت المجهر، خاصة في ضوء ما يحدث في العراق، وخصوصاً على خلفية اغتيال السفير المصري الدكتور إيهاب الشريف بتهمة (الرّدة)⁽¹⁾ وهو الرجل التقى، وفي ضوء تصريحات أبو محمد المقدسي الذي خرج من السجن الأردني ليعود إليه من جديد مؤخرًا، وعلى خلفية كل الأحداث في العشر سنوات الماضية على الأقل. على الرغم مما استقر اليوم لدى

(1) تم اغتيال السفير المصري في العراق إيهاب الشريف في شهر يوليو 2005 وامتنعت مصر عن ارسال سفير لها إلى بغداد حتى ديسمبر 2009 عندما عين السفير شريف كمال شاهين.

كثيرين أن موضوع الدين لدى (الجهاديين) بأشكال الطيف الذي ينتمون إليها، ليس الخلاف فيه على محتوى العقيدة الإسلامية، ولكنه اختلاف في التفسير السياسي، فهم في ذلك مستخدمون لنصوص يكيفوها على مرمى أهدافهم، ولكن الموضوع في صلبه هو (سياسي) بامتياز مغلف بنصوص دينية. توظيف الدين كان وسيظل معنا كمسلمين لفترة طويلة، الفروق بين المنتمين للعقيدة تكمن في البرامج المطروحة، من اعتدال يدعو إليه البعض، إلى غلو وتشدد يمارسه آخرون، والإشكالية التي طرحت نفسها على شريحة واسعة من المهتمين بالشأن العام العربي، هي تلك المساحة المشتركة بين (المتدينين) وبين (المتشددين السياسيين) فهناك حركات إسلامية لها طابع سياسي (سلمي) يختلط بها عدد من الدعاة السياسيين سرعان ما يستفيدون من الأفضلية الممهدة بعناية كي يجندوا بعض الشرائح، خاصة من الشباب، في مجال التشدد، ولعل المقابلة التليفزيونية الأخيرة مع أبو محمد المقدسي قد قدمت لنا صورة تكاد تكون متشابهة، فقد قدم بصفته (معتدل)، ثم تبين أن الفرق بينه وبين تلميذه الزرقاوي هو فرق في الدرجة وليس فرقا في النوع. وتكاد السيرة أن تكرر نفسها، فمن تجمعات في بر الكويت في الثمانينيات مختلطا بالمعتدلين! إلى دخول في دهاليز التشدد، إلى تجنيد يفضي إلى تطرف ثم اغتيايات عشوائية. ألم يحن الوقت للتيقن من أن (الأحزاب السياسية الإسلامية) في معظمها هي أحزاب سياسية، إلا أنها دون استخدام غطاء الدين تفقد الجاذبية في التجنيد أو حتى القدرة عليه بين الشباب، فكل من تحزب تحت تلك الراية هو في الحقيقة يضر بجموع المسلمين، لأن السياسة متحركة والعقيدة ثابتة، ودليلنا على ذلك تلك الانشقاقات والخلافات غير المتناهية، التي تقع بين الرفاق، ولعل أكبر حزب سياسي

إسلامي، هم اليوم الإسلاميون السياسيون السابقون! وَهْمُ بناء "دولة إسلامية موحدة" تعيد ما كان من عصور ذهبين سابقة! هو وهم موجود في عقول القوى غير الحديثة في مجتمعتنا العربية، فهو وهم غير واقعي لا يستجيب لمتغيرات العصر، فالأجندة لدى هؤلاء هي أجندة سياسية أفضل وصف ايجابي لها أنها خيالية ومثالية، ربما عبثية إلى حد كبير. ما نواجهه هو أن هذه الأجندة (المكفرة) (الاعتزالية) يراها البعض أنها شوكة المواجهة، أمام تشابك معقد من المشكلات التي ليس لها أفق حل، حتى الساعة، غير التنديد من جهة والقتل من جهة أخرى، وبعض هذه الجماعات وان امتلك الوسائل والعزم افتقد التكتيك، كما حدث في لندن في 7 يوليو 2005، والتي كانت، أي لندن، حتى الأمس ملجأً معقولاً لمن يريد الفرار سلماً بجلده. عدم القراءة المتأنية من الجماعات الكبرى للإسلام السياسي، للواقع الموضوعي السياسي والاجتماعي المحلي والعالمي، وعدم تقديمها للبدائل الواقعية التي تستوعب المكان وتعيش الزمان بكل متغيراته وتناقضاته، جعلها أسيرة إيديولوجية ضيقة، غرزت رجلها في أماكن كثيرة من أفغانستان إلى السودان، مروراً بعدد من المجتمعات الإسلامية والعربية، سواء كانت في الحكم أو المعارضة، كما عرضت أطرافها للانخراط في دموية عبثية تأتي بسوء العاقبة على كل معتققي الديانة السمحة، وبسبب طبيعة نشأتها في العصر الحديث⁽¹⁾ تحولت من (إحياء) كما يجب أن تكون إلى نكوص، كما هو في الواقع، واستنزفت طاقات

(1) كثير من الدارسين يرون أن طبيعة ظهور الحركة الإسلامية في اواخر عشرينات القرن العشرين (حركة الاخوان المسلمين) قد تأثرت بالتنظيمات الفاشية والشيوعية والنازية التي ظهرت في أوروبا من حيث التنظيم والحشد ووسائل التنفيذ.

لو أحسن توجيهها لكان حالنا أفضل منما نحن عليه اليوم، وهي طاقات لا ينقصها الذكاء، إنما تفتقد إلى العقلانية، وقد قيل حتى لو كان الحق معك عليك أن تكون ذكياً.

(8)

هل انتهى دور العسكر العرب في السياسة أم بدأ؟(1)

حفظنا عن ظهر قلب في السابق، بعد أن توالى العصب العسكرية على اغتصاب السلطة و(الثروة) في الكثير من البلاد العربية، وبعد فترة قصيرة من تجربة فيما يعرف اليوم بالليبرالية الديمقراطية العربية، حفظنا مقولة (الديمقراطيون العرب يقتلون الديمقراطية، ويوقّع العسكريون شهادة الوفاة)، كان ذلك منذ الخمسينيات حتى التسعينيات من القرن الماضي. حتى الأحزاب الأحادية العربية، التي ضمت بعض المدنيين، ارتكزت في طريق القفز للسلطة على العسكريين، وما لبث المدنيون فيها - وإن لم يحصلوا على أي تدريب عسكري - أن لبسوا (الكاكي أو الخاكي في بعض اللهجات العربية) تيمنا بالعسكر.

(1) كتب هذا المقال بعد ان قرر الجنرال محمد ولد عبد العزيز، الذي اطاح في 3 أغسطس 2005 بولد سيدي احمد الطابع، تسليم السلطة للمدنيين بعد انتخابات تجرى، وقتها تدفقت الاقلام العربية للاشادة بما سماه البعض "انتهاء مرحلة العسكر في السياسة العربية" في تلك الزفة كتب مؤلف المقالة يستمهل المتعجلين بأن العسكر لا يشبعوا من السلطة، وكان ان حدث ما توقعه بعد حين حيث عاد الجيش الموريتاني من جديد في أغسطس عام 2008 بانقلاب على السلطة المنتخبة!! لم يكن المقال تبوءاً بل كان قراءة واقعية لأمر العرب!

دور العسكر العرب في السياسة كان متوقفاً في فترة الحرب الباردة، لقد كان العالم ينقسم إلى قسمين، رأسمالي واشتراكي، ومع التطاحن بين القوتين، والعرب في وسط جغرافي وتحت أرضهم تكمن الطاقة المحركة (النفط)، لم يكن بمقدور أية قوة (الاستغناء) عن الطموح للاستيلاء على أرضهم وثروتهم، أو بمقدورهم هُـم الانفكاك من ذلك الأسر.

ولم يعد سرا أن معظم الانقلابات العسكرية العربية كان بموافقة أو حتى بتصميم أو على الأقل بسماع القوة المنتمية للعسكر (الرأسمالي). بين أيدينا اليوم وثائق دامغة تقول لنا ذلك، من دمشق إلى بغداد إلى القاهرة إلى طرابلس الغرب إلى الخرطوم إلى صنعاء. المشكلة أن بعض العسكر وجدوا بعد حين أن (التنظيم الاشتراكي للمجتمع) القوائم على القمع والمنع، يسهل عليهم القبض على (السلطة والثروة). كل ذلك تم بالطبع تحت شعارات رنانة اكتسحت معظم عقول العرب من الخليج إلى المحيط.

انتهى المطاف بفشل كامل للمشروع القادم من الثكنات، كان ارتكازه على عدد من الشعارات، لم يستطع أن يحققها، لا في (التحرير) ولا في (التنمية). ورغم أن العسكر قد ورثوا عسكرا في الحكم أو شبه عسكر، إلا أن الاعتماد كان على (حزب) واحد انضوت فيه سيطرة الدولة وجشع الأفراد.

تغيرت الأحوال في الخمس عشرة سنة الأخيرة، تدريجياً ولكن بعمق، ودارت الدائرة، وتبين أنه من شبه المستحيل لنظام استبدادي الحفاظ على السلطة في مجتمع حديث يتفاعل مع المنظومة الاتصالية الحديثة بالغة السرعة كثيفة التأثير، كما تبين أن الحكومات المتحررة من الكوابح الزجرية القانونية على سلطتها المطلقة تصبح دائماً فاسدة،

ويسكت المفسدون عن المفسدين حتى تظهر (السرقة) في خطيئة ارتكبت هنا أو مجموعة أخطاء تمت هناك، كهزيمة عسكرية، أو جور على جار. كما ظهر للجميع أن أنظمة الحزب الواحد الأوحده، لا تملك حوافز أصلية لإعادة صياغة للنظام والحكم الذي يحقق مصالح الأكثرية أو يتواءم مع المتغيرات، فتحوّلت الأكثرية من مواطنين إلى مواطنين تابعين.

منذ عشرية خلت، وبسبب تفاقم الفشل من جهة، وعدم القدرة على تحقيق التنمية من جهة أخرى وتغيّر العالم المحيط، عادت النغمة العربية الجديدة للعزف مع المعزوفة الدولية (الاقتصاد الحر، الحريات الديمقراطية، حقوق الإنسان) والكثير من الأفكار الحديثة، حتى أصبحت خبز ومرق الصحافة العربية السيارة اليوم والإعلام الفضائي، وعادت بعض أقلام العبيد المروجين السابقين للدكتاتورية، تروج لما لم تفه به بكلمة أيام الصوت الذي لا يعلو على صوت المعركة!

إلا أن المعضلة أن الأمان الجديد تلك لم تجد لها عربة اجتماعية تحملها إلى مقصدها الأخير ومحطتها النهائية، فلم تهيم الفرص لظهور ونمو مجتمع مدني حقيقي وحديث في عالمنا العربي، من جراء القمع المتواصل للنخب المستنيرة، التي إما أقصيت أو صممت أو هاجرت أو ارتضى بعضها التمرغ (بتراب الميري). هنا جاءت الفكرة الجديدة وهي العودة للعسكر من جديد، ولكن بشروط جديدة، فبدلاً من توقيع شهادة الوفاة للديمقراطية طلب منهم هذه المرة توقيع شهادات الميلاد.

تجارب العسكر بالاتجاه المضاد أيضاً مشهودة، فهناك تجربة عسكر تركيا، الذين تدخلوا في شؤون الدولة متى ما أصبحت سفينة الدولة في رأيهم يحدوها الخطر، فهم انتهوا إلى أن يكونوا (بيضة القبان) للحفاظ على الدستور وتطبيقه، أما المفاجأة والتي هي ليست مفاجئة، فهم

عسكر موريتانيا، الذين بدأوا اليوم بتحضير شهادات الميلاد للديمقراطية معقولة في تلك البلاد، عن طريق تنظيم هياكل سياسية، والسماح لكل القوى بأن تتنافس في ساحة السياسة، بضمانات، من بينها عدم تدخلهم، أي (الجونتا العسكرية) في صيرورة المسيرة القادمة، والامتناع حتى عن ترشيح أنفسهم.

هذه الروح العسكرية الديمقراطية، على ما في المفهوم من تناقض، نجد لها أصولا في العسكر المصري، فيما عرف اليوم بأزمة (مارس 1954) التي طالب فيها بعض العسكر (من مجلس قيادة الثورة المصرية) وقتها، بالعودة إلى الديمقراطية وحكم الأحزاب، إلا أن شهوة البعض (للسلطة والثروة) قد أفسدت ذلك المسعى، ليس من دون شعارات ضخمة، وعواطف نبيلة خدعت بسطاء القوم.

العسكر العرب حصلوا على امتيازات ضخمة في مجتمعاتهم، من بينها أنهم لكونهم أعدوا للحرب، لم يحاربوا، باستثناء قلة قليلة منهم، معظم العسكر العرب من الضباط في الخمسين سنة الأخيرة ماتوا في فراشهم، بعضهم أصبح من أهل الجاه والمال والسلطة، كما أن الامتيازات التي حصلوا عليها في حياتهم فاقت كل امتياز، مرتبات كبيرة في مجتمعات فقيرة، وسلطة غير محدودة على رؤوس الفقراء، واستهتار كامل بكل من العلم والقانون.

أصبح الضباط العرب في كثير من الدول (مبشرين بالحصانة) حتى أدمنت وسائل الإعلام (شرائط السينما والتلفزيون بعدها والصحف قبل هذا وذلك) في تقديم الضابط لكونه أيقونة المجتمع وهوى المراهقات.

علينا أن نتذكر العسكر على الجانب الآخر من الصورة، في إسرائيل، فقد تداخل العمل السياسي بالعسكري، فأصبح عدد من

ضباط سابقين في الجيش قادة لإسرائيل، الخلاف أنهم قد التحقوا بالأحزاب المدنية قبل ذلك، وانتموا إلى المجتمع المدني. المقارنة مجحفة بالطبع، حيث توفر مجتمع مدني وقانوني لهم لم يتوفر لنظرائهم العرب، بسبب زملائهم العرب أيضاً من أهل العسكر.

بعد كل الأزمات السابقة التي مرت بنا وما يزال بعضها عالقا في الحلقي، أمام بعض العرب تجربتان لا غير في الوصول إلى الحرية المبتغاة، إما تحرك الشارع في انتفاضته التي رأينا ألوهاها المختلفة في السنوات الثلاث الأخيرة، منها الزهري والأرجواني أو البرتقالي إلى آخره من الألوان⁽¹⁾، وهو أمر لا يبدو أن الأرض العربية مهياة له بعد، أو أن ينخرط العسكر العرب من جديد في التغيير إلى الأفضل، هذه المرة من أجل تغيير مشروط، وهو مسامرة هذا العالم الكبير المتنوع باحترام الديمقراطية والتعددية وإعلاء حقوق الإنسان.

يكتشف العاملون مع العسكر الذين امتطوا السياسية، في نهاية الأمر، أن الطريق مسدود، والمثال هو السيد عبد الحلیم خدام، وإن تكن إفاقة متأخرة، إلا أنها ذات دلالة، إفاقة الأستاذ عبدالحلیم خدام الأخيرة المحمودة، الذي وجد نفسه أمام خيارين، إما رضوخ إلى العسكر أو موافقة تامة لأهل (الميري) التابعين، فلا مكان لرأي آخر غير ذلك ولو كان اختلافه طفيفا.

وتجربة السودان ذات الدورة الكاملة في العقود الأخيرة⁽²⁾، تنبئ أيضاً عن المسيرة ذات الأفق المسدود، وفي الاحتفال الأخير بالعيد الخمسين لاستقلال السودان، أصبح التوجه لما ليس منه بد، المشاركة

(1) الإشارة هنا إلى مجموعة (الانتفاضات) التي حدثت في أوروبا بعد تداخل سلطة السوفييت، وكذلك في دول وسط اسيا.

(2) يناير عام 2006، وقد حضر الكاتب شخصياً هذا الاحتفال.

في السلطة والثروة، محاربة الفساد، أو رخاء حقوق الإنسان، الاعتراف بالتعددية والأحزاب، إلى آخر المقولات العالمية المستحبة. يقوم بتنفيذها عسكريون. يبقى سؤال: هل تحقق تلك الخطوات أهدافها أم لا؟ ذلك أمر آخر لا يستطيع أحد في هذا الوقت المبكر أن ينسئ به، إلا أن الإشارة هي لتأكيد التوجه الجديد، مع تأكيد عقم التوجه السابق⁽¹⁾.

السؤال الذي يبدو أنه لا يسبق زمانه هو: هل يعود العسكر العرب، لكونهم القوة الاجتماعية المنظمة الوحيدة والمنتمية إلى وسط اجتماعي مقهور، في فضاءات العرب الحالية، إلى لعب دور جديد يُكفّر عن دور سابقهم باحتضان الديمقراطية ووضع مجتمعاتهم على سكة التطور بعد طول اغتراب؟ ذلك سؤال مطروح لدور جديد، قناعتي المبنية على قراءة الاحداث هي ان العسكر العرب لم يفظموا من السلطة بعد!

(1) يتجه السودان اليوم (2010) إلى معضلة أخرى هي الاستفتاء في الجنوب، فهو ان حدث وفصل الجنوب كارثة وان لم يحدث الاستفتاء كارثة أكبر.

(9)

ظلام القومية⁽¹⁾

عُقدت مؤخراً في الكويت ندوة حول "الإصلاحات العربية" أقامها مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة الكويت، بالاشتراك مع جمعية العلوم السياسية الأردنية⁽²⁾، وهي واحدة من سلسلة ندوات أقيمت على مساحة كبيرة من الأرض الثقافية العربية. قُدمت في الندوة ورقة عن "الأمن القومي العربي"، وكان تعليقي العام على الورقة أن (الأمن القومي العربي، كالوحدة العربية) هي مزارات وهمية يستحسن البعض زيارتها ثقافياً، لكنها ليست ذات معنى واقعي، وهي جزء من "الهوية العربية" المنشطرة على نفسها!. ذلك التعليق أثار بعض ردود الفعل من أصدقاء، ربما يختلفون معي في الرؤى، وربما لا يزالون مقيدين بقيود الفكر الصلبة، وهي أكبر واقسى من قيود السجّان. إلا أن ما سرنى هو قراءتي في جريدة "الحياة"، والسنة الماضية تلفظ أنفاسها، وبعد أيام من تلك الندوة، مقالاً للصديق المفكر كريم مروة (29 كانون الأول/ديسمبر 2003) وكان بعنوان مثير للغير من أمثال من ناقش اطروحتي الناقدة للقومية

-
- (1) مثل قضايا أخرى في ثقافتنا العربية فكرة "القومية" لم توصل بعيداً عن التعصب، وبالتالي فإن هذا المقال محاولة أولى للتاصيل.
 - (2) عقدت الندوة في أواخر عام 2003 ومن ثم اصدر مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية اوراقها في كتاب في ابريل عام 2004 والكتاب الذي يشمل البحوث تلك موجود على موقع المركز الالكتروني.

من الأصدقاء، في ذلك اللقاء الكويتي - الأردني. اذ تساءل: ماذا يعني أن تكون عربياً!

ليس المقام ترديد ما كتبه المفكر كريم مروة، إلا أن البحث ذا صلة، فالمتفق عليه عالمياً وعقلياً أن "الدولة" هي جوهر ومحور "العالم السياسي"، و"الدولة" العربية ليست استثناء من ذلك، فلا يجوز في عالمانا الذي نعيش فيه اليوم أن نستمر في الاختباء خلف أصابعنا لنقول أن "الدولة العربية" غير موجودة، وان وجدت فهي مؤقتة، الموجود هو "الدولة القومية العربية"⁽¹⁾ باسم الدين أو القومية ارتكبت حماقات ضخمة، إنها أكثر من جرائم بل حماقات سوداء، فقد أصبحت القومية تشكل عبئاً من جانبيين، الأول على تطور "الدولة" العربية، والثاني "الوقوف أمام العولمة" باتصال العرب مع العالم الحديث. هذه المقاومة "القومية" ليست حكراً على العرب، بل هي منتشرة في أماكن أخرى، وهي تتراوح في الشدة والتأثير، فقومية "الهنود، الهندوس" ضد الآخرين من المواطنين الهنود كادت أن تؤدي إلى حرب أهلية هندية، ونسبة التصويت ضد اليورو "العملة الأوروبية" من جانب مواطني الدنمارك، هي تعبير عن القومية بشكل ما. ضمور المفهوم أو خلطه في العربية بين القومي "الخاص بالدولة المستقلة"، والقومي "فوق الدولة" هو ضمور تاريخي، وفي الترجمة تتضح الأمور جلية، فالوطني هو قومي لديهم، ومفهوم "القومي والوطني" لدينا متطابقان! القومية فات زمنها، فهي تقف في وجه أي حل للمشكلات الصراعية في عالم اليوم، خذ ما حدث في قبرص الجزيرة الصغيرة التي قسمت إلى شطرين، عنف

(1) لا زال البعض يصير لفظاً للإشارة إلى "وطن عربي" بدلاً من عالم عربي!! رد على هذا المقال بوجهة نظر مخالفة السيد سليم الحص، في جريدة الحياة ونشر مقاله في 8 يناير 2005.

القوميات ضد بعضها في أفريقيا أرسلت ملايين من البشر إلى قبورهم، ما حدث في كوسوفو، وفي تيمور الشرقية وفي غيرها من مناطق الصراع العالمي الناشبة حتى اليوم، هي أمثلة متكررة. القومية "في البلاد الموحدة" مثل إيران أو الولايات المتحدة، على سبيل المثال لا الحصر، عقيدة تُمجد الأمة، وتعتبرها قيمة جوهرية، وهي تؤثر إلى حد بعيد في شعور المواطنين وارتباطهم اليقيني بهوية واحدة. هذا في الدولة "الوطنية"، أما القومية، عبر الدولة، حتى وإن كانت ذات نسيج متقارب، فمن الصعب الحديث عنها كـ "قومية"، في الوقت الذي يدخل بعض تلك الدول مع غيرها في حروب ومشاكسات وتنافس لا حصر له، على الحدود، وعلى الموارد. فالقومية هنا تعني الحصول على أكبر قدر من النفوذ والهيمنة، على الجار الضعيف أو الصغير. يعتقد الأشخاص الذين تشربوا فكرة القومية أن استقلالهم وقدرتهم على التحكم في مصيرهم هي ميزة "ثقافية" مرتبطة بأمنهم، وغالباً ما يظهر في الموقف القومي، شعور بالتفوق على الآخرين، بالإضافة إلى الرهبة من الأجنبي، وتظهر القومية في أوجها حين ما تكون الأمة في حالة حرب. حالة العرب، كما اقترب منها كريم مروة، ليست حالة "قومية" بالمعنى الكلاسيكي، ولا هي حالة "دولة"، وفي هذا تشوُّش لا حد له. فترفع المطالب الشعبية العربية ارتكناً إلى ما اختمر في وعي البعض من أننا في "حالة قومية"، وتتنافر المصالح بين "الدول" إلى درجة الاحتراب الساخن أو البارد.

في الحالة العربية يبدو الاحتماء بالجماعة العربية انتماء ثقافياً، وحتى هذا وكما في حالات أخرى، يظهر الشعور "القومي" قوياً مع الصعود الدكتاتوري أو حتى الفاشي. القومية هي حالة فاشية من نوع ما خاصة إذا اقترنت بالتعصب، لها نظرة تفوق عن الآخر وعليه، ومن

الملاحظ أن القومية تكون ساكنة في المجتمعات الديمقراطية أو حتى شبه الديمقراطية.

لعل من أهم ما قدمه الدارسون في "القومية العربية" أن من نادى بها في ما بعد الحرب العالمية الثانية هي الحركة الناصرية في مصر، إن صحّت التسمية، فقبلها كان التوجه "المصري" وطنياً في مصر وأكثر بروزاً في الدعوات السياسية، بل كان العرب في الدعوة الوطنية المصرية "شرفيون". إلا أن التناقض هو أن بعض "الشرقيين" كان لديهم امتيازات تقدمها الدولة الحديثة ما قبل الاستقلال، كان الليبي مثلاً أو الفلسطيني يستطيع أن يتعاطى التجارة دون كثير من القيود في مصر، وكان التونسي أو اللبناني يعيش ويعمل و"يعني"⁽¹⁾ من دون عوائق. بدأت العوائق مع النظام الذي أدعى "القومية" ومن يدرس القوانين التي صدرت في الخمسينيات وما بعدها في مصر، يجد تلك الظاهرة واضحة للعيان!

أما المثال الأكثر وضوحاً فهو الحالة العراقية - السورية "البعثية" فرغم الحزب الواحد، ضرب الفراق جذوره بين أهل "الأمة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة". حتى في الدول التي أرادت تطبيق ايديولوجيا مختلفة عن القومية في شرقنا، كمثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فهي لا تزال خاضعة للسلوك "القومي" في معظم تصرفاتها، لقد مُنِع أحد المرشحين للرئاسة الجمهورية من التنافس بسبب عرقه العربي، ولا يزال كثير من الرسميين الإيرانيين، رغم معرفتهم باللغة العربية، خيراً من بعض أبنائها، يُصرون في اللقاءات المختلفة على التحدث بالفارسية، بل إن حرباً إعلامية شعواء اندلعت إذ أرسلت رسالة إلى طهران، كتب على غلافها، الخليج "العربي" بدلاً من

(1) كما في حالة آل الأطرش.

الفارسي! الدكتاتورية تطرب لإشاعة الشعور القومي، بسبب ما يشكله هذا من حشد و جهوزية رخيصة الثمن، فقد أطلقت ما كينة صدام حسين الإعلامية في سنوات طويلة تعبير "الجوس" على الإيرانيين، كونهم شيعة، رغم وجود أكثرية شيعة في العراق. بل إن حسن الترابي عندما أراد أن يحوّل السودان إلى قاعدة متقدمة للثورة العالمية، أطلق على تنظيمه "الجهة القومية الإسلامية" ولم يتوقف أحد من حاشيته أو مريديه، ليسأل كيف؟ "قومية"، و"إسلامية" في آن واحد!

أما القسم (العظيم) لبن لادن فقد قال: (اقسم بالله العظيم أن أميركا لن تعيش بسلام قبل أن يسود السلام فلسطين، وقبل رحيل جيش الكافرين عن أرض محمد) بصرف النظر عن بساطة التفكير ذلك، فإن هذا القسم إن لم يكن (وطنقومي) فما هو؟ القومية تتجاوز الاعتراف بقوميات أخرى، أو بآخرين مختلفين عنها، لهذا عانى الأكراد ما عانوه، إبان صعود الدكتاتورية القومية، وكذلك عانى أهل الجنوب في السودان، وانفتح جرح الامازيغ في الشمال الإفريقي، ودخلت بلاد عربية أخرى في حروب أهلية أكلت الأخضر واليابس، وشردت ملايين كما قتلت ملايين آخرين، كل ذلك باسم تفوق القومية على غيرها. القومية اليوم تقف حجر عثرة أمام التقدم العربي، فباسم القومية، نُظر إلى الدولة العربية وكأنها موقته، وأجلت التنمية بإشكالاتها المختلفة، سياسية واقتصادية في انتظار الخلاص القومي، واستبيحت شعوب ولا تزال تحت هذا المعنى الضبابي، وانتشر مجتمع المراقبة واستخدمت الرموز والمسميات خدمة لهذا الوهم الكبير. ولا أظن أن قدرة المجتمع الأهلي العربية قادرة على التوسع في ظل مثل هذه المفاهيم التي تستخدم من بعض السياسة لتخدير الناس، والزعم بالاحتكام إلى مصالح لا يلمسها أحد! في عالم اليوم تحل القضايا القومية مؤسسات دولية،

فكثيراً من خلاف الحدود العربية وغيرها حل عن طريق إما الأمم المتحدة، أو محكمة العدل الدولية، وبقيت "القومية" لزيارة البسطاء وإهلاء الأسدج. ذلك هو الوجه الظلامي الذي آن لنا أن نضعه أمام مشرحة العقل النير. ولكن أليس من مخرج؟، بلى، فهناك مصالح وجب تنظيمها وتعظيمها، وترتكز على صيغة عقلانية اذا قامت الدولة العربية على قاعدة المشاركة، وإن صلح الجزء، صلح الكل، أليس ذلك هي خبرة شعوب أخرى! وهو أيضاً الجزء المضيء من القومية الحديثة.

(10)

الديمقراطية التوافقية والانتخابات في الكويت

في هذا العالم العربي الموبوء باحتمالات "الحروب الأهلية" لا مخرج لإدارة المجتمع إدارة سلمية إلا بالتوافق على أعمال "ديمقراطية وتوافقية" تعرف قوى المجتمع الداخلة فيها أنها "أطراف" في لعبة سياسية لا تستطيع أن تنفي الآخر وتهمشه كما لا يستطيع الآخر أن يهملها. بذور الحروب الأهلية هي أن يعتقد طرف أو تحالف أطراف أنه أو أنها تستطيع أن تحمل المجتمع كله على الانحياز إليها وتخرج الآخرين من اللعبة.

الثقافة السياسية العربية التي سادت لفترة أكثر من نصف قرن تحضّ على تهميش الآخر وتغييب فئات اجتماعية أو سياسية عن مركز القرار، ووصل مثل هذه الممارسات إلى احتقان كلي أو جزئي أنتج إما حروباً أهلية في الأول وإما اختناقات سياسية في الثاني.

ولا ينقصنا حتى الآن الكثير من الشواهد العربية، فبلاد مثل لبنان اعتقدت طائفة أو أخرى أنها تحمل لبنان كله إلى جانبيها وفشل الجميع في أن يفعلوا ذلك، ودخلت الأطراف في حرب أهلية بشعة أول ما فعلته أن هدمت البلاد على رأس أهلها وشرّدت العباد في أطراف الأرض، ولا يزال البعض يقاوم التوافقية على أمل الغلبة! أما التجربة

السودانية فكانت افضح وأنكى، اذ أصبحت البلاد حقيقة لا قولاً على شفا التقسيم المناطقي والعراقي. ولا يزال العراق يسعى إلى توافقية مفقودة أدخلت شعبها في نفق ضياع حتى الأمل، ومن يتابع أخبار العراق اليوم يجد نفسه متحسراً مع المواطن العراقي، على عبثية عدم حمل المجتمع على مسار واحد أو الحرب الأهلية.

في الكويت الأمر مختلف، فقد سارت التجربة الكويتية بين النهوض والأفول في تجربة ديمقراطية يحفها دستور حديث. ولم تسلم التجربة من الخطأ والتراجع. اذ تم حل مجلس الأمة المنتخب من أجل مراجعة المسار أكثر من مرة، وكان الحل خارج نطاق الدستور في عدد من المرات. هذا الأمر لم يعد قائماً فقد حل المجلس في السنوات الأخيرة (عام 1999 وسنة 2006، 2008)⁽¹⁾ حلاً دستورياً، أي نودي للانتخابات في اطار الفترة الزمنية التي قررها الدستور.

دستور الكويت مرّ عليه زمنياً ما يقرب من نصف قرن، وفيه اعتراف بأن ينظر فيه بعد خمس سنوات من تطبيقه، وهو أمر عقلاي ومنطقي، اذ تتغير أحوال المجتمع من حيث العمران والمعاش والسكان. إلا أن محاولات التغيير أصابها ما أصاب بعض النخب السياسية من "فقدان الثقة" المتبادلة، وقد وجد الكويتيون اليوم أن عدد مواطنيهم تضاعف اثنين وعشرين مرة منذ العمل بالدستور، ولا يزال ممثلوهم في البرلمان بعدد الخمسين عضواً⁽²⁾، وهو العدد نفسه الذي انتخب منذ نيف وأربعين عاماً. مثل هذه المشكلات العالقة يحتاج إلى بناء توافق

(1) حل المجلس للمرة الثالثة في عام 2009.

(2) يشكل الناخبون الذين يحق لهم الانتخابات في عام 1961 عند أول انتخابات فقط 5% من نسبة الذين يحق لهم الانتخاب في عام 2009. دليل على التغيير الديمقراطي الضخم الذي مرت به الكويت.

عقلاني يسائر الزمن ولا يفرط في الثوابت، إلا أن الثقة من أجل توافق على أعلى مما هو قائم لم تتوفر بعد.

تأتي انتخابات حزيران (يونيو) 2006 على خلفية اختلاف بين قوتين في المجلس الذي أهدت ولايته، غالبية تريد تغيير حجم الدوائر الانتخابية إلى حجم أكبر تعتقد أنه يخلص المجتمع من مثالب الدوائر الصغيرة التي يمكن للمال السياسي أو الصلات القرابية أو حتى شراء الأصوات من أن يؤثر على نتائجها، وأقلية ترى أن الحال يجب أن يتبقى على ما هي عليه، وكان الطريق الأفضل لتلمس حل معقول هو العودة إلى الناخب، خصوصاً أنه ناخب فطن، وأيضاً سيكون معزراً بزميلته الناخبة.

وللمرة الأولى تجرى انتخابات برلمانية عامة في الكويت بمشاركة المرأة، ومن الملاحظ أن أعداد النساء المسجلات في قوائم الناخبين تفوق أعداد الرجال. وما هي إلا أسابيع قليلة حتى نعرف مع العالم الإجابة عن السؤال المعلق وهو: هل تحترق امرأة كويتية الحصار السياسي إلى قبة البرلمان أم تقف "التقاليد" حجر عثرة أمامها؟ علينا أن نتنظر قليلاً. عندها سنرى ما إذا كان الحديث عن الحق السياسي للمرأة في الكويت والذي ناضلت من أجله طويلاً هو منحصر في حقها النسبي في ممارسة الانتخاب فقط، أم أنه حق مطلق للوصول إلى سدة البرلمان للمشاركة في الرقابة والتشريع، عندها سنعرف هل أن العامل الاجتماعي والثقافي هو الذي سيقدر، أم أن هناك وعياً سياسياً جديداً يتشكل في الكويت.

في مسيرة مشاركة المرأة العربية السياسية وجدنا أن التجارب تقول لنا أنها "فاعلة سلبية" حتى الآن. فكثير من النساء العربيات اللاتي وصلن إلى البرلمان (العربي) هن فاعلات سلبيات، إما

بسبب أن النظام يريد تزيين الصورة السياسية، أو بسبب دفع عائلي (زوجة زعيم قتل أو سجن أو شقيقة زعيم كبير). ربما تختلف الصورة في الكويت، هذا في حال وصول امرأة إلى السدة البرلمانية.

وحتى لا يندهش البعض، فإن المرجح أن لا تصل أي امرأة إلى السدة البرلمانية في هذه الدورة، لعدد من الأسباب بعضها موضوعي، وبعضها ذاتي. الموضوعي أن الانتخابات وتوقيتها فاجأ الجميع. كل كان يعتقد أنها ستكون في صيف السنة المقبلة 2007 إلا أنها تحركت بفعل عدد من القضايا إلى قبل ذلك الموعد بسنة. فلم يكن هناك استعداد من جانب النساء وكثير من الرجال لهذا التوقيت المفاجئ، مما يفوت (عليهن) خصوصاً فرصة ثمينة للاستعداد للمعركة، ولأنها معركة حاسمة بعد جدل طويل حول تغيير الدوائر الانتخابية، فالكثير من الناخبين سيرى أن القضية إما مع وإما ضد، لذا فإن الالتفاف الاجتماعي لتوصيل ولو امرأة واحدة على سبيل التفاجر إلى السدة البرلمانية لا يحظى بزخم شعبي كبير، لأن الأجندة تتفوق عليها أمور أخرى ملحة. أما الأسباب الذاتية فهي كثيرة تختلط فيها الثقافة الشعبية بنظرة المرأة إلى نفسها وإلى غيرها في المجتمع، الذي لا يزال في الغالب مجتمعاً ذكورياً، يشكل فيه خضوع المرأة للرجل قيمة إيجابية لا سلبية⁽¹⁾.

(1) كما توقع الكاتب وقتها (لم تغز أي من المرشحات بأية مقاعد في انتخابات 2006 أو 2008 إلا أنه في انتخابات 2009 حصلت المرأة الكويتية على أربعة مقاعد، وكاد الخامس ان يتحقق! إلا أن هذه المقاعد الأربعة رحبت بسبب احتقان شعبي تولد عن احباط للممارسات في المجالس السابقة لم تكن مقبولة. والاحتمال الأكثر قرباً إلى المنطق الاجتماعي هو أن المرأة الكويتية لن تحقق أكثر مما حققته في عام 2009.

سيتسرّع كسالى المعرفة في القول بأن النساء في الكويت لا تأثير لهن على الأحداث. هذا غير صحيح، بل هذا حكم متسرع تكذبه الحقائق المعروفة، فانتخابات الجمعيات التعاونية والانتخابات الطلابية تساهم فيها النساء في الكويت منذ زمن. وإذا كانت ممارسات تلك الانتخابات رفيق نستأنس به، أو أصل يقاس عليه، فإن مشاركة المرأة تتعدى عدد الرجال في كلا الحقلين، وفي دراسة أخيرة لانتخابات الجمعيات التعاونية، تبين أن عدداً من بين من توجهوا إلى صناديق الانتخاب كانت للمرأة غالبية الثلثين تقريباً. وهذا يحدث في اتحاد الطلبة. إذا قسنا على ذلك فإن النساء سيكون لهن الصوت الحاسم والمؤثر في نتائج الانتخابات النيابية المقبلة، علماً بأن عدد المسجلين من النساء في معظم الدوائر يفوق عدد الرجال، بسبب الحجر القانوني على رجال الأمن والجيش من خوض الانتخابات كناخبين.

مساهمة المرأة الكويتية في الانتخابات ستكون حاسمة في الترويج، من حيث التصويت لبعض المرشحين. ومن اللافت أن بعض رجال مجلس الأمة السابق (الذي اقرّ بعد مقاومة) حق المرأة في الانتخاب والترشيح، وفقد ولايته أخيراً، وكانوا في أقصى المعارضة لفكرة دخول المرأة المعتزك السياسي من حيث التكيف الديني أو السياسي أو الاجتماعي، هم اليوم أكثر من سارع في التحضير للجان المرأة، وبعضهم رسم على شفثيه ابتسامة عريضة وهو يتصور معهم صورة جماعية إشارة إلى "مناصرة حقوقهن السياسية". انقلب البعض على ما كان يروج له، وهذا ما يؤكد خطورة خلط الممارسات السياسية والاجتماعية بما هو ثابت في الدين، فالدين ثابت لكن المعرفة الدينية متغيرة، مع اتساع استخدام العقل وتضييق فرص النقل.

ومن الملاحظ، رغم أن المعركة الانتخابية شهدت في تحضيراتها الأولى تكثيف اللقاءات النسائية لحشد الأصوات المرشح أو مرشحين يرون فيهم الكفاءة، ويتجادل بعضهن في المنتقيات أو في مكاتب العمل، بل أن بعض الأسر غيرت بناء على اقتراح النساء خططها لبدء العطلة الصيفية فأرجأها حتى انتهاء الانتخابات آخر الشهر الحالي⁽¹⁾.

دخول المرأة الكويتية إلى ساحة الانتخابات والترشيح يعني إعطاءها زهماً وفرصة لتوسيع وعي سياسي كانت بعيدة عنه لفترة طويلة. وتؤسس الخطوة تناقضاتها كمثل أي تحرك اجتماعي، فتتحول إلى تكوين خواص جديدة في المجتمع يؤسس عليها. فلن يكون المشرع قادراً بعد الانتخابات المقبلة على تجاهل مطالب المرأة، خصوصاً الحياتية أو المطالبية منها. لذا فإن المتوقع أن تتفجر مطالب جديدة لإصلاح قوانين الأحوال الشخصية وزواج الكويتيات من غير كويتيين والعكس أو الإساءة العضوية للمرأة والطفل، أو حقوق التملك والتجنس، التي برز بعضها اليوم في الخطاب الدعائي لبعض المرشحات.

إذا كان ثمة إصلاح مطلوب في المدى المتوسط كي تقوم المرأة بدور سياسي إيجابي في المجتمع، وليس سلبي كما هو متوقع في الدعم والترجيح فقط، فإن علينا أن نصلح ابن العم الفقير للسياسة واعني بها الثقافة، فالثقافة العربية، ومن ضمنها الممارس في الكويت، تؤسس لوضع المرأة في الدرجة الثانية في التعاطي الاجتماعي. ومن القصص القريبة إلى تفسير ذلك المعنى أن الديمقراطية التوافقية الممارسة في الكويت لا زالت لم تضم مشاركة المرأة، حتى عندما دخلت الوزارة، فكانت الوزيرة الأقل مسائلة من قبل النواب، كونها امرأة!

(1) شهر يونيو 2006.

نتيجة الانتخابات المقبلة في الكويت ستقرر ما إذا كان حرمان المرأة من لعب دورها السياسي إرادة سياسية أو موقفاً اجتماعياً. ولعلي استبق النتائج بالقول أنه موقف اجتماعي لا تنفع في تقويمه القوانين والتشريعات بأكثر مما ينفع في إصلاحه "إصلاح الثقافة المجتمعية". وسيكون مفيداً في هذا الأمر مراقبة الحملة الانتخابية، وردود فعل الإعلام العربي والعالمي حولها. أنها تجربة تستحق أن ترصد، إلا أن المفاجآت فيها ستكون قليلة.

(11)

لبنان صراخ الولادة أم الموت؟

لبنان وطن يعيش بين أرحائه ملايين أربعة من البشر، والعشرة ملايين الباقون مبعثرون في القارات الخمس، وعلى عكس العقيدة الإسرائيلية بلم شمل أبناء صهيون في الأرض الفلسطينية، يسعى بعض أبناء لبنان حقاً أو باطلاً إلى تشتيت الباقين من اللبنانيين إلى خارج الوطن، بسبب اتخاذ قرارات منفردة في السلم والحرب. وعلى عكس العقيدة الصهيونية بالدفاع عن كل "فرد إسرائيلي"، يهوى بعض اللبنانيين وأيضاً بعض العرب اللعب "المستخف" بأرواح المواطنين عن طريق تعريضهم لخطر غير محسوب النتائج بالنسبة للغالبية، وان كان محسوباً تماماً لمن اتخذته⁽¹⁾.

بعثرة المواطنين وحرمانهم من "أمل الاستقرار" قد يكونان سياسة مقصودة أو غير مقصودة، العلم عند الله، لكن نتائجها واضحة للعيان. فالهدف المعلن لعملية حزب الله الأخيرة وأسر جنديين إسرائيليين على الحدود مع إسرائيل، هو تحرير الأسرى اللبنانيين القابعين في غياهب السجون الإسرائيلية، لكن بعض القوى اللبنانية لا يلمح فقط بل يعلن أن هناك أهدافاً أخرى تصل إلى وصف العملية كلها بأنها عملية قادمة بأوامر من خارج الحدود!... وهناك شبهة من حيث التوقيت على الأقل إقليمياً ولبنانياً.

(1) كتب المقال تعليقاً على حرب 2006 اللبنانية - الإسرائيلية.

من له يقظة سياسية يعرف أن في كل عملية سياسية أو حربية يحسب المخطط بكل دقة "الكلفة البديلة" لتلك العملية أو هذا الإجراء، وإذا حسبنا الكلفة البديلة للعملية الأخيرة وتبعاتها، فإنها خسارة فادحة في الأرواح والممتلكات، وفي التأثير على الاقتصاد أيضاً، وهي ثقيلة على المواطن اللبناني إلى أي فريق انتمى، ربما إلا على القلة، إلا أن كلفتها اللهم في تأليب العالم ضد الحزب وما يمثله قد تعرضه لخسارة في حديقته الخلفية وهي الشعب اللبناني.

صراع القوة مع إسرائيل يعرف كثيرون أنه صراع غير متكافئ، إذا حسب حساب مقابلة الطائرة والمدفع وطرق التجسس والقنابل الثقيلة، وأيضاً المناصرة إذا حسب حسابها من الدول الكبرى، خصوصاً إذا كان تنبيه الصراع تحوطه شبهة استفزاز. وهو بهذا المعنى، أي صراع "دولة بدولة" وعسكر بعسكر يصب في صالح الدولة المعتدية، لقد قالت لنا ذلك كل الحروب العربية السابقة مع إسرائيل، وهي تعيد تكراراً ذلك القول من جديد.

هناك قضية لا بد من مناقشتها وتدخّل تحت عنوان "تحرير جنوب لبنان" الذي أنجز منذ سنوات. وهو إنجاز لم يكن عسكرياً بحتاً. نعم شاركت فيه أطراف "المقاومة" اللبنانية، لكن أيضاً شاركت فيه أيضاً قوى سياسية لبنانية وعربية ودولية، كان على رأسها المرحوم رفيق الحريري بكل ما له من علاقات دولية. تلك الحقيقة "المشاركة السياسية" اختلفت بعد فترة من رؤوس العناوين، ليرز فقط دور "المقاومة" في التحرير، وهذا غير مطابق للحقيقة الكاملة. إلا أن دور المشاركة السياسية يعود من جديد في الأزمة القائمة، وهي مشاركة من الحكومة اللبنانية، ممثلة لكل اللبنانيين، ومن خلال الضغوط العربية والدولية، على اختلاف أحجامها، فالمقاومة ابعدت وطأة الضغط عليها

بمجرد فتح النار، فأصبحت طرفاً. وإذا انجلت هذه الغمة فإن البعض سيعود ليقول إن "هزيمة" ألحقت بإسرائيل بسبب المقاومة لا غير، وهو أمر يعني أن الكثيرين لا يعون دروس التاريخ. فالعقاب الجماعي تعرف إسرائيل قبل غيرها أنه غير منجز للمهمة والهدف الذي تتوخاه، والبحث عن قيادة حزب الله في هذا الكم من المواطنين كالبحت عن إبرة في كومة قش. من هذا المنطلق تعتبر النتيجة نصراً، كما تعرف قيادة حزب الله أن "هزيمة" جيش ذي عدة كبيرة في ظرف توازن القوى الحالي من شبه المستحيل. ومن هذا المنطلق فإن النتيجة خسارة.

والحل هو في إحياء "عملية سياسية" قد تحفظ ماء الوجه، وقد لا تحفظه، يعتمد ذلك على عدد من المداخلات لم يتبين اتجاهها أو طبيعتها حتى كتابة هذا التعليق. إلا أن المؤكد أن لبنان ودور حزب الله فيه لن يكون يمثل ما كان حتى وقت عملية الاختطاف وما تلاها من أحداث، فإما أن يشهق لبنان بمشرجة الموت أو يصبح صيحة الميلاد الجديد.

كما الناس في الصحراء تدور رؤوسهم كل خريف بحثاً عن غيمة شاردة لعلها تتراكم لتنزل زخات من المطر يتفاءل بها الزرع والضرع، العرب اليوم في صحراء، أخطر أعدائهم فيها هو عقلهم السياسي إن اختار مرة أخرى المداورة وعدم تسمية الأشياء بأسمائها، أو الخضوع للابتزاز السياسي من البعض.

حدث ذلك في العراق، عندما صمت العرب عن تصويب ما كان يقوم به النظام العراقي السابق حتى وصل الأمر إلى أن لا يبقى في بغداد حجر على حجر، وجر ويجر ذلك الكثير من المصائب عليهم اليوم. وهو أمر يتكرر في لبنان، فإن صمت العقلاء اللبنانيون وغيرهم من العرب عن قول الحقيقة المرة للإخوة في حزب الله فقد يأتي بالأسوأ، أما القول بوضوح أن مبادرتهم أخذت لبنان إلى حرب تدمير غير محسوبة

النتائج، تحفها عاطفة جياشة نعم، لكن ينقصها عقل مدبر يزن البدائل ويحسب التكلفة البديلة على الدولة اللبنانية والمواطنين. هذا ما هو أبدى بأن يقال.

ضعف الحجة هو أول ما يقابلنا، فليس من المنطق أن تكون نتيجة محاولة تحرير سجناء، على أهميتها الإنسانية القصوى، بأن يُضحى بحياة أحياء، كما أن هناك شكوكاً حول التوقيت. الاضطرار للمجاملة قد يقود إلى تدمير بيروت كمثل ما دمرت العراق، وقد يقود أيضاً إلى أن تصبح تلك المدينة منطقة جذب هائلة لكل المتطرفين، إذا قررت إسرائيل البقاء في جزء أو في بعض من جنوب لبنان سيكون الخاسر الأكبر هم اللبنانيون.

أن تستدرج الدولة اللبنانية إلى حرب، لم تستعد لها ولم تستشر فيها، فهذا نتيجة منطقية لتلك المجاملة التي سارت عليها القوى اللبنانية، فالحديث عن لبنان لدى البعض كـ "هانوي" غير الحديث عن لبنان لدى البعض الآخر كـ "هونغ كونغ" على حد المقولة المشهورة للسيد وليد جنبلاط.

وليس هناك، مع الأسف، حل وسط بين هذه وتلك عند الأطراف المختلفة. و"توازن الرعب" الداخلي اللبناني، الذي تجاذبه البعض من أجل تسجيل بعض الانتصارات التكتيكية، برهن أن الأطراف اللبنانية فشلت في الوصول إلى وفاق في ما بينها حتى احتاجت إلى يسد خارجية لتعديل هذا التوازن. كانت اليد عربية "سورية" في وقت ما وأخشى ما يخشاه المراقب أن تكون اليوم إما إسرائيلية أو في ابغض الحلال "دولية" وذلك يسجل فشل النخبة اللبنانية التي "تكاذبت" على بعضها بعضاً طويلاً وكثيراً وعلى نحو ممل أيضاً.

يفتقد لبنان اليوم في محنته ثلاثة عوامل سلبية، أولها عدم الوصول إلى توافق حقيقي لا تكتيكي بين القوى اللبنانية الفاعلة، ورجل دولة في قيمة المرحوم رفيق الحريري، وأيضاً تفتقد رجلاً في دمشق في قيمة المرحوم حافظ الأسد وبعد نظره.

الوقت ليس وقت البكاء على الماضي، إلا أن الدولة في لبنان، مع قبولها بعدد من القرارات الدولية التي اختارت تطبيق بعضها واحترت في تطبيق الأخرى، سيكون صعباً عليها اللجوء إلى قرارات دولية جديدة تعرف هي قبل غيرها أنها لن تطبق.

إذا استمر الموقف الداخلي متخاذلاً فإنه سيدخل في نقاش «حوار عقيم» ويتقاسم البعض "جبة لبنان" على أمل أن يحصل بعضهم على جُلها حتى وان تعفنت، وسيبقى لبنان في محل المراوحة. فلقد حققت سخونة الملف اللبناني حتى اليوم، اختفاء الملف العراقي والملف الفلسطيني من على الخارطة الإعلامية الدولية، وهو أمر تستفيد منه القوى المختلفة التي يهملها اختفاء هذين الملفين، كما حققت التحاماً إسرائيلياً داخلياً كان يتجه إلى التفكك، ومنحت إسرائيل حزمة أوراق تقريباً بالمجان.

لقد قرئت المرحلة برمتها قراءة خطأ في السنوات القليلة الماضية من جانب بعض الأطراف اللبنانيين، وهي قراءة تصل إلى الخطأ التاريخي.

ويبدو أن المنطقة كلها بعد هذه الأحداث مقدمة على "تغيير قواعد اللعبة" وقد يخسر فيها من كان يظن أنه يكسب في أول الأمر، تلك قوانين السياسة، وهي قوانين تتغير بتغير ظروف اللعبة، إلا أنها قوانين لا ترحم.

(12)

كي لا يتحوّل لبنان إلى عراق آخر

لا اعرف من قال الفكرة الآتية وهي أن الله خلق لبنان فحسده العالم، ولكنه خلق اللبنانيين بعد ذلك، فتنفس العالم الصُعداء، على أساس أنه لن تكون اللجنة الموعودة. والترية في القول اسابق واضحة، وهوي مقارنة الفرق بين الطبيعة اللبنانية الساحرة، وبين نشاط السياسيين اللبنانيين، الذين تبلور بينهم عداء مستحکم متنقل بين الفئات والطوائف، ولكنه دائم الحضور. فجمال لبنان يقابله سوء أعمال بعض السياسيين إلى درجة نفور المواطن من الوطن.

سياسيو لبنان لا يدركون - وهنا اجزم وأعمم - الاثر الذي يتركه "نقهم" على بعضهم على مصالح وحياة المواطن اللبناني العادي. إنه "نق" يعطل الاقتصاد اللبناني بكامله، ويضاعف اكلافه ويدفع كثيرين من أهل لبنان إلى الفقر والحاجة ومن ثم الهجرة، كل ذلك على حساب أولئك البسطاء من الناس. كما يدفع محبي لبنان إلى هجره والتفكير في غيره. كثيرون من السياسيين لا يعرفون مدى تأثير هذا "النق" على سمعة لبنان الدولية والإقليمية، ففي وقت ما ليس ببعيد سوف يُترك لبنان للبنانيين بالمعنى المجازي للكلمة، أي سترك اللجنة للشياطين. حتى الآن هناك محاولات ربع الساعة الأخيرة قبل أن يتحول لبنان إلى عراق آخر، مع فارق واحد أن للبنان حدودا مع إسرائيل، والعراق ليس كذلك، وهو يعني تدميرا خالصا لكل ما هو لبناني.

السياسيون اللبنانيون لا يريدون أن "يجبوا الأرض" على حد التعبير الدارج، فلا هم مقدمون على حرب أهلية تدمر لبنان عن بكرة أبيه ولا تترك حجراً قائماً فيه على حجر، ولا هم قادرون على التوافق الصحي والصحيح، حتى يظل لبنان منارة ومثلاً للتوافق الإيجابي. حقيقة الأمر أنه ليس هناك خيار ثالث بين إنعاش لبنان أو خرابه، وكلاهما بيد اللبنانيين فعلاً لا قولاً مهماً قيل في تحليلات بعضهم. ان الموضوع "إقليمي" وليس محلي. هو إقليمي حقيقة متى ما ارتهنت الأطراف اللبنانية للمثيرات الإقليمية، ولكنه لبناني صرف في البداية والنهاية. وإلا لماذا لا تكون مثل حالة الاستقطاب هذه في بلد مثل الأردن، وهو بلد صغير وتعددي، وقريب من لبيب حمم التفاذف الإسرائيلي الفلسطيني؟ أو في بلد مثل تونس، وهو أيضاً بلد صغير الحجم وتعددي؟ تلك أمثلة فقط واقصد القول إن حالة الاستقطاب الإقليمي في لبنان لها أسبابها الداخلية اللبنانية أولاً لا غير، فالتكوين الداخلي قابل للاستقطاب، ولم تعد بعض أطراف اللعبة اللبنانية مستقرة على مقولة إن لبنان وطن نهائي ودائم لها، إذ في ذهنها لبنان آخر متخيل. ليس لمثلي أن يزايد على "بحر" التحليلات اللبنانية، ففي بضعة أيام في بيروت العاصمة المدنية التي "تضيع" بمعنى أنها تقبل وبسرعة أخلاق الضيعة، في تلك المدينة وجدت أن عوامل الطرد أكثر بكثير من عوامل الجذب. حقيقة الأمر أن لبنان يخسر كثيراً في هذه المواجهة وعلى رأس ما يخسره أن يخسر نفسه. لبنان لبعضنا هو منبر الثقافة العربية، فلا تجد كتاباً اليوم فيه من المراجع أكثر من خمسة وعشرين حتى تجد أن نصفها على الأقل طبع في لبنان، ولا توجد محطة تلفزيونية عربية إلا وتجد أن فيها عدداً من اللبنانيين، أما الصحافة العربية فإنها نشأت وما زالت تنغذى في معظمها من المداد اللبناني. على مقلب آخر لا توجد خريطة عمارة أو بناء

منزل إلا وفيه لمسات يد لبنانية. في لبنان اليوم تجذ العجب السياسي، فإذا مدحت الإدارة الأميركية حكومة السيد فؤاد السنيورة، فإن أقلاما كثيرة ستسطر في اليوم التالي أن هذا المديح من الأميركيين هو "دليل عمالة" لا يرقى إليها الشك لهذه الحكومة، والعكس غير صحيح، فإن الافتراض أنه لو انتقدت الإدارة الأميركية تلك الحكومة، فإن هذه الأقلام نفسها ستأخذ ذلك دليلاً على ضعف وحوار الحكومة. المقصد هنا أن الموقف سياسي لا أكثر. بعد أن خاض لبنان، كل لبنان، حربا شعواء قاسية، أصبح في مواجهة نتائجها. تلك هي القاعدة الأصل في التجاذب اللبناني الذي نسمعه ونراه اليوم. هناك فريق يرى عن حق أن الحرب كلها "غامرت بلبنان" وأدخلته مدخل المهالك ولم تحقق "نصرا"، وفريق آخر يرى "أن الحرب أدت إلى انتصاره" وإن المنتصر عادة يفرض شروطه. الفرق بين الفريقين أن الثاني يملك شارعا متحفزا وايدولوجيا وسلاحا فتاكا، والأول يملك الرغبة في السلام والتنمية، ويملك سلاحا هو للدولة "محجور" عليه استخدامه حتى لفرض هبة الدولة، ان كانت لها هبة! بين هذين الفريقين تتعدد المواقف في داخلهما، فهناك من يساير الفريق الثاني اقتناصا لفرصة سياسية يرى أنها وشيكة مثل تبوؤ رئاسة الجمهورية، وهناك من يساير الطرف الأول حبا في تأكيد زعامة لا تتأكد إلا بالدخول في ذلك التحالف الواسع. إذا بدأنا بالطرف الثاني وقوته الرئيسية هو "حزب الله"، فعلى رغم الاعتراف بقدرة "الممانعة" التي أبدتها في حرب الثلاثة وثلاثين يوما، إلا أن أفق تطوير موقفه العسكري ومن ثم السياسي محدود. هو مثال ليس بجديد، فهناك مثال صارخ مشابه حولنا وهو الحرب ضد السوفييات في أفغانستان. وقتها كان للطرف الغربي وباكستان (تحالف الراضين للتدخل السوفياتي) مصلحة في قيام مقاومة من نوع ما، وما أن ظهر

"المجاهدون" على السطح حتى تم احتواؤهم وتشجيعهم، إلا أن هذا التشجيع كان محدوداً بقدر. ونعرف الآن أنه حتى الأسلحة المضادة للدروع التي زودوا بها كانت منزوعة المناظير، أما صواريخ "ستنغر" الأميركية المحمولة (لإسقاط الطائرات) فقد دخلت الخدمة في المرحلة الأخيرة من النزاع وبشكل محسوب بدقة، حتى قيل إن عددها كان معروفاً بالضبط وعدد ما أطلق منها أيضاً كان معروفاً. الدرس هنا هو أن أية قوة إقليمية مزودة لـ "حزب الله" (بالتعداد ومن ثم بالمال) لها أجندتها. هذه الأجندة تقصر عن تقديم "صواريخ مضادة للطائرات" مثلاً لـ "حزب الله" رغم وجودها، بل رغم القدرة على إخفائها أكثر من بعض أنواع الصواريخ التي تطلق من الأرض إلى الأرض! لأن ذلك له حسابات أخرى، وهي حسابات تصل إلى حد "تهديد" إسرائيل من دون إيصالها إلى درجة "الغضب المطلق". مثل ما كانت للاستخبارات الباكستانية رؤيتها وأجندتها، كذلك لمزودي "حزب الله" بالسلاح وربما بالمال أجندة قد تتفق مع الحزب جزئياً في المرحلة الحالية، ولكنها قد تختلف في مرحلة لاحقة. والسؤال هل خراب لبنان يتفق مع تلك الأجندة؟ يبدو للمراقب أن "خراب لبنان" وسقوط الدولة وتفتتها على أرض "الخلاف الداخلي الصعب" تعطل الكثير من أجندة الأطراف الممولة بالسلاح والمال لـ "حزب الله"، لانه في ذلك الوقت لن تجد المقاومة جبهة واحدة أمامها بل عدداً من الجبهات، تسمي بعدها أمام خطأ فادح لا يعوض، حيث أنها، أي "المقاومة" تعود مكشوفة "للعُدو" من دون سند سياسي مقبول، كما حصل في (تموز يوليو 2006)، حيث شكلت حكومة السنيورة القوة السياسية الناجحة ضد توسيع التخريب الإسرائيلي. إذا كان التآلف بين المجموعات البشرية المختلفة يحتاج إلى قوة إرادة وطول بال وصبر، فإن التآلف بين اللبنانيين يحتاج

إلى أكثر من ذلك، يحتاج إلى وصول الأطراف إلى قناعة مشتركة وعامة، هي أن تفجير الموقف هو أسهل الطرق، فقد حدث ذلك منذ سنوات قليلة وخسرت كل الأطراف، وعندما تصمت المدافع وكواتم الصوت بعد أن تزار، تتبين للجميع مرة أخرى فداحة وكلفة ما ارتكب. وقتها لن ينفع أي ندم، إلا أن المستحيل الثامن اللبناني يتمثل في أن لا الحرب ولا السلم ممكنان أو في الأفق، وسيظل "التق" بين السياسيين مستمراً حتى يستنزف لبنان خيراتة البشرية والمادية، ولا عزاء للبنانيين.

(13)

حروب عربية لم تنته وأخرى لم تبدأ بعد!

هل يلفت النظر أن الحروب التي لا تزال ساخنة أو هي على وشك التسخين على امتداد خريطة العالم الجغرافية المعروفة تكاد تنحصر في منطقتنا العربية، وأن جل تلك الحروب ناطقة بلسان عربي مبين، في الوقت الذي انتهت أو كادت الحروب المختلفة الدوافع في العالم؟ من دول أميركا الجنوبية إلى بلاد افريقيا السوداء؟ أليس ذلك مدعاة للتنبيه والبحث والتساؤل؟

يبدو لبعض المتفائلين أن الولايات المتحدة ترغب في إشاعة "دمقرطة" ما في هذه المنطقة، وأنها باتجاه ذلك تسخن الساحة تحت شعار "الفوضى البناء". إلا أن ما نشاهده هو حروب تلد حروبا أخرى بين مجموعات من "القبائل" العاجزة عن التعايش فيما بينها في البلد العربي الواحد. وهي إما حروب مباشرة أو حروب بديلة، تخاض بالوكالة. والحسبة ظاهرة للعيان، فهناك حرب في السودان تتجدد بأثواب مختلفة، تارة في الجنوب السوداني، وأخرى في دارفور ورمعاً مناطق أخرى جديدة - فالسودان بلد كبير - وحروب في الصومال وهي حروب منسية كما الصومال نفسه منسي كجزء من الجغرافيا العربية، وحرب ضروس في العراق، ليس هناك داع لتفسير أسبابها، ولكنها تكاد تصبح حرباً أهلية حقيقة لا تجاوزا. وهناك حرب وشيكة في لبنان، وهي احتمال قائم وقد يكون قريباً على شكل حرب

أهلية، تتفجر بعدها حروب تصيب سورية أيضاً، إما بسبب الجوار أو بسبب اندلاع حرب إسرائيلية جديدة، وحرب محتملة في الخليج تكون شرارتها الصراع على المكانة والقوة الإيرانية في المنطقة.

كل هذه الحروب وقودها عرب وان توسعت المفاهيم فهم مسلمون في الغالب. نحن جميعاً إذاً في منطقة حرب ساخنة، حرب تخاض أو حرب يعد لها، وأخرى تحت الرماد والبعض في غرف التخطيط. الملاحظة اللافتة أن حروب الآخرين تنتهي بتقديم مسيبيها إلى محاكم جرائم حرب أو إلى لجان تحقيق تتعمق في الأسباب والنتائج، إلا الحروب العربية، فمهما قُتل من الناس وحُطم من الممتلكات وأوقعت الحروب من خسائر، فإن مسيبيها غالباً ما يكونوا "منتصرين"! بعض السذج يتساءل: لماذا تخاض كل هذه الحروب في منطقتنا الغنية بالنفط، والتي تتطلب منطقياً شيئاً من الاستقرار لأجل تدفق هذه المادة إلى الدول الصناعية من دون عائق؟ وهو تساؤل ساذج لأن الافتراض أن الاستقرار ينشط التجارة بمختلف أشكالها صحيح في الشكل، ولكن الحروب تنشط تجارة أكثر ربحاً ولا تعود بتنمية من أي نوع على الشعوب وهو المطلوب. تلك التجارة هي تجارة السلاح. وقد يفاجأ البعض أن أكثر النشاطات التجارية والصفقات التي تمت منذ الحرب الأخيرة بين "حزب الله" في لبنان وبين إسرائيل، هي صفقات سلاح لدول المنطقة، وهي تقدر بالبلايين من الدولارات، كما تشير الإحصاءات المنشورة. وما الضير في ذلك، إذا كانت هذه الصفقات تدير عجلة الاقتصاد عندهم وتطحن أجساد البشر عندنا، وتكون صالحة للاستخدام على أكثر تقدير لسنوات قليلة، تصبح بعدها حديداً (خردة) تباع بالطن لمن يرغب! الحروب العربية أو في الجوار العربي وصفت في السابق بأن ما يجمع بينها هو

غياب العقل الرشيد الذي يرغب في قيام دولة حديثة وإشاعة الديمقراطية بمعانيها الأوسع، وهو غياب ليس لدى النخبة فقط، بل ولدى العامة. فهناك تساند بين ما ترغب به العامة وتروج له، وما يريده الساسة. يقود ذلك إلى ما يشبه حرب السبعين عاما في أوروبا، أي أن أمامنا عقودا طويلة من الحروب البنية والأهلية حتى نتبين ما تبينه الآخرون من أن الحروب عبثية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، وان السلاح لا يحل المشكلات، خاصة الوطنية، وان كل تلك الحروب الأهلية وشبه الأهلية محاولة لإخفاء عيوب فشل "القبائل" العرقية والآيديولوجية والجهوية في بناء دولة كفؤة. في هذا الفضاء لا أحد يتوقع أن تخضع أسباب الحروب اللاحقة إلى شيء من المنطق العقلاني، فلا الحرب الأميركية الإيرانية القادمة مع الاصطفاف الحاصل من اجلها خاضعة لتسلسل عقلاني ومنطقي، ولا الحرب القادمة في لبنان تخضع لذلك التسلسل، وهي حرب أهلية ستكون أكثر فظاعة وتدميرا من الحروب التي مرت على لبنان في السابق وحتى اليوم، ولا الحرب في الصومال لها آفاق أكثر من تجدد الشعارات التي تخاض تحتها، ولا الحرب في السودان لها آفاق قريبة نسبيا للانفراج، بل العكس صحيح في كل ذلك. فالتوقع والمنطقي أن تزداد تلك الحروب شراسة وان يجري تخريب الأوطان تحت شعارات إنقاذها، أما الذرائع فهي جاهزة، والعقل العربي العام قابل بمنطقها فرح بشعاراتها. لم أنس الحرب الأهلية المتوقعة بين ساعة وأخرى في فلسطين حيث يواجه الفلسطينيون بعضهم حتى كسر العظم، والكل يبكي على الوحدة الوطنية المهذورة من الجانب الآخر وعلى ضياع فلسطين، في خضم أزيز الرصاص ودوي المتفجرات، والاعتقالات الشخصية المتعاقبة بين الفرقاء والإخوة الأعداء، وفلسطين في حالة قضم دائم.

الظاهرة أوسع من بلد وأكبر من قضية. إنها مسار تاريخي يرفض بقوة وبعناد اللجوء إلى المنطق وتحكيم العقل، وينادي بإحياء داحس والغبراء. وفي صلب تلك العقلية الافتقار إلى تصور معقول وعملي لبناء دول حديثة على أنقاض تجمعات عرقية فنوية طائفية ومصالح ضيقة، تخضع الآجل للعاجل، وتقدم الشخصي على العام، وتسير مع الخارجي على المحلي، وتعلي المصلحة على الوطني. هل هو قدر العرب أن يمشوا هذا الطريق بعد تراكم الخبرة العالمية وتزايد المعرفة بأحوال التاريخ ومواعظه، أم هو خيار للبعض واستمراء السير فيه لتحقيق مصالح ضيقة؟ حقيقة الأمر أن صلب تلك المعادلة الشريرة عدم احترام للمؤسسات أو عدم قيامها، وثقافة تعلي القوة على العقل وتمجد الخيال على حساب الواقع، وتستمرى الاستبداد والتسلط وتصوره على شكل دعاة معصومين وثقاة متبوعين وقيادات تاريخية مفوضة، يصاحب كل ذلك تغييب للقانون وقمع للرأي الآخر.

في أجواء كهذه لا بد من توقع أن حروب العرب البيئية الداخلية والخارجية سوف تستمر بأشكال ودوافع مختلفة، ويضحى مستنقع الشرق الأوسط العربي مكانا حربا وصحراء فكرية وعملية لا تعلق فيها كلمات غير مصاحبة للقوة الغاشمة ومنطق الغلبة والتسلط.

(14)

بين الشرعي والقانوني (1)

اقلق عندما أقرأ تلك الأخبار التي تصدر بعض الصحف العربية هذه الأيام، المشيرة إلى أن تلك الجماعة "الإسلامية" أو هذه، أو هذا المفتي أو ذاك، قد قرر أن ذلك الأمر السياسي يجوز أو لا يجوز شرعاً! لقد أتخفتنا بعض الصحف العربية في الآونة الأخيرة وعلى نطاق واسع باحتفالية استمرت عدة أيام، بأن تلك الجماعة (السياسية - الدينية) قد قررت أخيراً أن قتل السياح الأجانب لا "يجوز" شرعاً! لأنهم قد أعطوا الأمان عندما منحت لهم سمة الدخول إلى البلد. أو عندما نقرأ أنه يجوز للمملكة العربية أن تستعين بالقوات الأجنبية إبان احتلال العراق للكويت! هذه الاحتفالية بمثل هذه الفتاوى تقلل من وجود الدولة، كما تتجاهل آراء آخرين في المجتمع ربما شكلوا الأغلبية.

واحدة من القضايا الفكرية التي سكت عنها طويلاً في الفكر السياسي العربي، هي تحديد المرجعية، هل هي مرجعية من يقرر "يجوز" أو لا يجوز" في العمل السياسي، وهل ما يفرض فيه هو اجتهاد سياسي

(1) هذا المقال كتب في النصف الثاني من التسعينات الماضية لمناقشة فوضى "الفتيا" وقد قرر الملك عبد الله بن عبد العزيز في صيف عام 2010 حصر الفتوى في المملكة العربية السعودية بجهات افتاء رسمية فقط هي هيئة كبار العلماء، فهل تقرر ببقاء العرب ضبط الفتوى المنفتحة على كل متحدث تلفزيوني أو كاتب صحفي!!

يعلى إلى درجة التقديس، أم يصح فيه الصواب كما يصح الخطأ، أم هو أمر "شرعي" يتدخل فيه المهم العقيدي للإنسان أو المجتمع؟⁽¹⁾

لقد شغل هذا الأمر حيزاً من تطورنا الفكري والسياسي، إلى الدرجة التي لو فصل تاريخنا لعرفنا أنها معضلة لم تجر محاولة حلها حتى اليوم. والخروج المتعثر حتى الآن للعرب وبعض المسلمين من الشرعي إلى السياسي، هو ما يقود إلى كل هذه الفوضى السياسية التي تعصف بمجتمعاتنا اليوم، كما عصفت بها في تاريخنا السابق. وحتى الآن لم نتوافق على تحديد ان ما "يجوز أو لا يجوز" في العمل السياسي والوطني العام، هو تكيف سياسي له مجال معروف هو السياسة، وليس مجاله بالقطع الدين، وذلك لعدد من الأسباب لا نخفى على العاقل الحصيف.

إلا أن تلك النتيجة هي أسهل أن تقال وأصعب من أن تطبق في فضائنا العربي، والدليل على ذلك هو احتفاء الصحف ووسائل الإعلام بتلك الفتاوى الجديدة التي ذكرت آنفاً لما يمكن أن يسمى بفتاوى "الإسلام الجديد" الذي تخرج فيه الممارسة السياسية من نطاق النقاش إلى نطاق الحسم. هذا الاهتمام الإعلامي هو في جزء كبير منه اعتراف بأهمية ومركزية هذا التوجه في القرار السياسي، أي تدخل فتوى الجماعات، التي انتشرت، في الشأن السياسي، عن غير الطريق المتعارف عليه في العمل السياسي، وهي الأحزاب والنقابات والمؤسسات الدستورية، إن وجدت.

(1) عندما سأل رئيس المحكمة المصرية الشيخ محمد الغزالي أثناء المحاكمة (العضو القيادي في جماعة الإخوان المسلمين) عن رأيه في قاتل المفكر العلماني المصري فرج فوده في 1992 أجابه: "لقد نفذ فيه حد الردة الذي تقاعس الإمام (الدولة) عن تنفيذه". عندئذ صرخ الراهبي القاتل: "الآن أموت وضميمري مرتاح".

بالطبع لا يجوز الحديث في هذا الأمر دون الإشارة إلى نقص فادح في تطور المؤسسات السياسية الدستورية والنقابية المؤسسية في بلادنا العربية، وهو نقص يفسر لجوء البعض إلى تلك الفتاوى التي تخلط الديني بالسياسي والتسليم بها، وهي تخلط الدنيا بالآخرة كمرجعية هائية في القضايا العامة.

احتفال الإعلاميين بهذه الفتاوى على أنها إيجابية توقعنا في المحذور، وهو أن يأتي يوم تصدر فيه فتاوى من نفس الجهات أو من يمثلها ويشابهها، تكون سلبية على المجتمع، تفتح الباب لأي شخص أو جهة إلى القطع في أمور الحياة العامة، مقتعاً كثيرين، على أن ما كان أوله صواباً فأخبره أيضاً صواب!! وذلك مدخل للشرور. وما مقتل الصحفي السوداني⁽¹⁾ إلا دليل على إمكانية تفعيل تلك الآلية، وانكفاء الفتاوى إلى أعمال إرهابية، تقود إما إلى قتل أشخاص أو تهديد مجتمعات.

الخطأ في الفهم هنا ليس من أن بعض الجماعات قد تراجعت عن آرائها وممارساتها السابقة، إنما إظهار ذلك التراجع وتموضعه على أنه صادر عن المراجعات في الصبغة الدينية، وتلك فكرة خطيرة على المجتمع. فالكل يمكن أن يخطئ وإن يصيب، إلا أن في وضع الخطأ أو الإصابة تحت مظلة دينية، يكمن الخطر، وهو ضعف كبير في الفكر العربي المعاصر.

الخطورة الثانية في الإرتركان إلى تلك المرجعية، هي اضمحلال دور الدولة والمجتمع، وضعف الدولة في منطقتنا العربية، ما يسمح حتى

(1) عام 2005 والصحفي هو محمد طه، كذلك جلد الصحفية السودانية لبنى أحمد حسين. والعلماء الهنود أباحوا قتل روائية بقطع رأسها بتهمة الاحاد، وعلى شبكة الإنترنت فوضى من للفتاوى بأسماء شخصيات معروفة، بعضها يقود المطلع إلى التهكم كما نقل عن الاباني أن الكذب حلال في الإسلام في بعض الأمور!!

اليوم بفسحة حقيقية لمثل جماعات التطرف أن تسود أو تتسيد على الفراغ التشريعي، وهي فسحة لا يخلقها عدم تطبيق القانون، بل عدم وجود دولة القانون بالمعنى الحديث، وهي الدولة التي تتيح الحريات في حدود ما يتفق عليه المجتمع، وتسائر العصر الحديث، في إعلاء حقوق الإنسان وحرية القول والتجمع وضمن العمل الشريف.

هي باختصار غياب التنمية بمعناها الشامل، السياسي والاقتصادي والثقافي. من هنا فإن بعض وسائل أعلامنا تركز عن قصد أو بدون قصد على الأمر الآتي وكأنه انتصار على فكر متطرف في ما يجوز أو لا يجوز في العمل العام، بُعدا عن الحديث الأكثر جدية، وهو بناء التنمية الحقيقية، بما فيها إقامة المؤسسات الحديثة.

وعلى الرغم من النقد الذي واجهه تصريح الرئيس السابق جورج بوش حول ما سماه "الفاشية الإسلامية" إلا أن تلك التوصيفات صادرة من فكر مستند على مرجعية أصولية في المقابل. وقد نشرت مجلة "فورين افيرز" الأميركية البالغة التأثير لعدد سبتمبر - أكتوبر 2006 محورا هاما جديرا بأن يدرس من قِبَلنا، بعنوان "الدين والسياسة الخارجية الأميركية". وتُظهر هذه الدراسة الهامة مدى تغلغل التفكير البروتستانتي المتشدد في رسم السياسة الخارجية الأميركية المعاصرة، فهذه السياسة تعتمد على تقسيم العالم إلى قلة مختارة، وأغلبية موعودة بجهنم، وتلك القلة عليها إقناع الأغلبية بخطأ طريقها. وهي أفكار تحللت الممارسة السياسية الأميركية في السنوات الأخيرة، وهي مصرة عن قناعة أيديولوجية على تحقيق أهدافها بكل تصميم.

الفرق في خلط السياسي بالديني في بلاد مثل الولايات المتحدة وبلادنا أن هناك من يتصدى لهذه الممارسات ويضعها على طاولة التشريح السياسي والمناقشة العامة، كما يحمي من الشطط الكبير وجود

مؤسسات حديثة، وتنافس سياسي، حيث تخضع النتائج للعقل والمصلحة. وعلى عكس ذلك فإن خلط الشرعي بالسياسي عندنا، يقدم للسياسي في بلادنا ستارا كثيفا من الحماية المقدسة، حتى لو بدا ما يقوله أو يدعو إليه فقيرا في المنطق وعاجزا عن الإقناع العقلي، كما يلجأ الآراء الأخرى عن التعبير، وهو أمر يسعى إليه الأحاديون في فضائنا العربي المسلم بكل جهد وتُصم لتقوله الأفواه.

(15)

النفس المقموعة

لا أزال اعتقد أن ما يحدث في مصر من أحداث سياسية يمكن أن يسمع صداها عاجلاً أو آجلاً في البلاد العربية الأخرى، تلك فنانة مستقرة منذ زمن، ونابعة من استقراء التاريخ الحديث، وليس من الاندفاع وراء العواطف. نجد في مصر تطورات لافتة للنظر على الصعيد السياسي، ولكن أيضاً في مصر ما يزعج العاقل ويشير الحكيم أيضاً. أيمن نور وقضيته واحدة من الموضوعات التي تثير الجدل وتقلق المتطلع إلى وضع سياسي أفضل وحرريات أشمل مرحبة بالتغيير. قبله كانت قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم، ومع أنه خرج منها بريئاً إلا أن وضعه الصحي تدهور، فنحن أصدقاؤه لم نعد نستطيع المقارنة بين حيوية سعد قبل المحنة ووضعه الصحي بعدها. لا يمكن لعاقل رشيد أن يعتقد أن الحريات العامة يمكن أن توزع هبة على الناس، خصوصاً في الوضع التاريخي والاقتصادي الذي يعيشه العرب. فالحرريات تكتسب بنضال طويل وشائك ومكلف أيضاً. ومن يقرأ تاريخ الشعوب التي حققت التقدم والرقي والتنمية يعرف أيضاً كم عانت قطاعاتها المختلفة من الضيم والظنك، وعبدت مسيرة حريتها بالكثير من التضحيات العظام. الثورة المصرية (1952) مر عليها الآن أكثر من نصف قرن، وصلت أثنائه أجيال مختلفة إلى الحكم والسلطة، ومن المفترض أن تكون التجربة قد نضجت أو أشرفت على النضج، ومن دون مبالغة فإن الحريات

العامة التي يتمتع بها المصريون اليوم لا تقارن بما كان في السابق من الأيام، ومن دون مبالغة أيضاً فإن الحريات هذه اكتسبت عن طريق نضال ورؤية، ونضال رجال أمثال أيمن نور وسعد الدين إبراهيم وعصام العريان، وهم ثلاثة يمثلون عشرات إن لم يكن مئات من المصريين المستنيرين، وأيضاً عن طريق وعي ورؤية بعض القادة التاريخيين المصريين في الحقبة نفسها نتبين أن الزمن تغير.

كثيراً ما يدور في خلد المراقب تساؤل هل كان من الممكن أن تحكم مصر اليوم سلالة منحدره من الملك فاروق؟ ويأتي الجواب بالنفي، فعندما ذهبت الملكية من مصر ذهبت لسبب تاريخي... انعطاف كان يجب أن يحدث بسبب ما تراكم قبلها من أحداث، وحرريات جديدة ما كان لها أن تظل برأسها كما نراها اليوم لولا تراكم تاريخي قاد إلى ما وصلت إليه. إلا أن الإشكالية التي أريد أن اعرضها ليست هنا، بل هي إشكالية لها علاقة بالتكوين النفسي للمواطن تجاه السلطة.

وحتى نتبين الصورة بوضوح أكثر وجب نقل ما أشار إليه كتاب أعجبني كثيراً، وصدر في مصر أيضاً عن رجل كان في حقبة من التاريخ قريباً من خلفية الصورة لما يحدث في مصر، ولكنه كان فاعلاً بشكل ما. الكتاب هو (أوراق العمر) والكاتب هو الدكتور علي السمان. في هذا الكتاب روايات كثيرة حقيقية وبعيدة عن التزلف أو التزييف، لكن هناك واحدة تلفت النظر تعبيراً عن النفس المقموعة.

تقول الرواية أن السمان، وكان تلميذاً في عام 1954 في مدينة فرنسية، ناشطاً كشباب جيله، انزعج لما حدث في مصر وقتها، مما سمي لاحقاً بـ "أزمة مارس" وهي لجيلنا معروفة لكنها ليست معروفة للجيل اللاحق. اختصارها أن صراعاً دب بين القائمين بالثورة وقتها،

وكأي صراع لا بد له من رمز، فكان الرمز إما "عودة الديمقراطية" إلى مصر، وتزعم فكرتها محمد نجيب، أو الاستمرار في الحكم العسكري من أجل تحقيق أهداف الثورة، التي تزعم فكرتها جمال عبد الناصر. ولا يعرف أحد حتى الآن أكانت مناورة أم فرض ظرف قاهر هو ما جعل جمال عبدالناصر ومناصريه في مجلس قيادة الثورة يوافقون على الفكرة القائلة بعودة الأحزاب والحكم المدني، وانصراف العسكر إلى ثكناتهم. كانت أزمة حقيقية، انشطر أهل الرأي المصري شطرين. إلا أن الطالب في فرنسا علي السمان لم يعجبه ذلك، ولم يستطع أقناع رفاقه الطلبة بموقف، فحرر برقيتين على حد قناعته الشخصية، واحدة لمحمد نجيب، قال فيها أن المطالبة بعودة الأحزاب هي أكبر عملية نفاق في تاريخ مصر، والثانية لعبد الناصر يقول فيها أن الثورة لا تستقبل! يكمل السمان أن بريقة نجيب الغاضبة سرعان ما وصلت إلى المكتب الثقافي المصري في باريس، ووصل خطاب عنيف إلى الطالب من المستشار الثقافي يُستدعى فيه للتحقيق، ولما لم يردّ وصل خطاب آخر يحمل المضمون نفسه. وبعد أسابيع قليلة حدث تحوّل في مصر، أدى إلى عودة مجلس قيادة الثورة، وفجأة جاء المستشار الثقافي لصاحبنا وهو في مدينة وسط فرنسا يدق بابه بليل، ويشرح له أنه أراد حمايته بإرسال الخطاب إليه، ثم يطلب منه النزول للطلاب لتجنيدهم وراء عبد الناصر! يستطيع كثير من القراء أن يقارنوا ما مرّ في حياتهم بمثل هذا المستشار، لكن القضية أكبر من شخص، إنها الثقافة المقموعة التي يمكن أن تبرّر الشيء ونقيضه في سبيل البقاء في المكان أو الرضا من "آلهة" السياسة أو البيروقراطية سيان. فعندما تُنفى حرية الإنسان يصبح طوعاً للأوامر الصادرة، ولا حرية للوطن عندما يتخلى المواطن عن دوره.

انحسار الحريات في وطننا العربي، خصوصاً الحريات السياسية، وتطبيق القانون حتى لو كان هذا القانون يشوبه اللبس والنية السلبية المبيتة، يضع الفرد العربي في مأزق وهو مأزق الموافقة السلبية على الضيم. ولغياب الحريات العامة وحاجة الفرد إلى الدولة يتقاعس كثيرون من الإدلاء برأيهم الشاجب بأن ما يقوم به النظام من خلال المحاكم "الملاكي" على حد تعبير سعد الدين إبراهيم هو عمل خاطئ يضعف الوطن ولا يقويه، ويقعد المؤسسات عن عملها. في مثل هذه الوضع تغيب الحقوق وتفتح شهية الأنظمة للقمع وتتحول قطاعات واسعة من الشعب إلى طرق أخرى للتعبير عن إحباطها، ويدخل الجميع دائرة جهنمية من ردود الأفعال. أن يقوم شخص أو أشخاص بتزوير وثائق لتقديمها إلى الجهات المختصة من أجل إشهار حزب، عملية مشكوك فيها، لا لأن التزوير غير وارد أو غير ممكن، بل لأن الجهة المختصة من واجبها قبل الترخيص التدقيق الثاقب في الأوراق، وأكثر ما يمكن عمله هو ترك الأسماء التي زوّرت تقاضي المزور، لا الحكم عليه بخمس سنوات من تقييد الحرية، وعلى شخصه معنوياً بالقتل السياسي. هذا كثير والساكت عنه ينضم إلى السيد المستشار.

(16)

المرأة العربية في قمة العالم

لم يلتفت كثير من المعلقين العرب إلى افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الحادية والستين الحالية⁽¹⁾. لقد أصبحت رئيسة الجمعية العامة امرأة عربية من البحرين هي السفيرة هيا راشد الخليفة، وهي ثالث امرأة في العالم تصبح رئيسة لهذا التجمع العالمي الغفير والمهم، وأول امرأة عربية. كيف يمكن لمثل هذا الحدث أن لا يلتفت نظر إعلامنا العربي. لا بد من البحث عن تفسير، هل لأنه إعلام يهتم بالكثير من السلبيات، أما الايجابيات فهو يتجاهلها أو لا تشكل معنى رمزياً للعاملين في حقله، أم هو نقص بين في المهنية، حيث يستقبل هذا الإعلام ما يلتفت نظر الغرب فينشره، ولا يرى بنفسه ظواهر عربية ايجابية.

المجلات النسائية العربية تركز على زينة المرأة الخارجية وتسريحة شعرها وطريقة تقليم أظافرهما ومع الأهمية النسبية لكل ذلك، إلا أن التركيز هو اقل القليل على انجازاتها العملية والعلمية. والحديث عن المرأة العربية في فضائنا الإعلامي والسياسي هو حديث السلبيات لا الايجابيات، أما تدني دور المرأة العربية في مجتمعنا العربي فهو قصائد تنشر من الكثيرين وعلى أرض الواقع فإنها مبعدة ودورها هو الدور

(1) الدورة الحادية والستون للأمم المتحدة كانت في عام 2006.

التقليدي نفسه، ولادة رضاعة تابعة وقابعة في المنزل، رغم أن الولادة والرضاعة فعل إنساني عظيم، إلا أن الاقتصار على ذلك البعد البيولوجي، يعني رفض البعض أن تعيش المرأة حياتها الطبيعية خارج البيت كإنسانة، ويقيدونها بقيود قرووسطية ما انزل الله بها من سلطان. في العالم نرى أن الاحتفال بوجود المرأة في الشأن العام يدخل التاريخ، فالسيدة مارغريت ثاتشر لن تغادر تاريخ بريطانيا كأول رئيسة وزراء لها، والسيدة مادلين أولبرايت دخلت تاريخ الولايات المتحدة كأول وزيرة للخارجية، وربما تأتي بعد سنوات من الآن سيدة مثل هيلاري كلينتون (وزيرة الخارجية الأمريكية) لتكون أول رئيسة لأعظم دولة في عالمنا المعاصر. طبيبات ومحاميات ونساء أعمال وأمهات عظيمات حولنا، ونتحدث دائماً عن "عدم تمكين المرأة" في خطابنا السياسي لأن بعضنا يرفض أن يرى إنجازاتها أو لأن البعض منا قد عثش في ثقافته فهم تقليدي لدور المرأة. شاهدت هيا الخليفة على التلفزيون الأميركي في نقل لخطاب الرئيس بوش في الجمعية العامة المنعقدة حالياً، ووجدت أن امرأة عربية فخورة وراجحة العقل تجلس عالياً خلف منصة الرئيس، أي منصة الخطابة. هذا يعني الكثير، فلا بد أن الرئيس جورج بوش والرئيس جاك شيراك وغيرهما من الرؤساء الغربيين الذين حضروا هذه الدورة، سيعرفون أن هذا العالم العربي المتهم بالتحيز ضد المرأة العربية والتعصب في الكثير من الأمور، هو ليس كل ما يعرفونه وأن العالم العربي والإسلامي، فيه غالبية ترفض العنف ضد المرأة وترفض أيضاً تهميشها، وأن ما يكتب إليهم في التقارير أن المسلمين يرفضون حتى مصافحة الأنثى هم الأقلية وليس الأكثرية، إنما صوتهم عال أكثر من الأصوات العاملة بصمت ولكن بتصميم نحو إقامة مجتمع متوازن وإنساني. وإذا كانت هيا الخليفة من

البحرين فيحق لذلك البلد الصغير في حجمه أن يفخر بهذا الانجاز الذي تحقق. قبل ذلك تحقق مثله في تمكين المرأة في البحرين من أن تكون سفيرة ووزيرة، كما أن هناك في المنطقة الخليجية اليوم عدداً من الوزيرات ومن تبوأن الكثير من المناصب المهمة من السيدات في الإدارة العامة أو في مجال الأعمال الخاصة، لعل السيدة موزة حرم الشيخ خليفة بن حمد أمير قطر، هي مثال لما حققته وتحققه المرأة في دول الخليج من انجاز مشهود في استنهاض مجتمعتها، كما إنها في كل من عمان والكويت وبلاد أخرى عربية، لم تعد مهمشة من العمل العام ولم تعد معزولة.

الرسالة التي يرسلها العرب من خلال أعلى منبر عالمي أننا مثلكم تماماً، لدينا مجتمع فيه الكثير من الاجتهادات، وكلها لا تؤخر مجتمعاتنا عن الركب الإنساني، أما كل هذه الدعايات المسمومة حول "اضطهاد المرأة" و"كونها مواطنة من الدرجة الثانية" ليس صحيحا على الإطلاق، وان كان ممارسا، فهناك قوى اجتماعية حية تناهض ذلك التوجه وتضرب الأمثلة الواعية عليه. فهي المرأة العربية أو ممثلتها تأتي من منطقة تقول كل دعايتكم أنها متخلفة، وترأس الجمعية العامة، على ما يمثل العمل فيها من مشقة سياسية وديبلوماسية، وتنجح في إثارة الرأي العالم العالمي إلى درجة أن تخصص مجلة فرنسية شهيرة للحدث ما يستحقه، إلا الناعون على منابر إعلامنا أو الكثير منها يبحثون عن سلبات الظواهر لا ايجابياتها. تحقق صورة المرأة العربية على أعلى قمة دولية دبلوماسية الإيمان بهذه المؤسسة الدولية، وتعزید أعمالها. ولعل الاعتراف بوضع المرأة العربية لم يكن بعيداً عن تفكير هذه السيدة حيث قالت في خطابها وأمام العالم ما نصه: "ولا تكاد تفارق ذاكرتي الحالات التي اطلعت عليها، والتي تعكس ما تعاني منه المرأة في بعض

مناطق العالم من اضطهاد وامتهان لكرامتها الإنسانية. ولعل تلك الحالات تحفيزي للعمل معكم من أجل وضع حلول مناسبة لذلك، وفقاً للميثاق الذي كفل احترام الحقوق الأساسية للإنسان دون تمييز". هذا المقتطف من الخطاب يؤكد أن هيا الخليفة ومثيلاتها من الرائدات العربيات يستطعن أن يقدمن صورة مختلفة للمرأة عما علق في الخيال الغربي. بقرار جامع من جامعة الدول العربية يتوجه العرب في هذه الدورة المنعقدة للجمعية العامة وإلى مجلس الأمن للبحث الجدي في استطلاع طريق سلام في الشرق الأوسط، وذلك يعني إيماناً بقيمة هذه المؤسسة الدولية ودورها الفاعل. ولقد اعتمد العرب في كثير من قضاياهم على تعاطف العالم في هذا المنبر العالمي الحاشد، ووجود امرأة عربية هناك هو أمر يكمل الجهد ويعضده. فهل يستطيع الإعلام والديبلوماسية العربية أن يلتفتا إلى هذا الأمر؟ أرجو ذلك.

(17)

التفكير السحري وفن إضاعة الفرص العربية

في الفيلم الشهير الذي قام ببطلته المرحوم احمد زكي عن حياة وأعمال الرئيس الراحل محمد أنور السادات، تظهر لقطة في الفيلم هي عبارة عن منظر حلاق الرئيس وهو يجاوره على كرسي الحلاقة، فيقول الرئيس للحلاق افتراضا كم كرسي في صالون حلاقتك؟ فيجيبه الحلاق: اثنا عشر كرسيًا، فيرد السادات لو جاءت عصاة وسرقت كل الكراسي، واشتريت واستعطفت وذهبت إلى آخر الدنيا، ولم يرد لك شيء، ثم جاء احدهم بكرسي واحد من تلك الكراسي، هل تأخذه؟ رد الحلاق بعفوية: نعم آخذه وأطلب بالكراسي الباقية.

لا أحد يعرف على وجه اليقين أن كانت تلك الواقعة حقيقية، أم أن كاتب السيناريو احمد بمجت اخترعها كونها فكرة يعرف أنها قد تصل إلى الجمهور بسرعة أكبر من أية كلمات ومشاهد أخرى تشرح الموضوع المراد!

المشهد كان يدور حول عملية السلام التي كان قد قام بها الرئيس السادات، ودعوته العرب وللفلسطينيين كي ينضموا إلى تلك المسيرة وقتها، أو ما عرف لاحقًا بمؤتمر فندق ميناهوس.

لقد جرت مياه كثيرة بعد ذلك التاريخ في خضم العلاقات والحروب العربية الإسرائيلية، ووصلنا إلى إقامة علاقات شبه طبيعية بين

بعض العواصم العربية وتل أبيب، وعلاقات ظاهرة باطنة بينها وبين عواصم عربية أخرى، وانتهينا بخريطة الطريق ومعوقاتها الكأداء، وبقية القصة كلها معروفة بتفاصيلها المملة.

قبل أسابيع أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية وعلى رؤوس الأشهاد "موت عملية السلام" في خضم بدء الحرب على لبنان، ثم جاء الاجتماع الأخير لوزراء الخارجية العرب، واتخذ قراراً بـ "إحياء عملية السلام"! وعندها تذكرت كلمات المرحوم المفكر الدكتور زكي نجيب محمود حيث قال في حالنا العربي ما نصه "إننا في حياتنا العقلية مازلنا في مرحلة السحر التي تعالج الأمور بغير أسبابها الطبيعية. وإننا لولا علم الغرب وعلمائه، لتعرت حياتنا الفكرية على حقيقتها، فإذا هي حياة لا تختلف كثيراً عن حياة الإنسان البدائي في بعض مراحلها الأولى".

قد تكون المقارنة للبعض صعبة، وربما قاسية، ولكن أليس في قتلنا لعملية السلام الكلامية وإحيائها لها بين ليلة وضحاها، ما يشير ولو بشكل ما إلى ذلك التفكير "السحري" الذي وصفه أحد مفكرينا الكبار رحمه الله.

صور من هذا التفكير ومن ثم العمل، مرت بنا في الفترة الماضية. فعلى خلفية الحرب على لبنان، اتخذ العرب قراراً بالذهاب من جديد إلى مجلس الأمن لإحياء عملية السلام وإيداع تلك العملية الشاقة لمجلس الاممي مع تزويده بكل الملفات الضخمة للصراع العربي الإسرائيلي، بدمها ودموعها، لعل وعسى! ولا يخرج الأمر عن رمزية ملفتة في أن "إحياء وموت" عملية السلام تقرر من طرف واحد، واعتقد أن حلاق الرئيس السادات لو شرحت له عملية السلام بهذه الطريقة المجازية لما فهم المقصود.

في المقابل نرى صورة رمزية أخرى في "العقلية السحرية" تظهر على الساحة الفلسطينية، وهي أن حكومة حماس والسلطة الفلسطينية يفكران بحكومة "وحدة وطنية" ولكن شرط حماس هو إطلاق من تم احتجازهم من مسؤوليها من قبل القوات الإسرائيلية! أليس في ذلك ما يثير العاقل ويوجب الحصيف الرؤية المترنة؟

لقد كان بإمكان الإخوة في حماس رؤية القادم منذ أشهر طويلة، وكان يمكنهم التفاوض على أهداف أهم وأكبر حيث طلب العقلاء من العرب وأصدقائهم في العالم، من الحكومة الحماسية الجديدة، النظر إلى توازن القوة والاحتكام إلى العقل، فليس الموقف المعارض لأي فريق هو الموقف في الحكومة، حيث أن هذا غير ذلك، ولم يكن أحد على السمع، غير الشعارات الضخمة والمسيرات الحاشدة. ثم تطورت الأمور إلى ما انتهت إليه، وهي الموافقة على حكومة ائتلافية تنقذ ما يمكن إنقاذه، ولكن بشرط (وهو شرط متواضع إذا قيس بالشروط الأولى) إطلاق من تم القبض عليهم! ألا يؤكد هذا الأمر من جملة تأكيدات أخرى "مرحلة التفكير السحري" كما يؤكد التفنن في تضييع الفرص، كما أوحى السادات لحلافه؟!

في جو من الانفلات الأمني في مراحب غزة اليوم لا تظهر لا السلطة ولا الحكومة، إلى درجة اختطاف مراسلين أجانبين والطلب (التعجيزي) بإطلاق كل السجناء المسلمين في سجون أميركا! لتركهم أحراراً من جديد، كل هذا "خدمة للقضية الفلسطينية" التي استنزف بعض أبنائها كل قدرة من الآخرين على المساعدة! فأأي مشهد عربي مكفهر هو الآن قيد العرض الدولي؟

بالعودة إلى "إحياء عملية السلام" ألا يحق للمراقب أن يتساءل أين جهود الدول العربية التي سالت إسرائيل مباشرة أو مداورة لاقناعها

بالوصول إلى تسوية في هذا الخضم من القتال المستمر، ست حروب
والباقي قادم؟ أم أن هذه الدول تفتقد منهج الإقناع، أو أن العلة في أن
إسرائيل ليست بوارد التفكير في السلام! مثل هذه الأسئلة لم يطرحها
العرب على بعضهم، وإلا لما كانوا في حاجة إلى قتل عملية السلام ثم
إحيائها من جديد!

في مذكرات الرئيس الراحل أنور السادات "البحث عن الذات"
يلخص الأسباب الموضوعية التي جعلته يدخل في مفاوضات السلام
الصعبة والكثيرة الدهاليز، أنه قام بما قام به بعد "اقتناعه" بأن
إسرائيل لديها من المخزون النووي ما يحيل المنطقة صحراء قفراء. ان
أخذنا بهذا الاحتمال، فإن فرصة أخرى للعرب قريبة، وهي حصول
الجمهورية الإسلامية الإيرانية على مثل هذا السلاح، وهو سلاح قد
يوازن السلاح الإسرائيلي. فهل تظهر فرصة أخرى لوضع هذه
القضية التي لازمت المنطقة أكثر من ثلاثة أرباع القرن حتى الآن،
هل تظهر الفرصة لوضعها موضع التوافق، خاصة أن مطالب
العرب والفلسطينيين قد تقلصت إلى تحرير الأرض التي احتلت عام
1967؟

ثم ما هي آفاق مجلس الأمن الذي تعود إليه الملفات من جديد
لفرض تسوية، وكل التسويات السابقة تمت من خلال التفاوض المباشر
والصعب مع الدولة الإسرائيلية؟

من الواضح أن الحرب الأخيرة على لبنان تقدم فرصة جديدة
لهجر عقلية التفكير السحري، كما هو هجر البحث عن وسيط، وعلى
الدول المسالمة كما على الدول الممانعة أن ترى في ما بعد حرب لبنان
فرصة سياسية سانحة للوصول بهذه الملفات إلى مرفأ، يحقق أولاً
للفلسطينيين الذين تنتهك إنسانيتهم كل يوم عيشاً شريفاً وحرراً،

وللعرب الآخرين عودة أراضيهم المحتلة ولإسرائيل ما هي موعودة به
من استقرار يجنبها الحروب كل بضع سنين.
الخيار الآخر هو البقاء في العقلية السحرية التي تطرب للشعارات،
كما تتطهر على جثث القتلى والثكالى والأيتام في انتظار دورة عنف
جديدة.

(18)

الانتظار الطويل على محطة السلام في الشرق الأوسط

سوف ننتظر نحن العرب كثيرا من أجل أن نرى تغييرا جذريا يريده بعضنا في السياسة الأميركية، البعض أصابه الجذل من نتائج الانتخابات النصفية للكونغرس الأميركي الأخيرة على أساس رغبة دفيئة في أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة سوف تتغير (بالطبع إلى الأفضل تجاه العرب) وهذه ربما تقارب رغبة إبليس في دخول الجنة، إن لم تكن أصعب، وهي اعتراف باطني من جانب آخر ويثير الحزن والشفقة، بأن الأوراق التي تحملها الولايات المتحدة في يدها هي الأوراق الراجعة في قضايانا، فإن وصل الديموقراطيون إلى الحكم اعتبره بعضنا انتصارا، ويذكرنا هذا الموقف بمقولة الرئيس المرحوم أنور السادات أن تسعة وتسعين في المئة من أوراق اللعبة في يد أميركا، أو مقولة محمد حسنين هيكل (باسم الرئيس المرحوم جمال عبد الناصر): نحن لا نستطيع محاربة أميركا! حقيقة الأمر أن الموضوع لا يقارب بهذا الشكل المبسط.

في الانتخابات الرئاسية عام 2004 في الولايات المتحدة، التي أتت بالرئيس بوش الابن لولاية ثانية وأفشلت منافسه جون كيري الديموقراطي، كان معظم المحللين العرب وقتها يرون في قدوم

الديموقراطيين تحصيل حاصل، مما دعا كاتب هذه السطور لنشر مقال ينصح فيه أن يستعد العرب لأربع سنوات من النواح، بسبب الاحتمال الأقوى لعودة بوش الابن لسدة الرئاسة. وذلك ما حصل. وقتها لم تتوج رغبات الناخبين بالإيجاب، لأنها كانت رغبات غير مبنية على الحقائق، ومليئة بالعاطفة. واليوم فإن تغييراً جذرياً للسياسة الخارجية الأميركية تجاه العرب يظننها البعض سوف تحصل بسبب الانتخابات النصفية الأخيرة، وهي لن تحصل لعدد من الأسباب الجوهرية.

أولاً: الخلافات السياسية الأميركية يتم التخلي عنها كما يقول المثل المشهور عند حافة الشاطئ الأميركي، أي أنها خلافات واجتهادات على مسائل داخلية في الأساس، وليست على قضايا خارجية، ففي الخارج مصالح الولايات المتحدة هي كما هي، لا تتغير بتغير أغلبية في الكونغرس أو تغير اللون السياسي لسكان البيت الأبيض، إذا أضفنا إلى ذلك أن الرئيس بوش قد تعامل إبان عمله كحاكم لولاية تكساس مع مجلس تشريعي منتخب اغلبه من الديموقراطيين.

ثانياً: تبين لكل متابع فطن أن الخلاف الداخلي في الولايات المتحدة إبان المعركة الانتخابية انه، ليس من أجل العراق أو لبنان أو حتى الصومال أو فلسطين، بل هو اختلاف حول برامج الاقتصاد والعمال وموازنة الميزانية الفيدرالية وفرص العمل وسياسات الطاقة وسياسات الإجهاض والفضائح الجنسية والمالية إلى آخره من القضايا التي تهم المجتمع الأميركي، على تعدد تركيبته الإثنية والاقتصادية والإقليمية الداخلية، وكذلك الرغبة التاريخية في التداول السياسي الداخلي حماية للديموقراطية، وما قضايا الشرق الأوسط إلا جزء صغير من كل أكبر.

ثالثاً: ان حجم المقبلين على التصويت في الانتخابات الأخيرة بلغ نسبة متواضعة لم تبلغها أي انتخابات نصفية أو عامة قبل ذلك، وهو دليل آخر على أن الجماعة الانتخابية الأميركية ترى أن الموضوعات المطروحة للنقاش ومن بينها (سياسة الولايات المتحدة في الخارج) ليست ذات أولوية قصوى لهم. أضف إلى ذلك أن الفروق في النتائج النهائية للفرز كانت فروقاً "شخصية" غير سياسية، بمعنى أن النتائج حسبت على ما وجدته الناخبون في شخصيات المرشحين الآخرين من ضعف، بسبب فساد مالي أو غيره. كل ذلك من جانب، أما الجانب الآخر الموضوعي فهو أن الديمقراطيين ليسوا أقل حماسة لإسرائيل (وهي القضية الأم في الشرق الأوسط) من الجمهوريين. وإذا أخذنا التراكم التاريخي لتلك العلاقة وحسبنا نتائجها الفعلية بين الحزبين، فإننا سوف نصل إلى محصلة تقول إن إسرائيل تحصل على تأييد أفضل وأكبر من الولايات المتحدة في حالة سيطرة الديمقراطيين على الحكم. تلك حقيقة تثبتتها أي دراسة موضوعية فالسلاح والمال والتأييد السياسي، وكلها تشكل العمود الفقري لاستمرار إسرائيل وتطبيعها بالحيوية والتوسع، قادمة من اللوبي الديمقراطي، حيث للأقلية الصهيونية الليبرالية نفوذ يفوق نفوذ الحزام الديني المتزمت في أوساط الجمهوريين. فالخلاف بين الحزبين في نهاية الأمر هو خلاف على الوسائل لا على الهدف. القضية الرئيسية في الشرق الأوسط التي تسمح كل العمل السياسي في المنطقة ككل منذ أكثر من ثلثي القرن، هي الموضوع الفلسطيني، وهي قضية لها تفاصيل كثيرة، إلا أن جوهرها عقيدة إسرائيلية (خرافية) من الجانب السياسي، لها علاقة بسحر التعود على المألوف أكثر من القدرة على الابتكار، وهي التثبث بمقولة إن أفضل وسيلة للتفاوض مع العرب هي التفاوض الثنائي وليس الجماعي. أرى

أن هذه العقيدة يجب إعادة النظر فيها جذرياً، من متخذي القرار في واشنطن وتل أبيب على السواء. والشواهد على فشلها كثيرة. لقد خضعت دول عربية لأسباب خاصة بها وأسباب موضوعية معروفة إلى تلك الخرافة (التفاوض الأحادي) ووقعت اتفاقات سلام. إلا إنها لم تستطع بعد ذلك التوقيع أن تتقدم أكثر في ذلك الطريق، لا اقتصادياً ولا سياسياً. وأصبح السلام جامداً، ومهدداً في أي وقت، والدليل عدد المرات التي سحب فيها السفراء العرب من إسرائيل ثم عادوا. تبديل الخرافة القديمة هو أن يُعتمد على المبادرة العربية ككل، وهي مبادرة تقدم بها بشجاعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز للقمة العربية في بيروت 2002، وهي إكمال لمسيرة طويلة للسلام قادتها المملكة العربية السعودية، ولعلنا نذكر أن مبادرة "الأرض مقابل السلام" قدمها الملك الراحل فهد بن عبدالعزيز في قمة فاس الثانية في مطلع الثمانينات. إسرائيل والولايات المتحدة ارتكبتا ولا تزالان ترتكبان الخطأ السياسي، وهو إصرارهما أو إصرار إسرائيل وموافقة الولايات المتحدة، على أن يكون التفاوض ثنائياً، بين إسرائيل وكل من الدول العربية منفردة، وهو إصرار يعقّد الأمور، كما رأينا في لبنان وفي غيره من البلدان المجاورة، لأن الشارع العربي مفتوح على بعضه، أكثر بكثير من انفتاح اليهودي في نيويورك مثلاً على اليهودي في تل أبيب، ثم يردف بالشارع المسلم، أو على وجه الدقة بعض الشارع المسلم. لقد جُرب التفاوض الجماعي ونجح نسبياً (وقد جرّبه بالمناسبة الجمهوريون) في مؤتمر مدريد عام 1992 وجر سلسلة من الاتفاقات، إلا أن حبل التفاوض الجماعي انقطع. (العودة إلى الاعتراف). بموقف عربي تكون محوره السعودية ومصر وسورية، يلتحق به الفلسطينيون كمحور يستقطب آخرين من العرب الراغبين في الدخول في مفاوضات نهائية

مرادفاً بتوافق أميركي أوروبسي وبموافقة إسرائيلية واضحة، خاصة بعد أن خير الإسرائيليون حدود القوة العسكرية في حرب تموز (يوليو 2006)، من أجل تقديم ما يمكن أن يسمى "خطة السلام الشامل"، يقلل من كل هذه المعاناة وهذا الدم وهذه الفرص الحيوية الضائعة التي تتبخر مُفْرَطة في تنمية المنطقة. كما يقلل من قدرة الطامحين في الإقليم على تسجيل انتصارات لصالح تعزيز مصالحهم التي هي ليست بالضرورة متوافقة مع المصالح العربية والفلسطينية. خطة السلام الشامل إن تم تبنيها بشجاعة وإصرار وبطريقة حثيثة، سوف توفر على هذه المنطقة العديد من الحروب، أولاً البينية العرقية، وثانيا الحروب الأهلية المرشحة لها المنطقة في ظل الظروف الحالية، والتي تهدد بعدد كبير من القتلى وخسارة ضخمة في السبي التحتية، وخسارة تاريخية لإيجاد صيغة نهائية لهذا الصراع الطويل والمرير. أما الخيار البديل، فبصرف النظر عن المتحكم في البيت الأبيض، فإن الدماء المرشحة أن تسيل والأرواح التي سوف تفارق الأجساد، وعدد الثكالي والأيتام، وعدد المنازل والجسور المخربة والمزارع المحروقة في هذه المنطقة المنكوبة سوف تزداد في إحصائيات العالم، والتعب على من يقوم بالعدا. فهل تقبل إسرائيل والولايات المتحدة تشجيع عملية السلام بالعودة للتفاوض الشامل، أم تقع إسرائيل مرة أخرى ضحية التعود على المؤلف؟

(19)

هل حققت الولايات المتحدة بعضاً من أهدافها في الشرق الأوسط؟

اعرف أن طرح السؤال بحد ذاته يسبب حساسية للبعض، ولكنه سؤال مطروح من أجل تحديد مجال اللعبة السياسية في الشرق الأوسط الكبير، إلا أن الإجابة القطعية بنعم أو لا على ذلك السؤال المركزي، هي من شيمة المتسرعين وقصيري النظر.

للولايات المتحدة الأميركية قبل كارثة 11 أيلول (سبتمبر) 2001 سياسات تريد أن تحققها في هذه المنطقة من العالم، وهي أساساً نابعة من مصالحها الآتية أو البعيدة المدى، فشلت في بعضها ونجحت في البعض الآخر. ومن أجل اختصار تاريخ طويل في النجاح والفشل بعد الحرب العالمية الثانية نوجز.

فقد وقف عبد الناصر في مواجهة الولايات المتحدة إبان اضطراب الحرب الباردة، وصعود نفوذ الاتحاد السوفياتي، إلا أن مصر الساداتية استقبلت الرئيس ريتشارد نيكسون بالورود في الشوارع ولم يمض عقد على وفاة عبد الناصر. الحقبة كلها اختلفت بعد 11 سبتمبر، والأهداف والوسائل اختلفت جذرياً في الخمس سنوات الماضية. أصبح للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين أهداف أخرى يحملها "دعم الحركة الديمقراطية" و"محاربة الإرهاب" ودفعت أموالاً وبشراً وضحايا

واستثمرت طاقة كبرى من أجل تلك الأهداف، التي اعتقدت حقاً أو باطلاً أنها تكون الثنائي الذهبي للاستقرار.

والنتيجة أن الفلسطينيين، وكثيراً منا يعتقد أن قضيتهم هي العقدة الكبرى في الشرق الأوسط، وخاصة "الحماسيين" منهم، يقولون إنهم حققوا نجاحاً في الانتخابات العامة الفلسطينية الأخيرة (فبراير 2006)، استجابة لدعوة عامة لـ "الدمقرطة" أطلقت صيحتها الولايات المتحدة.

إذا كان الإعلان ليس بهذا الوضوح، إلا أن كثيرين من مناصريهم يعتقدون أن الولايات المتحدة ليست جادة في دعوتها الديمقراطية، حيث ضيقت على "حكومة منتخبة" في الوقت الذي تدعو فيه إلى الديمقراطية. ليس المقام هنا لمناقشة التفاصيل، ولكن الاستقراء هنا واضح المعالم، وهو أن هناك دعوة لـ "الدمقرطة" تسعى إليها الولايات المتحدة في المنطقة.

على الجانب الآخر، ليس هناك من عاقل إلا يرى ويتخوف مما يحل بالعراق اليوم، إلا أن في العراق اليوم ممارسة للتعددية والجهير بالقول السياسي، والذهاب إلى صناديق الانتخاب، ورفض "تقديس" القيادة بل المبالغة في نقدها. وما هذه الآراء الكثيرة المختلفة التي نشهدها من عراقيين في الداخل والخارج، إلا نوع من "الدمقرطة" غير المسبوقة في الفضاء السياسي العراقي.

على الجانب الأكثر صحة نرى أن دورتين انتخابيتين حدثتا في البحرين، وجاءت بعدد وافر من أعضاء "المعارضة" في جو انتخابي ديمقراطي صحيح وصحي، والدورة الثانية عادة ما تكون أكثر عمقا ونتاجاً. وسبقت انتخابات البحرين بأيام، انتخابات على الطرف الغربي من الوطن العربي الكبير، في موريتانيا التي خاض شعبها انتخابات

تعددية حرة ونزيهة ومبشرة باستتباب علاقة صحية بين الأطراف السياسية الموريتانية. أما في لبنان فتخوض الديمقراطية في المنطقة أكبر وربما أهم معاركها. بين حكومة انتخبت ديمقراطيا ولها أكثرية في البرلمان، وبين قوى كبيرة مثل "حزب الله" العمود الرئيسي في مسيرة الرغبة في التخلص من "الحكومة الديمقراطية"، أما القوى الأخرى المحازبة له فهي هامشية في الغالب. في الساحة اللبنانية الصراع ليس محدودا بما، بل له علاقة بصراع في الشرق الاوسط الكبير، وهو امتداد لرغبة الولايات المتحدة والغرب في إشاعة "الدمقرطة" وصولا إلى تحقيق سلام أهلي وتنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة تحقق للأغلبية من السكان الأمان والعيش الكريم وبالتالي تقلل من مصادر الإحباط التي هي أحد منابع الإرهاب.

ليس هذا فقط وإنما الحوار الوطني الذي انساب في المملكة العربية السعودية بتشجيع ورعاية من أهل الحكم والسلطة، يأخذنا إلى نفس النتائج العامة التي ترغب في تحقيق مشاركة أوسع لمختلف الشرائح في تقرير ما يجب أن يختاره الوطن عن طريق الشورى. وفي دولة الإمارات تستعد الدولة، التي حققت خطوات هائلة في التنمية الاقتصادية، إلى الولوج بتجربتها في التنمية السياسية بابا جديدا، وهو الانتخابات العامة التي تعتبر الخطوة الأولى نحو تحقيق مشاركة أوسع. وفي مصر الكبيرة والمهمة يجري السياق على مسارين الأول هو إصلاحات دستورية واسعة، مختلف عليها ولكنها موضوعة على نار ساخنة من النقاش، وانتخابات عامة أوصلت "الإخوان المسلمين" إلى مقاعد النواب باعداد لم تكن متوقعة من أكثر المتابعين تفاؤلا، بعد أن بقي "الإخوان" على هامش العمل السياسي لفترة طويلة.

بالطبع، إلى جانب كل ذلك هناك على الأقل شقان من النقاش يحتاجان إلى إفصاح، الأول هو ما يُكتب في الغرب وخصوصاً الولايات

المتحدة، حول محدودية أو ندرة أو استحالة "الإصلاح الديمقراطي" في المنطقة، وهي كتابات وإن صدرت عن بعض الأفراد الذين يغردون خارج السرب، أو لهم صدقية محدودة أو على الأكثر يعرضون وجهة نظر، فإنه يتم تلقفها في فضائنا العربي، خاصة من محازبي "الويل والثبور" على أنها لا تخرج عن الحق المطلق، وأنها، أي تلك الآراء، صحيحة صحة لا جدال فيها. وفي الذهن مثلان حاضران. الأول ما كتبه ريتشارد هاس حول "نهاية الهيمنة الأميركية" والكثير مما قرأت عربياً تعليقاً على الموضوع، اعتبر أن "عنوان" ذلك المقال هو الإجابة النهائية، وأطعمه للقارئ العربي على ذلك الأساس، والمقال في حقيقته مناقشة لتحسين شروط الوجود الأميركي، في جو من الحرية يتيح للكاتب وأمثاله التقدم بمبرياتهم المختلفة. والمثال الثاني هو ما كتبه توماس فريدمان حيث نقل عن كاتب آخر هو لورنس هاريسون في كتابه "الحقيقة الليبرالية المركزية" "أن بعض الحضارات ذات نزعة إلى التقدم، وأخرى ذات نزعة معادية للتقدم". وأوحى الكاتب في تعميم ليس بعيداً عن العنصرية، أن العرب تنقصهم المؤسساتية و"رأس المال الاجتماعي" من تعليم وخبرة، وهي تبريرات ربما أملت لها هفة الكاتب لتحقيق نجاح سريع في موضوع يتصف في كل مجتمعات الدنيا بأنه "صيورة" وليس قراراً فوقياً. ويناقض هذين المثالين الإصرار من أطراف عربية كثيرة على أحقية التقدم في مضمار لم يعد حكراً على غرب أو شرق، بل أصبح إنسانياً وعالمياً.

ما عرضت هو الشق الأول من النقاش، أما الشق الثاني فهو ممارسة العمل الديمقراطي وصعوبته، وقد جمعتهما أثنان من المسؤولين العرب في كلمات قليلة، ولكنها معبرة. والغريب أن أحدهما من أقصى الشرق العربي، والآخر من أقصى الغرب العربي.

يقول عبدالمجيد العلوي، وهو وزير بحريني كان لفترة طويلة في المعارضة، إن العمل في المعارضة أسهل بكثير من العمل في الحكومة. ويقول محمد بن عيسى، وزير الخارجية المغربي المثقف أن "كل دولة عربية لها قرحة"، تختلف القرحة في الحجم، ولكنها تتشابه في الموضوع.

تعليق الوزيرين نتج عن خبرة في العمل السياسي، وان اختلفت مفرداتهما فهي تقود إلى حقيقة، وهي أن العمل والممارسة الديمقراطية يحتاجان إلى الكثير من الصبر ومن الأناة، من كل أطراف اللعبة، في المجتمع العربي الواحد. فالقرح موجود في كل مكان، كما يقول بن عيسى، كما أن الإطلال عليه من الخارج، من نافذة "المعارضة" أسهل ولا يكلف غير اللغو وحشد الأنصار بإثارة نعرتهم الغريزية كما يقول العلوي. وهي نكرة تسد الطرق بكل قوة امام الحوار المعقول، كما يحدث الآن بين السلطة الفلسطينية و"حماس"، وبين الحكومة اللبنانية والمعارضة.

والخيار بعد ذلك هو إما حروب أهلية مختلفة، كما حدث في السودان في السابق واللاحق، أو في الجزائر، أو كما العراق مرشح اليوم أو حتى لبنان أو فلسطين، أو القبول بشرط اللعبة الديمقراطية، فهناك خطوط ثابتة في المبادئ والأعراف والقيم يسير عليها أي مجتمع يرغب في ممارسة الديمقراطية، فهي ليست حقاً إن كانت لي وباطلاً إن كانت علي، كما تظهر في بعض ممارساتنا.

والآن للإجابة على السؤال المركزي الذي طرح في مقدمة المقال، هل حققت الولايات المتحدة بعضاً من أهدافها في الشرق الأوسط، الإجابة نعم ولا في نفس الوقت، نعم للتقدم في إشاعة ثقافة "صناديق الانتخاب" ولا لأن الديمقراطية لا تتوقف هناك، فهي ممارسة في صلبها

احترام قوانين اللعبة. وحتى يتحقق ذلك الاحترام يجب أن تحترم الأطراف المختلفة بحق تلك القوانين وتشجيع ثقافة الديمقراطية، ولن تقوم الولايات المتحدة بذلك، بل يقوم به قادتنا الثقافيون والسياسيون.

(20)

المكون المفقود في الشرق الأوسط

هل ثمة قاسم مشترك يجمع ما بين سقوط الشهداء في بيروت وإخراج المنتمين لحركة "فتح" في غزة من مقراتهم وهم نصف عراة رافعين أيديهم أسرى بين أيدي معتقليهم، وحرب المساجد في العراق بين السنة والشيعية، وسقوط مئات آلاف الضحايا في دارفور والحرب الضروس في الصومال والمناوشات في جبال اليمن، فقط لتسمية بعض المظاهر العربية المحيطة، وإذا كان ثمة أمر مشترك ما فما هو؟ باختصار هو غياب الديمقراطية بمعناها المؤسسي الحديث، وهو مكوّن لم يغيب اليوم عن الساحة السياسية العربية ولا بالأمس. إنه غياب تاريخي، فشلت النخب العربية ما بعد الاستعمار في استحضاره وتفعيله في الفضاء العربي السياسي من أجل الشروع في إقامة أجنحة وطنية تنموية حديثة.

لم يعتبر التجربة الناصرية الكثير من السلبات فقد كانت بشكل عام وطنية تريد تحقيق الأفضل لشعبها وجواره. كانت هناك أخطاء ضخمة ارتكبتها، ولكن أعظم ما ارتكب من أخطاء هو غياب تفعيل شيء من العمل المؤسسي الديمقراطي.

وكذلك لم يشب التجربة البورقيلية في تونس الكثير من الشوائب، فقد كانت حريصة على تقدم ونهضة تونس، إلا أن المكوّن الديمقراطي المؤسسي هو الذي أقعدها في النهاية عن الوصول إلى ما كانت تبتغي، وهو بناء دولة حديثة.

أردت أن اضرب مثالين لأقدم، من مشرق العرب ومن غربهم، دليلاً على غياب هذا المكوّن المهم في التجربة العربية ما بعد الاستعمار. أما إذا مددنا النظر في تجارب عربية كثيرة من الجزائر إلى الخليج، فإننا سوف نواجه بعقبة الغياب القسري للحريات المقننة وذاك يفسر الفشل الذي نخوض فيه اليوم.

ولا اقصد هنا الديمقراطية الشكلية. بمعنى صناديق انتخاب ذات طريق واحد يكفي بنعم أو لا من الجمهور الكريم، أو تجربة الحزب الواحد، أو حتى التعددية المحصورة في بضع نخب تتداول السلطة. اقصد الديمقراطية بمعناها الأوسع القائمة على قوانين محترمة ذات مرجعيات دستورية، وحريات في القول تضمن أن يسمع كل صاحب رأي رأيه، مع الاعتراف بحقوق الآخر المخالف دون تخوين أو تكفير، وهي في جوهرها تؤمن بأن لا أحد من البشر معصوم، وان من يعمل بخطئ، ولا يعرف الخطأ إلا بضده. تلك هي الفلسفة الأعمق التي تحرم تأليه البشر. لم يتم تفعيل التجربة الديمقراطية على وجه الدقة واليقين في أي بقعة من بقاع العرب. التجربة اللبنانية وهي الأقرب إلى الفحص تقول لنا أن ما يحدث في لبنان هو غياب التعامل الديمقراطي بتوصيفه السابق. نعم تمت انتخابات وحصل فرز بين أقلية وأغلبية في مجلس نيابي. إنما بعد أن تغلبت المشاعر والمصالح والأهواء، ضُرب بعرض الحائط بكل ذلك التشدد بالديموقراطية، فالجلس النيابي مقفل والحكومة وان كانت ذات "أغلبية نيابية حكومة فاقدة للشرعية" "حماس" في فلسطين ومن خلال انتخابات حرة تصل إلى الأغلبية النيابية، تنتهي بـ "تطهير" غزة من "العملاء والخونة والكفار" المناوئين لها، في الوقت نفسه تضع السلطة الفلسطينية العصي في دولاب "حماس" المنتخبة من اليوم الأول. هنا فكرة القبول بالآخر التي تقوم

عليها أسس الديمقراطية غير واردة أو مُفعلة. الديمقراطية التي نفهمها هي التفرد. هذا التفرد الذي أودى بتجربة واعدة هي الناصرية في الستينات والسبعينيات من القرن الماضي في مصر. لقد كانت النقاشات وقتها، خاصة بعد الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة، تدور حول: هل تسمح الناصرية بالمعارضة؟ وبعد نقاش قيل، تفلسفا، إن هناك بالفعل معارضة غير مرئية في المجتمع المصري، مكونة من الطبقات القديمة والباشاوات وأصحاب الحيازات الزراعية الكبيرة التي حرمت من التعاطي السياسي فلماذا إذاً السماح لمعارضة؟ هذا كان السبب القاتل في انهيار التجربة بعد ذلك. فقد تراكمت الأخطاء من قبل المنفذين، وسهر القائمون على المؤسسة العسكرية سكارى في ملذاتهم من دون رقيب أو حسيب، ودخل الآلاف السجون بتهم أو من دونها وبناء على وشايات، وهكذا جاءت هزيمة حزيران (يونيو) 1967 قبل أربعين عاما والناس غافلون في محاربة طواحين الهواء والأفواه مكمنة، ومن أراد أن يتكلم وينتقد أو حتى يتظلم فهو عميل فاسد! الشعار نفسه تطبّقه اليوم "حماس" في غزة والسلطة في الضفة، فلا صوت يعلو أو ينتقد، "حماس" تدخل المساجد شكراً لله لأن غزة أصابت "التحرر الثاني" من "الخونة والعملاء والكفرة أصحاب الدولارات الأميركية"

والمشهد إن اختلف في التفاصيل لا يخرج عن الجوهر في العراق، فالوضع الذي وصل إليه العراق بعد أربعين عاما أو يزيد من الحكم الديكتاتوري البغيض كمن الأفواه وجعل من الرجال أرانب تعدو من أجل لقمة العيش أو التزلف حتى مسخ كل من يتوقع أن يرفع صوته معترضا حتى على (صورة السيد الرئيس المقدسة) وهكذا خلق جو إرهابي من الدولة وما أن سقطت حتى تحوّل الجميع ضد الجميع،

وتحت الشعارات المخوِّنة المكفِّرة ذاتها. وفي مقابل حرب الخنادق في غزة ظهرت حرب المساجد. أهدم جامعاً سنياً أهدم لك جامعاً شيعياً.

ولكن المأساة في غياب المكوّن الديمقراطي لم تقف هناك، فهناك بلدان عربية ما زالت تسير على المنحى نفسه من دون أن تتعلم الدرس، وهو درس لا يخرج عن تدريب طويل المدى تشترك فيه كل المؤسسات الأهلية والحكومية لقبول الآخر، ووضع القانون فوق الجميع وإتاحة حرية الرأي والنقاش والشفافية. حقيقة الأمر أن المكوّن الغائب الذي أودى بتجارب عربية بعد الحرب العالمية الثانية والدخول إلى مرحلة (تصفية الاستعمار) ما زال غائباً. وهو إما غائب بمعنى أنه غير موجود، بدليل أنه ما زالت نتائج بعض الانتخابات السورية تكرر نسبة التسعة والتسعين في المائة، وهي نتائج انتخابات صدام حسين المكررة، أو هي تتحول من غياب القانون إلى تغييب القانون عنوة وقسراً. كما في لبنان وليس وحده في ممارسة ديمقراطية عرجاء، تسعى لمصالح ضيقة فئوية ومصالحية تؤدي بالتجربة إلى الاضمحلال في عيون الجمهور أولاً ومن ثم الفشل في الانجاز.

غياب المكوّن الديمقراطي الصحيح يدفع إلى تغييب الأخطاء التي تكس تحت سجادة المصالح أو تفسر على أنها خيانات من نوع ما حتى تتراكم كل الأخطاء وتتفخ السجادة فيتزحلق عليها النظام برمته، ويذهب حسنو النية فيه قبل سيئي النية.

لقد ثبت من التجربة العراقية بعد دراستها أن صدام حسين قتل في الجمهور العراقي العام أولاً رغبة النقد، ثم قتل تلك الرغبة في خاصته، حتى صاروا يعتبرون أن كل ما يقوله أو يفعله هو الحق ومن دونه الباطل. وفي النهاية يقف العراق اليوم على شفا التفكك. وهذا يحدث

مع ما بقي من فلسطين. فتستطيع "حماس" أن تأخذ غزوة وتقيم فيها "دولة غزوة الإسلامية المستقلة"، وتستطيع المنظمة أن تحصل على الضفة وتقيم فيها "دولة الضفة الديمقراطية الشعبية". إلا موعد الجميع مع دولة فلسطين يتأخر مع كل ساعة من الشقاق سنة من الاستحقاق!

خيبة الأمل التي تغطي السماء في فضائنا العربي السياسي والتنموي هي نتيجة فشل النخبة الحاكمة العربية في استطلاع المستقبل والتحوط لما هو آت، وهكذا تسقط التجربة العربية في الحفر العميقة يوما بعد يوم.

على الصعيد الإقليمي لا نتوقع أن يحدث تغيير، فلو قدر أن فهمت مبادرة الشيخ زايد بن سلطان رحمه الله في الطلب من اجتماع الجامعة العربية في شرم الشيخ عشية الحرب في العراق أن يتنحى صدام حسين عن السلطة ويترك العراق قويا موحدا تحت إدارة أخرى مختلفة، لو قدر لذلك الاقتراح أن ينجح لما عانى الشعب العراقي بكل مكوناته ما يعانيه اليوم من بشاعة الاقتتال. وبالمثل لو تحلت الجامعة العربية بشيء من الشجاعة تجاه لبنان أو فلسطين لاستطعنا أن نتجنب الكارثة القادمة. إلا أن ذلك أضغاث أحلام، لأننا فقد الشيء لا يعطيه، فغياب العنصر الديمقراطي هو غياب تاريخي، وما زال حتى الساعة في غرفة الإنعاش، وأفراد المجتمع الذين لا يتمتعون بالحرية لا يمكن أن يكونوا مصدرا للتخيل أو للحكمة.

(21)

تأثير التعديلات الدستورية المصرية على العرب

هناك مدرسة عربية انتشرت على الأقل في النصف الثاني من القرن العشرين تقول أن ما يحدث في مصر اليوم سيحدث في البلاد العربية غداً أو بعد غد. لست متأكداً من "علمية" هذه المدرسة، ولكن بمراجعة الأحداث، على الأقل في معظم النصف الثاني من القرن العشرين، يبدو أن الافتراض صحيح، إذا استعرضنا كوكبة من التغييرات سواء "الثورية" أو التنظيمية، من التغيير عن طريق العسكر، إلى احتضان الاشتراكية، من السودان حتى المغرب، وحتى المفاهيم المستعملة في الإشارة إلى المؤسسات (مجالس الأمة، وزارة الإعلام إلى آخره) مما احتضن عربياً وكان أصله مصرياً. فهناك "عدوى" من نوع ما تصيب العرب إذا أصابت القاهرة. عمقا في تاريخنا العربي قامت الآداب السلطانية على مبدأ النصيحة وليس المشاركة أو إيجاد آلية للتغيير. الناصح يتوهم أن نصيحته سوف تلقى أذانا صاغية، ولقد تنبه ابن خلدون مبكرا إلى أن ما يُسدى من نصائح لا يساهم في تسديد أخطاء "البيت السلطاني" فقد بنى نظريته على العصبية والغلبة وإظهار الشوكة، كما لاحظ في أيامه، فالسلطة في بدئها ومنتهاها لا تقوم إلا على الزجر، ولا يرى للنصح وأربابه مكاناً في الحكم والسلطة، والزجر في

يومنا هو التنظيم الاجتماعي السياسي ذو المصلحة المحددة في التغيير في هذه أو تلك من السياسات، وهو أمر يبرز في فضائنا العربي دون إبطاء. ويبدو أن المراوحة بين فكرة "المطالبة بالتغيير" عن طريق "النصيحة والدرس" أو التغيير من فوق وبالقوة، تتقدم الثانية على الأولى، فيما شهده عالمنا على الأغلب، وهي واحدة من أهم معضلات التغيير والتطوير في بلادنا العربية فهي لا تصدح "للنصيحة"، وقصرت حتى الآن عن تطوير وترسيخ آلية تسميها الشعوب المختلفة من الشرق إلى الغرب (آلية تداول السلطة سلمياً) من خلال مؤسسات ثابتة ومتفق عليها. المخرج هو تعديلات دستورية تهبط من الرأس لضخ شيء من الحياة في الممارسة. من هنا فإن الاقتراحات المقدمة من رئيس الجمهورية المصرية حسني مبارك لتعديل بعض مواد الدستور المصري (مارس 2007) لافسة للنظر، وربما أدت في نهاية المطاف إلى تركيب "آلية" حديثة لتبادل السلطة السلمي، فكثير من الدول العربية التي تبنت (دساتير) اعتبرتها دائمة وثابتة وغير قابلة للتغيير، مع تغير الأزمان ولم تستطع أن تنفذ إلى آلية مدنية تتغير فيها السلطات تغيراً سلمياً وسهلاً ودورياً، تعلي المصالح المتغيرة للناس.

الدليل على ذلك يأتي من «أقدم» الديمقراطيات العربية وهي في لبنان، ونرى كم هي غاطسة بين كل فترة وأخرى في حرب أهلية ساخنة أو باردة بسبب غياب تلك الآلية أو فساد تطبيقها. فمالك في أماكن عربية أخرى تجري فيها تجارب مختلفة، ولكنها جميعاً غائبة عن استنباط حل عصري بين النصيحة والحكم العضوض، هو حكم المؤسسات.

ومع التغيرات الحادثة في العالم والتي تحت على تقليص السلطات المركزية وتخفيف حدة الحكم العسكري أو الفتوي صاحب النفوذ

المطلق لفئة صغيرة من الناس، التي تتداخل فيها الشخصية بالعائلية بالقبلية بمصالح مدمجة مع الدولة، تتوق الشعوب العربية إلى "خلاص" ما. وقد تكون المقترحات المصرية القادمة هي واحدة من الحلول ومدخل إلى البحث الجدي، وإن قوبلت الاقتراحات بعاصفة من النقد السلبي، وهو نقد تتداخلت فيه الرؤى والاجتهادات، وقابل المقترحات بعض النشطاء في مصر بالكثير من الشكوك.

وفق الدستور القائم في مصر حالياً تتمتع السلطة التنفيذية التي يقف على رأسها رئيس الجمهورية بهيمنة تامة على مكونات النظام السياسي والتنفيذي، يملك الرئيس مكاناً مميزاً في هذا النظام ومن مجموع خمس وخمسين مادة في الدستور، كما يشير الخبراء، تتضمن صلاحيات أو امتيازات دستورية، يختص رئيس الجمهورية وحده بما يقارب خمساً وثلاثين صلاحية وسلطة، بنسبة تقارب حوالي 63 في المائة من تلك السلطات، حين بلغت سلطات الوزراء أربعة، وسلطات القضاء مثلها، أي بنسبة 2 في المائة لكلا السلطتين. أما السلطة التشريعية بمجلسيها (البرلمان والشورى) بأربع عشرة سلطة، أي حوالي 25 في المائة من المتوفر، والبقية الباقية وهي قليلة، تذهب إلى المدعي الاشتراكي (قبل حل سلطته في التغييرات قبل الأخيرة) وإلى المجلس الأعلى للصحافة، وهي سلطات محدودة على كل حال.

أمام السلطات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، فإنه في المقابل لا يخضع لأي نوع من أنواع المساءلة سواء أمام البرلمان أو أي من المؤسسات الأخرى، ولا تخضع أعماله للرقابة، على الرغم من شكوى الكويت مثلاً من برلمان لا يجعل الوزير يهنأ بوزارته، جراء الاستجوابات أو التهديد بالاستجوابات المتواترة التي تقارب سحب الثقة أو الاستقالة قبلها بوقت قصير، لم تشهد مصر منذ عام 1952

سحب الثقة في البرلمان من وزير واحد. وفوق ذلك فإن البرلمان المصري في وضعه الحالي لا يملك واقعا أو قانونا لسحب الثقة من مجمل الحكومة، ما يملكه قانونا هو سحب الثقة من أحد الوزراء، ولم يفعل بسبب ظروف تركيبة المجالس البرلمانية المتعاقبة.

يرى المراقبون أيضاً في التشكيل الحالي للسلطة في مصر، أنه وإن كان هناك قضاة مصريون لا يشك في استقلاليتهم وكفاءتهم، فإن القضاء قانونا ليس قضاء "مستقلا" بالمعنى القانوني الحديث، وما معركة نادي القضاة التي أخذت أبعادا سياسية كبرى في السنوات الأخيرة إلا شاهد على التجاذب الحاصل في محاولة تأكيد فصل السلطات عن بعضها، التي تؤكدها الممارسة الدولية في "استقلال السلطات مع تعاونها" المأخوذ به في المجتمعات التي رسخت فصل السلطات، من أجل تحقيق عدالة وشفافية أكثر تحقيقا لمصالح الجمهور. وبين تأكيد وحدتها المركزية سلامة للنظام كما يفترض.

يلاحظ من يتابع تركيب السلطة في مصر ما يسمى بعدم انسجام بنائي بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهناك مطالبة بين المهتمين باصلاح حقيقي وتعديل التناقض إلى انسجام في هذا التسلسل الحاكم، تبقى الأمور على ما هي عليه.

من هنا فإن الاقتراحات المقدمة في مصر لتطوير التشريع من خلال تعديلات في نصوص بعض مواد الدستور في (مارس 2007) لها أهمية ليس في مصر فقط، بل أيضاً في فضائها العربي، ولعلنا نذكر أن أول انتخابات "تعددية" للرئاسة حدثت في الانتخابات الماضية في مصر، وعلى ما شأها من نقد وما تلاها من أحداث، وهي الانتخابات العامة لأعضاء البرلمان، إلا أنها لا شك أطلقت دينامية شاهدنا تأثيرها في جنوب الجزيرة العربية، حين تنافست شخصيتان في الانتخابات اليمنية على سدة الرئاسة.

إن تطور الاقتراحات المقدمة من الرئيس المصري لتبعث حياة في البرلمان وتتطور الأحزاب لتستخدم بعض الأسنان السياسية في الرقابة والمساءلة، بعيداً عن التكتل ذي اللون المذهبي والعقيدي، سوف ينفخ في الحياة السياسية المصرية حالة تتطور على شاكلة مؤسسية لم تعرفها في الخمسين سنة الماضية، وتتحول الحريات التي لا شك في وجودها اليوم، من حريات ممارسة دون غطاء تشريعي، إلى حريات لها سقف ينتمي إلى آلية تشريعية حديثة.

كل ذلك سوف يؤثر فيما هو قائم في الجوار المصري، وهو الجوار العربي، الذي كثيراً ما تأثر بما يحدث في مصر، وفي نظر البعض أن هذا التحول هو شبه طبيعي يأخذ من التراكم الكمي تحولاً نوعياً. إلا أن المعركة السياسية ما زالت في أولها، فلا يزال بعض "وعاظ السلطان" ينظرون إلى السياسة على أنها فضائل وردائل، مخاصمين العصر من دون تصالح.

(22)

الاستقلال العربي المفقود

قراءة المشهد العربي بعمق وبتؤدة تقول إن العرب أو معظمهم فقدوا استقلالهم.

تعالوا نستعرض الصورة الحقيقية التي تنبئ بهذا الأمر. ما يحدث في السودان من كر وفر بين حروب صغيرة وكبيرة مدمرة يذهب ضحيتها مئات الآلاف من الضحايا تندخل فيها القوى العالمية وتستنزف طاقة السودان الاقتصادية. تقول لنا الوثائق الدولية إن أردت أن تقنع السودان بشيء أو بخطوات عملية لقبول تدخل دولي لتخفيف المآسي الإنسانية، فعليك بالحديث مع الصينيين، لأنهم قادرون بسبب علاقتهم الاقتصادية المتجدرة، أن يقنعوا السودانيين بفعل شيء أو نقيضه. وان أردت أن تتحدث مع "حماس" في غزة عليك أن تتجه إلى عنوان غامض في دمشق يسكنه المتحدث الرسمي لـ "حماس"⁽¹⁾، الذي سوف يترث حتى تأتية الإشارة ليس من وسط دمشق، بل ومن طهران أيضاً. أما إذا كانت ثمة محكمة لمتابعة معرفة حقيقة مسلسل القتل البارد للسياسيين في لبنان، من الرئيس رفيق الحريري النائب وإلى القاضي وليد عيدو مروراً

(1) كتب الكاتب كثيراً عن فلسطين ونكبتها، إلا أن أحداً لم يتصل به، إلا في هذا المقال بعد نشره، فقد اتصل به السيد خالد مشعل لينكر ما ذهب إليه الكاتب. فكرة الاتصال تعني أنك تكتب عن القضية ما تريد، إلا أن الكتابة عن الأشخاص تثير القلق!!

بكل الضحايا في لبنان المنهك، فعليك أن تقرأ الفصل السابع من شرعة الأمم المتحدة، وترى كيف تتصرف الدول الخمس الكبرى صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن تجاه الموضوع برمته. أما إذا كنت متشوقاً لمعرفة سبب الأحكام القضائية المتناقضة على الممرضات المتهمات بنقل الدم الملوث في ليبيا فعليك أن تسأل الاتحاد الأوروبي. ولا حاجة للحديث عن قرار بغداد الموجود أولاً في مكتب السفير الأميركي في المنطقة الخضراء في قلب بغداد، السيد ريان كروكر، ومن ثم دوائر الخارجية والبتاغون والبيت الأبيض. أما إذا أردت أن تعرف لماذا تتم بعض الإصلاحات العرجاء الشكلية في بعض العواصم العربية، فعليك أن تقرأ التقارير الدولية حول حقوق الإنسان ووضع المرأة، أما إذا كانت لديك رغبة في معرفة من أين تتدفق الأموال على الخلايا النائمة في كل مكان تقريباً من أرض العرب فإن الجهات الدولية تستطيع أن تخبرك عن مصدر قدوم هذه الأموال. وهكذا تتسرب حقوق السيادة العربية التي ناضل جيل كامل من أجل استردادها. إنه فشل صاعق وغير مسبوق في بناء الدولة الحديثة، إلا إذا استثنينا بعض مناطق أفريقيا السوداء.

أما الصورة عن قرب فإن اجتماعات الجامعة العربية هي حبر على ورق، فلم تعد لجهود أمينها العام الدائر على نقاط السخونة الكثيرة حوله قدرة على التأثير الايجابي ولو بقليل على الأحداث العربية الجسام، فإن هو توجه إلى بيروت قيل له كلم طهران، وإن توجه إلى الخرطوم قيل له اذهب إلى بكين. وهو في كل الأحوال يرى أن مرجعية الأمم المتحدة الأكثر تأثيراً في العواصم العربية المختلفة من تمنياته وحكمته هي التي منعت حتى الآن من الذهاب إلى المغرب والصحراء لأنه يعرف أن مفتاح الربط والحل ليس إلا في مكان آخر.

يُجتمع الفلسطينيون في مكة ويحلفون بأغلظ الإيمان أنهم سوف يقومون بتحريم دم الفلسطينيين على رصاصهم، وما هي إلا أسابيع حتى يأتي أمر عمليات من مكان ما (حرروا غزة من الخونة والكفار معاً) ويحدث أن يضرب رصاص الفلسطينين بعضهم بعضاً، كما لم يضرهم عدوهم.

ما تفسير هذه المشاهد العبيثية الذي تسير فيه أمم كثيرة في هذا العالم صغيرة وكبيرة إلى الاستقلال والتنمية، ويسير فيه العرب في الطريق المعاكس؟!

ببساطة الأسباب متعددة، على رأسها أن قوى سياسية ذات إسناد أصولي تركزت ملياً للتحكم في الشارع العربي الذي هيئ كي يقبل التسلط، وبسبب قوى حاكمة تريد الشهد من دون أن تعرض نفسها لقرص ابر النحل، شاخت أو تداخلت مصالحها الضيقة مع المصالح العامة، فغابت المصالح المرسله تحت وطأة تقنين الفساد وحرمان الناس من حق أدنى للتعبير.

كل ذلك أنتج غالبية مغلوبة على أمرها، يساندها الجهل والتجهيل. فعدتها المعرفية التي تنغذى عليها وتسيطر على جمهرة العقول العربية هي دون الحد اللازم لمعرفة ما يجري حولها. بسبب كل تلك العوامل فُقدَ التصور المعقول للخروج من المأزق التاريخي، وسارت شعوب عربية كئي ترتطم بالحائط وهو الحروب الأهلية.

العرب الفاعلون والمؤثرون لا يخرجون عن نخبتين، واحدة خارجة عن المحيط، وأخرى خارجة عن العصر.

ملامح الخطر مرئية أمام الجميع، رغم أن اكتشافها تم قبل سنوات وأشار إليها كاتب ياباني هو نوبوواكي لوكهارا في عمله الذائع الصيت (العرب بعيون يابانية)، عمل تحدّث عنه بعضنا أكثر من مرة، إلا أن

تحذيراته ذهبت أدراج الرياح. لقد قال في كتابه إن هناك توتراً في الشارع العربي وصفه بـ "صراخ الصامتين" ووجد في صلب أسبابه "غياب العدالة" كما قال، ثم أردف "في اليابان تضاف حقائق كل يوم بينما العربي يكتفي باستعادة الحقائق التي اكتشفها في الماضي البعيد" وهذا ينطبق على الاقتصاد والاجتماع والسياسة العربية.

لن نذهب بعيداً عن الحقيقة عند القول أن لب أزمة التنمية العربية (السياسية والاجتماعية) هو ضعف الإدارة العامة أي هشاشة المؤسسات التي فشلت فشلاً ذريعاً في تفعيل رأس المال الاجتماعي، وهم الأفراد العرب القادرون والمؤهلون لبناء دولة حديثة. وليس هذا ذنب الحكومات فقط، بل هو ذنب تقاسمه الأحزاب والنخب حتى خارج الحكم والسلطة. كل ذلك أدى إلى أن تفقد الدول العربية أو كثير منها السيادة الوطنية، وهي لم تفقدها نتيجة التدخلات الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 المزلزلة، التي لم تقرأ نتائجها حتى اليوم بدقة، ولكن أيضاً نتيجة فشل ذريع في عدم حفظ الحد الأدنى من القيم الإنسانية.

لهذه الأسباب فقد العرب استقلالهم، وإذا لم يقتنع أحد بذلك فهل يستطيع أي منا أن يجيب على سؤال لماذا وقد دخلنا حروباً مع إسرائيل لمدة أربعة عقود حتى الآن، تنتهي تلك الحروب بقوات دولية على الحدود، ولكنها تعسكر على حدودنا؟. هل بقي شيء من الاستقلال نتحدث عنه؟.

(23)

احتضان الحياة والتنمية في الرسالة الإسلامية

تلقى المختصون والمراقبون في العالم الإسلامي والعربي، قرار الكونغرس الأميركي (2006) الذي تحدث عن الإسلام كونه "من أعظم الديانات السماوية" بترحيب شديد، حيث لاحظ القرار أن المسلمين اليوم يشكلون أكثر من بليون ونصف البليون من سكان هذا العالم، كما أن القرار بشكله وبما احتواه من نصوص يتقارب مع الواقع، ويعد التشنج والتعصب اللذين ابتليت بهما العلاقة الغربية الإسلامية منذ ست سنوات بسبب أحداث 11 أيلول (سبتمبر). هذا القرار عقلائي من جانب المشرع الأميركي، كما أن استقباله من قبل الأوساط الإسلامية لفظاً على الأقل يشجع للحديث عن نقلة أخرى نقوم بها نحن المسلمون تجاه الحفاظ على رسالة ديننا الإسلامي الحنيف⁽¹⁾.

قبل الدخول في تفاصيل الخطوات التي يمكن أن تقوم بها المجتمعات الإسلامية من أجل تعزيز تلك الرؤية الإيجابية، لا بد من التذكير بقليل من الحقائق التي لم تعد سراً إلا على من لا يريد أن يرى.

(1) المؤسف ونتيجة لردة الفعل الغاضبة تحولت كل تقاليد الإسلام الحضارية العظيمة - لدى البعض - إلى نزق المعاندة، وتحولت بعض الممارسات من الاصول إلى الفروع مما اضر بسمعة المسلمين وعرض مصالحهم للخطر.

من تلك الحقائق أن العمل السياسي الإسلامي انتشر في الأوساط العربية والإسلامية منذ فترة زمنية بشكل واسع وملحوظ، فإذا أخذنا بلداً مثل تركيا وهي المثال المشهور في العمل السياسي الإسلامي الديمقراطي نكون قد أشرنا إلى شاهد واضح، إلا أن باكستان مثل آخر، فأقوى حزبين لهما أو لإسميهما علاقة بالإسلام هما "الرابطة الإسلامية" و"الجماعة الإسلامية". أما في إيران فليس لكاتب أن يؤكد على ما هو مؤكد بأن العمل السياسي في إيران، ظاهراً وباطناً اعتمد وما يزال على مقولات إسلامية وأسماء إسلامية، كالإشارة إلى ان الجمهورية هي "جمهورية إيران الإسلامية".

من جهة أخرى فإن وصول عدد من الأحزاب للمشاركة في الحكم أو البقاء في السلطة تحت هذا الشعار الإسلامي أو ذلك أصبحت أوضح من أن توضح، سواء في السودان أو مصر أو المغرب أو لبنان أو غيرها من البلدان العربية والإسلامية المختلفة. ومن الحقائق الأخرى أن المنظومة الاقتصادية التي لها علاقة بالإسلام مثل البنوك الإسلامية أو شركات التأمين الإسلامية وغيرها من المؤسسات تأخذ الصبغة الإسلامية في شعاراتها عدداً يتنامى ويتوسع أضعافاً.

الإشكالية التي يواجهها العمل الإسلامي السياسي وما يتفرع عنه أن لا مرجعية موحدة له، وقد ضج كثيرون بالشكوى من الانفلات في "الإفتاء" بعلم وبغير علم، حتى أصبح لدينا مفتون (تحت الطلب) وبمجرد إرسال رسالة تلفونية على رقم هاتف المفتي أو الحديث معه، تأتيك الفتوى قاطعة ونهائية في شؤون الدنيا والدين. وتضاربت الفتاوى في أرجاء عالمنا الإسلامي إلى حد التناقض، مما اضطر مؤسسة كالأزهر في مصر أو المؤسسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية إلى أن تتدخل لتنظيم هذه الفوضى والتي لا اعتقد أنها سوف

تنظّم في القريب العاجل. والسبب هذا الانفتاح الضخم على وسائل الإعلام والاتصال الحديثة وتدني الوعي.

الخطورة تكمن في المقاربة الدينية لموضوع هو في أصله سياسي، وهو الخطأ الذي وقع فيه كثيرون. ولتفسير القول السابق فإن الغرب عموماً قد خلط بشدة، وسأيره البعض منا، بين ما حدث في 11 أيلول 2001 كونه سياسياً وبين الدين الإسلامي، وهذا الخلط لم يأت عن سذاجة أو عن سبق قصد وترصد، بل كان من الطبيعي الخلط وقتها بين هذا وذاك، كون الخطاب الذي رافق تلك الهجمات ومهد لها من قبل لسنوات طويلة التبس مع الإسلام كدين وعقيدة، مما سهّل بعد ذلك على الطرفين (الطرف الإرهابي) و(الطرف الغربي) أن تختلط المفاهيم لديهما، ويؤسسا ردة فعلهما على فهم خاطئ جذرياً.

ولتفسير ما سبق دعونا نبتعد قليلاً عن الحدث ذاته كي نضرب مثلاً قريباً منه، ففي السنوات الأولى من القرن الماضي دخل شعب إيرلندا في صراع مع مستعمره البريطانيين، وتكونت حركة شعبية مقاومة ضمت الكثير من الكوادر الأيرلندية وشنّت تلك الحركة حرب تحرير أهلية على القوات البريطانية والمصالح البريطانية في الجزيرة الكبيرة إيرلندا. إلا أن الطرفين، توصلا في النهاية إلى حل وسط يتيح استقلالاً متدرجاً لمواطني إيرلندا بقيادة رؤوس المقاومة وقتها، وما أن وقع الاتفاق حتى انبرت فئة من المقاومة ترفض ذلك الاتفاق مما أدى إلى تحوّل الحرب التي كانت بين المستعمرين والمقاومين، إلى حرب بين المقاومين أنفسهم، وتقاتل الإخوة قتالاً مريراً في السنوات التي تلت حتى تضاءلت قوة المتشددين وخرجت جمهورية إيرلندا إلى الوجود.

مع بعض الفارق ما حصل في الشرق هو نسخة وان اختلفت في التفاصيل. فقد حارب "المجاهدون" مع الأميركيين في أفغانستان جنباً إلى

جنب، وبعد أن وضعت تلك الحرب أوزارها، انقسم الحلفاء السابقون إلى جسم كبير اعترف بأن الحرب انتهت والمهمة تحققت، فعاد البعض إلى أعمالهم اليومية، وآخرون قرروا أن يبحثوا عن حروب مماثلة. ذلك المسار أوصل البعض القليل إلى أحداث 11 ايلول وما تلاها من أحداث إرهابية في بعض الدول الإسلامية.

نعود من جديد إلى أصل عنوان هذا المقال وهو الإسلام التنموي، فقد ترك الأمر لغير أهله لتمثيل الإسلام والمسلمين في غياب واضح لرأي الغالبية المسلمة، حتى فاض الكيل. والمؤسف أن ترك الأمور كما هي ما يزال مستمراً إلى اليوم، إما لتفادي المشكلات التي يتوقعها البعض من إثارة هذا الموضوع، أو بسبب جهل ما يمكن أن تجره تلك الأفكار على العامة من الناس من نتائج سلبية. فمفتو الفضائيات تكاثروا حتى أصبح المراقب يعتقد بأن الموضوع هو (تجارة) لا أكثر، ويجرّفون الكلام عن مواضعه. في الوقت الذي نص القرآن الكريم على تحريم التجارة في كلماته ونصوصه. يقوم البعض عن جهل أو سوء طوية بانتقائية في النص ثم عزل النص القرآني عن أسباب نزوله ومن ثم تجريده عن غاياته الكبرى وقيمه الإنسانية المطلقة، وإطلاقه بغلو على عقول البسطاء على أنه نص مباشر. يتناسى هؤلاء القيم الكبرى للرسالة وفيها من النصوص الإنسانية المتسامحة، ما تعجز عن الوصول إلى قامته أي نصوص دينوية. هذه النصوص في التسامح والقبول بالآخر والحث على المكارم والعمران والاستعفاف والتساهل والتعاون ونبذ التعصب والإصلاح بين الناس والتواضع وحسن السلوك والرفق والإحسان وأداء الأمانة ونبذ التنازع وسلامة الطوية والاستقامة والعدالة والعفو عن الناس ودرء الفتنة وذم الكذب والنفاق والغلو والابتعاد عن التعميم واستباق الخيرات واحترام التملك وتعظيم احترام

الأسرة والوالدين والاعتراف بالشرائع الأخرى، هي من بين عشرات من القيم الإنسانية الرفيعة، التي يسميها اليوم علماء الاجتماع بالقيم المولدة للتنمية. هذه القيم تتغلب عليها لدى عقول البعض من المتصدرين قيم التخويف ونبذ الآخر والاحتراب، ويتوسع في استخدامها بانتقائية شديدة. والقيم الأخيرة هي مضادة للتنمية، في الوقت الذي تدفع القيم الكبرى الأساسية في الإسلام ومنها ما أشير إليه سابقاً إلى احتضان الحياة والسير في التنمية البشرية.

(24)

قرن عربي في التيه السياسي

قبل ما يزيد قليلاً على المائة عام، نشر فرح أنطون كتابه المعروف "يقظة العرب"⁽¹⁾، وتم النشر في فرنسا حيث لم يتسن للكاتب أن ينشر عربياً وقتها، وقامت الدنيا ولم تقعد في الأوساط العربية عند ذلك، لأن فرح أنطون طالب في ذلك الكتاب أن تستقل الدول العربية عن السلطة العثمانية، وتشكل دولة واحدة مستقلة! كسيت للكاتب صنوف من التهم، أقلها أنه يعمل بوجي من الاستخبارات الفرنسية! واليوم بعد مائة عام أو يزيد من نشر ذلك الكتاب، من الصعب على عاقل أن يتحدث بصورة المفرد عن البلدان العربية، بسبب تناقض مسيرتها تقريباً في كل شيء، والصرورة التي أصبحت عليها. قبل قرن من الزمان فقط كان الآباء يستهجنون حتى قيام دولة عربية موحدة، إلى أن أصبح الأمر شتاتاً ليس في كل دولة عربية حديثة، ولكن أيضاً في قطاعات اجتماعية عرقية وطائفية ومناطقية ودينية في تلك الدولة. لقد كان فرح أنطون مفرطاً كثيراً في تفاؤله الذي لم يكن له محل.

أصبح الخلاف في لبنان مثلاً على من يتحكم بهذا الحي أو ذلك من المدينة، وأصبح الخلاف في المدن الفلسطينية على من يتحكم بهذا

(1) صدر الكتاب أولاً في فرنسا بالفرنسية في مطلع القرن العشرين، ثم ترجم إلى العربية.

الشارع أو ذاك، أما الخلاف العراقي فقد أصبح على من يتحكم بهذا المنزل أو ذاك.

في قرن عربي واحد شهدنا كل هذا التشرذم إلى درجة قد لا يستطيع معها أحد أن يتكلم عن الوحدة الوطنية في البلد الواحد نفسه، فما بالك إذا استمر الأمر على ما هو عليه، ترى كم دولة عربية ستكون لدينا بعد مائة عام من الآن؟

علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية ذهب قبل سنوات إلى أميركا وظهر بزي صنعاني محلي فثار البعض في اليمن لأنه لم يظهر بزي جنوبي! السودان الذي تركه الانكليز موحداً، وكانت حفلة التسلم والتسليم في ذلك اليوم القدم من كانون الثاني (يناير)، يوم الاستقلال، على رأسها ثلاثة أشخاص، الحاكم البريطاني الذي يُعد للرحيل، ورئيس الحكومة السودانية، وثالثهم زعيم المعارضة، في احتفال مهيب، ظن البعض أن المعارضة جزء من التكوين القادم للدولة الوطنية! وانتهى السودان، ليس إلى تأكيد انفصال الجنوب عن الشمال، كما أصبح مؤكداً اليوم، ولكن أيضاً في خضم حروب أهلية بين المتماثلين أنفسهم لأسباب اقتصادية وسياسية لا تخفى على احد، أما الصومال فلا يستطيع مراقب أن يتابع بالواقع نفسه والسرعة الذي تتغير فيها التحالفات والخصومات، كل ذلك جعل من استنزاف الثروة سواء السودانية أو الصومالية القاعدة الأساس في حروب الإخوة.

ليست الجزائر بعيدة عن هذا التوجه الذي يؤدي إلى تفتيت الأوطان تحت شعارات شتى وإجراءات مختلفة، مناطقية وعرقية واقتصادية ولغوية. وحتى البلد الكبير مصر، انتقل من تعاقب الصليب والهلل في عام 1919 إلى المطالبة بأحزاب دينية، وتكفير المخالف.

ما بشر به فرح أنطون منذ قرن تقريباً أصبح فسيفسائياً لا يقدر حتى أن يصد عن نفسه وطريقة حياته وثوراته طموح الطامحين. هذا كله اظهر ميلاً مرضياً للتشديد على الهويات الفرعية في ما كان يعرف بالوطن الواحد الذي نتج عن تسويات الحرب العالمية الثانية في منطقتنا. يتحدث البعض اليوم عن حرب أهلية في العراق، ويتمنى بعض البسطاء والسذج في الفهم السياسي أن يعود العراق كما كان موحداً! وهو أمر لا يمكن أن يحدث. لقد تقرر تقسيم العراق عندما صوت العراقيون على الدستور القائم اليوم، فهذا الدستور المرعي حتى اليوم ولأجل قادم من الزمن يرسم الخطوط العريضة للتقسيم في العراق، ومن يقرأ نصوصه يتمن يعرف على وجه اليقين أنه لا يهدف إلى فيدرالية كما يعتقد البعض، بل في أفضل حالاته إلى كون فيدرالية تكون مكوناتها شبه مستقلة، وأصبح الحلم العراقي أن يحقق فيدرالية تقوم السلطة المركزية فيها بالأعمال الحيوية للدولة أمنية بعيدة التحقق.

الأمثلة التي سقتها تعبر عن فشل الدولة العربية، التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، في أن تقوم بواجبات الدولة الحديثة. اتخذ البعض من الشعارات زاداً لاستمرار حكم القمع، فلا حافظوا على الدولة ولا حققوا التنمية ولا ساهموا في التحرير.

المأساة أن الفكر المسؤول عن هزيمة الشعوب لنتائج كهذه لا يزال سائداً ويقوم أساساً على رفض المعروض الحالي في سبيل توقع حال أفضل، وينتهي الجميع بقبول أقل من الحد الأدنى المعروض.

والأمثلة كثيرة وصادمة. يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل إن الغرب عرض على جمال عبدالناصر كل المساعدات الممكنة، فقط اذا وصل إلى تسوية مع إسرائيل. الموضوع فيه تفاصيل كثيرة، ولكن ان قبلناه على علاقته، فبعد أربع حروب وفقدان مساحة من الأرض

العربية، أكبر من حجم إسرائيل التي كانت وقتها، توصل خلفاء عبد الناصر إلى التسوية، بثمن أكبر وبعد أن صرفت طاقات أضخم. وكذلك تكرر الأمر لدى "حماس" اليوم، فبعد رفض مبدئي للاعتراف بما وقعت عليه السلطة الفلسطينية من اتفاقات دولية، وبعد عشرات الضحايا من الفلسطينيين والحرب الأهلية التي بذرت بذرتها، تعود "حماس" من جديد لتقول إنها على استعداد لقبول كل ما اتفقت عليه المنظمة دولياً في الموضوع الفلسطيني. ويكاد الأمر أن يتكرر في أكثر من قضية عربية وأكثر من دولة. رفض المعروض الآن في مقابل قبوله بشروط اقسى في المستقبل!

يتكرر الأمر في لبنان، فبعد تحرير للأرض تكاتف فيه السياسي مع المقاوم في عام 2000 واستقطب السيد حسن نصرالله عقول وقلوب كثيرين خارج حزبه وطائفته، انتهى إلى أن أصبح بعيداً عن التحرير، بوجود قوات كثيفة للأمم المتحدة على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، وكان يواجه قراراً دولياً واحداً، فأصبح يواجه قرارين، وكان يظهر بين قومه فاختفى، وعلمنا التاريخ أنه عندما تختفي حركة سياسية تصبح أكثر راديكالية واقرب إلى الرفض المطلق، ويتحول شباب لبنان إلى عاطلين بعد توقف دورة الاقتصاد، وينضم كل فريق إلى فريقه استعداداً لحرب أهلية تقسم لبنان على صغره، وتترلق من سيء، وهو حرب طائفية بين المسيحيين والمسلمين في السبعينيات، على سوتها، إلى الأسوأ وهي حرب مذهبية بين المسلمين أنفسهم!

القرن الذي مر بين نشر كتاب فرح أنطون وبين اليوم، شهد الهوية الوطنية الواحدة التي طالب بها لكنها تحولت إلى هويات لبلدان مختلفة، ثم تحولت أو هي في سبيل التحول إلى هويات فرعية في داخل الجسم الوطني الواحد، تتقاذفها ايدولوجيا التبجيل وتسخير الدين

للسياسة، وسياسيون معصومون من الخطأ، وجمهور غارق في الخرافات
السياسية فيا له من قرن عربي!

(25)

سيدي الرئيس أهلا ولكن⁽¹⁾

السيد رئيس الولايات المتحدة، أهلا بك في الكويت ضيفا عزيزا على حكومتها وشعبها، فالكويت وأهلها ممتنون لموقف بلادك الشجاع الذي قررت فيه مؤسسات الدولة الأميركية، خوض حرب بالاشتراك مع أشقاء عرب وأصدقاء من العالم، من أجل إحقاق الحق، وتحرير الكويت من براثن نظام جائر. وهذا الشكر هو من طبيعتنا في الاعتراف والتقدير لكل الأعمال والمواقف التي وقفها الولايات المتحدة مع الكويت، ومع الحفاظ على الأمن في هذه المنطقة الإستراتيجية للاقتصاد العالمي.

والشكر في ثقافتنا سيدي الرئيس، يعني من ضمن ما يعني، أن يبذل المشكور جهده في مضاعفة العمل الإيجابي المشكور عنه، وهو ما سأتناوله في صلب هذه الرسالة.

نحن أصدقاء، يا سيادة الرئيس، والأصدقاء دائما يتوخون الصراحة في الحديث فيما بينهم من أجل المصلحة المشتركة، ونعرف أنك تحب حديث الصراحة لأنه الطريق الأسلم لمعرفة مكونات النفس.

تأتون، سيدي الرئيس، من ثقافة مختلفة، ثقافة أسس لها رجال كبار من الولايات الثلاث عشرة الذين قرروا في ذلك الزمن البعيد أن

(1) قام الرئيس السابق جورج بوش الابن بزيارة إلى الكويت ومنطقة الخليج في يناير 2008 (9 يناير) ورحب به الكاتب ضمن تطلعات العلاقات المتوازنة.

تستقل بلادهم عن الحكم البريطاني، مؤسسين للدولة وأن يصدروا الدستور الأميركي عام 1787، وهو أول دستور مكتوب، ومبني على احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، كما أتبعوه بقانون الحريات المكوّن من عشرة قوانين، أصبحت في صلب الممارسة السياسية في بلادكم المؤثرة على النطاق العالمي، وتسمى قوانين الحريات.

ثقافتنا وثقافتكم تختلفان في الكثير من الأمور، فنحن نقول في إن الاختلاف رحمة، وهو من طبيعة البشر. إلا أن الثقافتين، ثقافتنا وثقافتكم، تجلّان الحق وتحترمانه، خصوصاً عندما يظهر ويتجلى للعقلاء فيهبون للدفاع عنه.

من هذا المنظور، ربما سمعتم، سيدي الرئيس، وستسمعون مطالب كثيرة في زيارتكم لهذه المنطقة، منها طلب التهدئة مع الجارة إيران، لأن الضرر لو حصل فسوف يصيب الجميع، وسوف تسمعون أيضاً عن مطالبات بإطلاق أبناء عرب، ومنهم كويتيون، من سجن غوانتانامو، ونحن مع تلك المطالبة، وربما ستطالبون ونطالب نحن معكم أيضاً، بتجفيف منابع الإرهاب، إلا أن ذلك كله وغيره هو من المشكلات التي نواجهها، تشترك - إن لم يكن كلياً ففي هامش كبير منها- مع قضية لها علاقة بالحقوق الإنسانية، وأعني ما يجري على أرض فلسطين. وقد تسألون أو يتساءل من هم حولكم، عن علاقة كاتب كويتي يبعد مئات الأميال عن فلسطين بقضية كهذه؟! إنها العلاقة نفسها سيدي الرئيس، (وللتدليل فقط) التي تربط يهودياً في بروكلين ونيويورك، مع يهودي آخر في تل أبيب.

ما أعنيه هنا، أن الكثير من الظواهر السلبية من حولنا، ينبع أو يستند حقاً أو باطلاً إلى تلك القضية، كما أن بعض شبابنا اليوم في غوانتانامو، وقد خيل لهم أن ما قاموا به له علاقة بفلسطين، تماماً كما

يحدث في إيران، حيث يقولون هم أيضاً إن ما يقومون به له علاقة مباشرة بتلك القضية، والأمر عينه في العراق وفي أفغانستان وحتى باكستان، ولو تتبعتم جذور هذه المسألة فسترونها ممتدة إلى هناك إلى فلسطين، ذات الوجود المفتوح بجراحاته في الشخصية العربية وعلى أرضها.

وأستدرك فأقول: أنه لا يوجد عاقل يعتقد أيضاً، أن أوزار تلك القضية الأم كلها يجب أن توضع على عاتقكم، فقد فشلت جهود عربية بأكملها في التوافق العقلاي حول طرق حلها، وعليه ستظل هناك جهود عربية وفلسطينية يجب أن تبذل، إلا أن هذه القضية أصبحت كقميص عثمان، كل يدعي صلته بها، وأنه بسببها يقوم بما يقوم به من أعمال، من احتلال الكويت، حتى بناء مفاعل نووي في إيران. والحقيقة التي لا جدل فيها، أن تأثيرات تلك القضية على النفسية العربية لها فعل السحر، فالتغيرات التي حدثت في منطقتنا وعلى مدى ثلاثة أرباع القرن الفائت، جلّها إن لم يمكن كلّها، تمّ حقاً أو باطلاً، باسم فلسطين، ولا يزال الأمر كما هو عليه في هذا المضمار.. فلا لوم إذن على جمهورنا العربي والإسلامي، حين يتبع ذلك الصوت، لأن هذا الجمهور مشبع بإحساس بالظلم عظيم وعميق وقع على إخوانه.

أنتم تستطيعون، ولا شك، تقديم المساعدة في اقتلاع أسباب هذا النزاع، وهو أمر نعرف، وتعرفون، أنه ليس بسيطاً أو هيّن، إلا أن ثقل موقع بلادكم في العالم اليوم يستطيع أن يكون مؤثراً.

والأعظم من تشتيت الجهود، بسبب تلك القضية في منطقتنا، الفرص التي يمكن أن تضيع على أجيال كاملة، فإن الاستنزاف الذي تم في هذه المنطقة لموارد التنمية، والتي كان من المفروض أن تذهب للتعليم الجيد والحديث، والخدمات صحية فاعلة، وإقامة بنية تحتية، من

الرباط حتى مسقط، معظم تلك الموارد ومنها البشرية، ذهبت هباء في خضم هذا الصراع، فسُلبت الحريات، وأجهز على آلاف مؤلفة من المواطنين، وتعطلت التنمية بأشكالها كافة، واشتعلت حروب، وكل ذلك بسبب الشعارات التي أطلقت باسم فلسطين. ليس أكثر من ذلك، يحتاج الكاتب منا ليقول إنها قضية مركزية، ترتبط بشكل أو بآخر، بكثير من القضايا التي تشغل اهتمامكم أيها الرئيس.

إلا أن السداجة لا تأخذني أيضاً حد القول، بأن في حلها ستحل المشكلات كلها، ولكن أستطيع الجزم بأن فك عقدة هذه المعضلة المستعصية سوف يسهل كثيرا من فك عقد المشكلات الأخرى، أو على الأقل ينزع الذرائع المتداولة حولها هنا وهناك.

سيدي الرئيس: أهلاً بك ضيفاً عزيزاً في محطتك الثانية في كويت العرب، وطابت إقامتكم في بلدنا المضيف، واقبل تحياتي ووافر الاحترام.

رفع حجاب الأوهام عن حالة المرأة العربية

كثيرا ما تحدثنا عن المرأة العربية، وقد دجت فيها الكتب الكثيرة والمقالات المتعددة، ولكننا حتى الآن، كمجتمع عربي، لم نتوصل إلى تحديد دقيق لدور المرأة في المجتمع العربي ومستقبل هذا الدور، نسمع عن المرأة كأم وكزوجة وأخت، ونقرأ فيها أشعار المديح لهذه الأدوار، ونفرح كثيرا إن قلنا أنها تقلدت المناصب العليا، فأصبحت وزيرة أو سفيرة أو مديرة، ولكن الدور الاجتماعي لها حتى الآن لم يتساو في الواقع المعيش مع الرجل ومن حيث المكانة ومن حيث الدور، ونتحدث عن التقدم والعولة والوسائل الإعلامية المخترقة للمجتمعات والقارات واختزال العالم في قرية كونية، ولكننا لا نرى دورا جديدا للمرأة العربية في المجتمع كشريك أو مكافئ لزميلها الرجل، لا من حيث الوضع القانوني ولا من حيث القبول الاجتماعي، ولا من حيث الدور التنموي، ودون الحديث عن دور الشريك في التنمية، في شكله القانوني والاجتماعي للمرأة في المجتمعات العربية فإن ما نتحدث عنه تنمية وتطور لمجتمعنا هو حديث خرافة، أو على الأقل حديث مراوغة. إن قضية المرأة العربية تحتاج إلى إعمال لفكر حديث ومتطور ومبتكر، أكثر مما تحتاج إلى تكرار المقولات السابقة في التحرر والأنغلاق، تحتاج إلى نظرة موضوعية تلائم بين المطلوب والممكن، ولكن في سياق حضاري

يأخذ بما أخذ به العالم من حولنا. لقد تابعت المرأة خطى التطور في تاريخ المدنية الحديثة، ولازمت الرجل في جهاده الشاق نحو المدنية، فإن كان الرجل قد ضحى بالكثير من جهده العضلي والعقلي في بناء دعائم الحضارة التي نستمتع بها اليوم، والكشف عن بعض أسرار المجهول فيما حولنا، فقد ضحت المرأة بجهدها النفسي، فأعطت من روحها وعواطفها وإنفعالها ما قد يساوي أو يفوق ما قد أنفقه الرجل من جهد، لقد عانت المرأة من عنف الرجل وظلمه أحقاباً طويلة، لو قدرناها لفاقت تضحياتها في هذا المجال تضحية الرجل، ولولا فضل المرأة في العمل الشاق، وتدبير شؤون الأسرة، لتعذر على الرجل وحده أن يدب على الأرض ويكتشف أسرارها، ولقد عرفنا اليوم من تاريخ الجماعة الإنسانية الأولى أن الفلاحة واكتشاف النار، هما سببان أصيلان للحضارة الإنسانية، قد اكتشفا من قبل المرأة. الحوار حول حقوق المرأة في المجتمع العربي سرعان ما يتحول تكراراً إلى حوار أخلاقي، خوفاً على أخلاق المرأة من الفساد، هكذا يتصدى البعض للوقوف أمام الحقوق الطبيعية والإنسانية للمرأة العربية، في بعض مجتمعاتنا دخلت بعض الفئات في مقاومة شرسة ضد تعليم المرأة لأنها إن تعلمت - من وجهة نظرهم - وعرفت كيف تكتب، أمكن لها مراسلة الآخرين والاتصال بهم، هذه الحججة الساذجة من الخوف الوسواسي هي جزء من الخوف من التجديد، وقد سقطت هذه الحججة بمنطقتنا اليوم، ونحن في عصر الفضائيات والهواتف الدولية، وحتى الأنترنت، ويتسم بعض أبناء وبنات الجيل الجديد غير مصدق أن هذه الحججة كانت إحدى قلاع الدفاع التقليدي ضد تعليم المرأة. أما الحججة الثانية التي لا تبتعد عن الأولى خطأً فهي أن المرأة تتعرض إن عملت مع الرجل إلى خدش حياتها أو الأغواء من قبله،

ونجد أن ملايين النساء يعملن اليوم جنباً إلى جنب مع الرجل في المكتب والمصنع والمدرسة، ومع ذلك فإن الشطط قليل ولا يكاد يخلو منه مجتمع، مهما كانت القيود. والحياة الحديثة تجبر المجتمعات اليوم على التكيف معها، وهي حياة تبتعد كل يوم عن الكسل والدعة وتتطلب النشاط والمثابرة والمشاركة في مجالات التنمية المختلفة، ما يعوق المرأة العربية في المجتمع العربي ما زالت تقاوم مثل هذه التشريعات الحديثة وتحايل في تأخير أو حرمان المرأة من هذه التشريعات، إلا أن المشكلة الأهم هي أنه حتى في وجود التشريع فإن التطبيق ما زالت أمامه عقبات إجتماعية، وهنا الخطورة الكامنة، فإن يكون هناك تشريع ولا يكون هناك تنفيذ يعني أنه ليس هناك مجتمع دولة بالمعنى الحديث. إن الخطاب العام للمستقبل هو الخطاب الديمقراطي، والتي تسعى المجتمعات العربية في السنوات الأخيرة من القرن الذي ينقضي - رسمياً على الأقل - للحاق بهذا الخطاب ولو شكلياً، وتقديم تطبيقات مختلفة له منها: مساهمة المرأة في المجتمع كشريك، وبالتالي لا يمكن لهذه المجتمعات أن تتجاهل نصف المجتمع وهي تدعي الديمقراطية وتحاول تطبيقها، لقد سألت أحد كبار المسؤولين في برلمان عربي دخلت فيه المرأة مساهمة أخيراً: ماذا عن دورها داخل البرلمان؟ فأجاب وأحسبه صادقاً: إن المرأة دورها محدود جداً لأن الظروف الإجتماعية لا تسمح لها بأكثر من ذلك، وتلك هي إحدى القضايا الخاصة بالمرأة العربية، لأنها إن لم تحصل بعد على إعراف إجتماعي بدورها يبقى الإعراف القانوني، مهما أخذ من صيغ، شكلياً بحتاً، وأياً كانت زاوية النظر التي نرى منها تطور المرأة العربية سواء من منظور المجتمع السياسي أو المجتمع المدني، فإننا سوف نلاحظ أن هذا

التطور هو كمي مظهري لم يؤد بعد إلى تغيرات نوعية جوهرية، فالمرأة العربية الحضرية التي شاركت في مجال العمل بقوة التشريع لم يؤد خروجها إلى العمل إلى تحررها ثقافيا واجتماعيا وتحررها من عقلية الحصار، فلا تزال الثقافة السائدة هي ثقافة السيطرة للرجل في مقابل الخضوع للمرأة، وهي عاجزة في بعض الطبقات الاجتماعية - مهما تعلمت - حتى عن استخدام حقها وحريتها في إختيار شريك حياتها أو نوع عملها ناهيك عن القدرة على سفرها منفردة، وتعد التيارات الفكرية العربية تجاه الموقف من المرأة، وهو تعدد إن أحسنًا الظن به، ومن المفروض أن يقود إلى محصلة ما تفيد المرأة، إلا أن هذا التعدد لا يزال متحصنا خلف متاريس أيديولوجية عالية الجرس، بعض هذه التيارات يسعى جاهدا للإستجابة للتغيرات التي طرأت على المجتمع والحصول على المزيد من الحقوق والمكاسب للمرأة، ولكن هذه الطريقة من المكاسب تحسب لما يضيف إلى رصيده السياسي لا بتقديم نظرة إنسانية. حديثة للمرأة كعضو في المجتمع، وبعضها يريد أن يستمر الحال كما هو، ويدافع عن الوضع القائم بدفوعات أخلاقية واجتماعية، إلا أن جميع التيارات الفكرية العربية تعي بوضوح أهمية تجنيد المرأة للدفاع عن الأطروحات السياسية التي تراها مناسبة، وقد يكون بعضها مضادا لمصالح المرأة، كما تواجه هذه التيارات جميعاً مشكلة إستيراد القيم الأيديولوجية والثقافية في الحركة النسوية العربية ولا تجدد إلا في النادر من يدرس أزمة المرأة العربية من منطلق تراثي إجتماعي معاصر ومستنير، وليس بالضرورة أن ما خطته المرأة العربية إلى أن تحطوه، على الأقل في الشكل إن لم يكن في الجوهر.

وتؤكد أدبيات التنمية - من أي زاوية نظرت إليها - على أن أساس التنمية اليوم هو رأس المال الإجتماعي أي البشر وتتفاوت

التنظيمات الإجتماعية في العالم من حيث الشكل، فتعتبر اليابان مثلاً مجتمعاً يتميز بطابع المجتمعات التي تعمل طبقاً لمفهوم الجماعة، بينما تعتبر الولايات المتحدة على النقيض فهي إجتماعياً تعتبر رمزا للفردية والمبادرة، هذا الاختلاف يمكن الإشارة إلى عدد كبير من عناصره الأخرى، كالجمعيات التطوعية، ودور الدين في المجتمع، وشكل المؤسسات السياسية، ولكن تتشابه البلدان في نظرتها لرأس المال البشري الذي يعتبره الجميع محركاً للتنمية، وهذا الرأسمال لا يقتصر على الرجل بل هو من الاثنين معاً الرجل، والمرأة، بل إن دور المرأة يشكل الرافعة في التنمية الشاملة، فلا يخفى على عاقل أهمية وخطورة دور الأم في عملية التنشئة الإجتماعية، بسبب قربها من طفلها في السنين الأولى من عمره، ودلت الدراسات على أهمية التنشئة الإجتماعية في تشكيل السلوك الإجتماعي للفرد، وما صبيحة شخصية تاريخية مثل هتلر عندما إستغاث "بالأم الألمانية" إلا درجة من درجات تحفيز التشكيل الإجتماعي وإن كان سلبياً في تلك الحالة، وفي تاريخ الثقافات العالمية كما في تاريخ الثقافة العربية تأكيد لهذا الدور، فالقول المنسوب لنابليون (إن المرأة التي تمز المهدي بيمينها بينما تمز العالم بيسارها) أو قول حافظ إبراهيم في البيت الشعري المشهور: الأم مدرسة إذا أعدتها أعددت شعباً طيب الأعراق هو تحصيل لأهمية تعليم وتدريب وتحرير المرأة، ولكن ما يحتاج إلى مناقشة هو كيفية الإعداد ومحتواه، هل هو إعداد لحمل تبعات مجتمع حديث ومتطور أو هو إعداد لحمل الماضي كما هو أو تزيينه أو إعادة إنتاجه؟ ثم كيف يمكن أن نحول القيم المبتغاة من داخل الأسرة على إفتراض صلاح هذه القيم إلى المجتمع؟ إن من يدفع أكلاف غياب إجابات صحيحة على هذه التساؤلات هو أجيالنا القادمة، حيث أن إستمرارنا العيش في فجوة العوالم المتفارقة يشوه

مستقبلنا الذي نرجوه، فنحن لا نستطيع أن ننوب عن أي كان في عملية الموت الحضاري، وقد قال أحد الحكماء (ليس سبب مشاكلنا ما لا نعرف، إن سبب المشاكل هو ما نعرف ولم يحل بعد).

(27)

الجماعات الإسلامية بين قبول التعددية... ورفضها

أحد مكونات الحداثة التي تطبع الحياة المعاصرة قبول التعددية، والتعددية والواحدية في ثقافتنا العربية لها إشكال عميق، يضرب جذوره في تاريخنا القديم. حقيقة الأمر أن التعددية في الثقافات الأخرى لم تتجذر منذ وقت طويل، بل لازالت شبه الواحدية تطفو في الممارسات المختلفة في المجتمعات الحديثة، إلا أن هناك تياراً فكرياً واسعاً أصبح يقرون التحضر بقبول التعددية، لأنها صلب الاجتماع البشري، فقد قامت معظم الحروب بسبب واحد هو تأكيد الواحدية، العرقية أو الدينية أو القومية.

ليس بعيداً في التاريخ الفصل العنصري في بلد مثل الولايات المتحدة، فقد عانى ذوي البشرة الداكنة (من أصل إفريقي) معاناة بالغة السوء إبان التاريخ الحديث لهذه البلاد، وليس بعيداً عنا الفصل العنصري بين البيض والسود في جنوب إفريقيا، كما إن بلداً مثل "إسرائيل" يمارس العنصرية وعلى نحو عنيف ليس ضد العرب والمسلمين أصحاب الأرض فحسب، بل وحتى ضد اليهود الشرقيين (السافاردم). وقد يبدو في الظاهر أن المجتمعات الغربية اليوم قد تخلصت من الواحدية، أو ما يمكن أن يسمى اصطلاحاً (العنصرية) ولكن

الممارسات الواقعية تؤكد لنا بشواهد كثيرة أن العنصرية أو الواحدية لازالت تعيش في نفوس الناس، وتجري في الممارسة، وإن اختفت من كتب القوانين.

نبذ الآخر بسبب لونه أو جنسه أو دينه أو اسمه أو عرقه أو مذهبه، هو صورة من صور العنصرية، تقول في طياتها: إني أنا أحسن منك، أو أفضل منك، وأنت أدنى مني، في الوقت الذي أصبح مقبولا عقلا أن البشر سواسية.

من هنا جاءت فكرة التعددية كقاعدة إنسانية للتطور السلمي، فنحن كبشر متعدّدو الرغبات وألوان البشرة والثقافات والأسماء والأديان، وليس بالضرورة أن يعني هذا التعدد التفوق والتميز أو الدونية، وبمجرد أن تشعر ثقافة ما أنها متفوقة، يعني ذلك أنها تحمل حملا عنصريا.

مظاهر رفض التعددية

لعل أهم مظاهر رفض التعددية تتجلى في شكلها المرضي فيما حدث في الحادي عشر من سبتمبر 2001، ثم ما تلاه في مدينة لندن العاصمة البريطانية في السابع من شهر يوليو 2005.

نستطيع أن نُجرم ما وسعنا التجريم، وندين بكل اللغات ما حصل في هاتين الحادثتين، ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل أن من قام بالعمليتين وأمثالهما يتمتع بحس طاع من الأحادية، رغم أن إعدادهم لتنفيذ عملياتهم يضعهم في طائفة الأذكياء.

لقد أستطاعوا في العملية الأخيرة في لندن، أن يضلّلوا حتى سكوتلنديارد، الموصوف عملها الاستخباري، من بين أقوى مؤسسات الأمن في العالم بالدقة المتابعة، مع ذلك استطاع المنفذون أن يقتلوا عدداً

من المسافرين الأبرياء في مواصلات لندن تحت الأرض وفوق الأرض، ولم تكن لندن الأمنية بغافلة عن احتمال وقوع عمل مثل هذا منذ فترة طويلة، ولكنه وقع بسبب قبول التعددية في المجتمع البريطاني، الذي أتاح لعدد كبير من التجمعات أن يكون لها مريدون وتنتشر دعوتها في العلن. ولا نستطيع أن نتجاهل أيضاً أن الحدث وقع أثناء اجتماع قمة دولية للدول الثمان الأغنى في اسكتلندا في بريطانيا، ولم يكن المنفذون دون وعي بالتوقيت، فقد كان التوقيت بعد الانتخابات البريطانية، على عكس ما حدث في مدريد قبل عام تقريباً، فلو كان التنفيذ قبل وقت الانتخابات البريطانية لحاز حزب العمال أكثرية المقاعد في البرلمان، ذلك ينم عن معرفة دقيقة بأن الشعب البريطاني على عكس الشعب الإسباني، بعيد عن العاطفة المباشرة والسريعة، وهو شعب يقبل التعددية أكثر من غيره... فحسابات المنفذين تبدو أدق مما يتصور البعض، ولكنها حسابات رفض التعددية، وكرهه للآخر إلى حد القتل العشوائي. قبل لوم الآخر وتدقق سبل الإدانات العاطفية التي تعودنا عليها، كعرب، علينا أن نحاول التعرف على الأسباب التي تجعل من بعض الناس من يقوم بمثل هذا العمل، وهو قتل الأبرياء بدم بارد، سواء في الرياض أو في المغرب أو لندن أو نيويورك، إنهم كثر، ويبدو أن مصادر تمويلهم البشرية ليست بالقليلة، إلا أن دافعهم المشترك هو الاعتقاد بأن ما يؤمنون به هو الصحيح المطلق، والآخرون هم على خطأ مطلق، وهذه هي الواحدية التي أشرنا إليها.

فلم يعد سرا أنه منذ سنوات أصبحت أجهزة الأمن الغربية تفتح عيونها واسعة على كل شاردة وواردة قادمة من الشرق المنكوب، ولم يعد سرا أن (سمة الدخول) لبلدان أوروبا لم تعد سهلة أو ميسورة لأبناء الشرق الأوسط، كما أن ملفات سكوتلنديارد ليست مغلقة على

مفاهيم ومقولات تقليدية، بل هي مفتوحة على كل الاحتمالات، ولكن المتابعة الأمنية في بلدان كثيرة تؤمن بالتعددية، وبالرأي والرأي الآخر، ويترك مساحة للآخر المختلف للحركة، فهي لا تنفي الآخر أو تهمّشه.

لماذا حدث ما حدث؟

لا يستقيم التحليل إن تناسينا أن هناك في الإعلام العربي غير المنشور، وأقصد به إعلام الإشاعة وإعلام التحليلات غير المنشورة إلا في الإنترنت، موجة من التعاطف ملحوظة تأييداً لما حدث في نيويورك عام 2001 وأخيراً لما حدث في العاصمة البريطانية عام 2005، هذا التأييد أو الموافقة الضمنية منطلق من مقولة أن بريطانيا ومعها أمريكا، قامتتا وتقوما بإذلال العرب، بشكل مباشر في العراق، وبشكل غير مباشر عبر دعمهما سياسة الاحتلال والتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين.

والحقيقة تلك لها وجهان، وجه صحيح، وربما تعرفه بريطانيا أكثر من المسؤولين الأمريكيين، وهو أن الموضوع الفلسطيني موضوع مركزي في المعادلة التي تدفع إلى الإرهاب، أو هو ذريعة قوية، يمكن تسويقها في بلدان الشرق الأوسط للحشد والتجنيد، جراء ما يلاقه الفلسطينيون من ابتذال ومهانة، والثاني وإن اختلف حوله البعض، وأقصد الموضوع العراقي، لا زال يشكل هاجساً لدى كثيرين، أساسه غياب استراتيجية واضحة المعالم لما تريده كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية هناك.

العراق اليوم في شبه حرب أهلية، والعراق اليوم له حكومة انتقالية منتخبة أمام العالم، مع ذلك فإن الولايات المتحدة تصدر منها إشارات

متناقضة كل التناقض تجاه ما يحدث هناك. فتارة تقف بقوة خلف الحكومة المنتخبة وتؤيدها على نطاق عالمي، وتارة أخرى تفاوض (بعض القوى) خارج الحكومة، وهي ليست قوى معارضة بالمعنى التقليدي، بل لها علاقة بأحداث العنف والإرهاب المتفشية في العراق، وكثير منها قتل عشوائي، فلا الحكومة العراقية تعلم ما تريد دوائر الولايات المتحدة وبريطانيا على وجه التحديد، ولا أهل العنف في العراق يشيرون أنفسهم بقرب رحيل القوات الأميركية، علامة ذلك عندهم تفاوضها معهم، وهو دليل ضعف لا دليل قوة من وجهة نظرهم... هذا المشهد يترك كثيرين في العراق، وخارجه يضعون رهانهم في موقعين، الأول في راحلة القوة المسيطرة اليوم، والثاني في راحلة القوة التي يمكن أن تسود، وهي في هذه الحالة قوى المقاومة. إلا أن الاقتتال في العراق ينم عن ظاهرة عامة، وهي بغض التعددية، وفرض الأحادية. انتشار الإرهاب له خلطة متعددة المداخل، هو ليس فكرا محضا، بل فكرا معجوناً ببيئة سياسية واقتصادية، وغياب التصور الأوضح للسياسات الغربية في هذه المنطقة كان أحد العوامل المهمة لبيئة الإرهاب.

أما العامل الثاني في الخلطة، ولا أقول الأخير، فهو غياب استراتيجية للتطوير والتنمية في منطقتنا العربية. لخص السيد توني بلير رئيس الوزراء البريطاني الأسبق مواصفاتها مباشرة بعد الإعلان عن تفجيرات لندن في الأسبوع الأول من شهر يوليو 2005، فقد قال (إن ما حدث تم باسم الإسلام، الإسلام والمسلمون منه براء).

هذا التعبير يجب أن يوضع تحت المجهر، خاصة في ضوء ما يحدث في العراق، وخصوصاً على خلفية اغتيال السفير المصري الدكتور إيهاب الشريف بتهمة (الردة) وهو الرجل التقى، وفي ضوء

تصريحات أبو محمد المقدسي الذي أفرج عنه من السجن الأردني ليعاد إليه بعد أيام وعلى خلفية كل الأحداث في عشر السنوات الماضية على الأقل.

على الرغم مما استقر اليوم لدى كثيرين أن موضوع الدين لدى (الجهاديين) بكافة أطيافهم، ليس الخلاف فيه على محتوى العقيدة الإسلامية، ولكنه اختلاف في التفسير السياسي، فهم في ذلك مستخدمون لنصوص يكيّفونها على مرمى أهدافهم، ولكن الموضوع في صلبه هو (سياسي) بامتياز مغلف بنصوص دينية، ويحسن القول ابتداءً: إن أرقى أنواع التعددية هي القائمة على أساس ديني، والعكس صحيح أيضاً، فإن أسوأ أنواع الواحدية هي القائمة على أساس ديني أيضاً.

فالدين يمثل مخزوناً ثقافياً وإيديولوجية مشروعة لجماعات عديدة، وفي نهاية المطاف فإن الدين هو قوة توحيدية وتقسيمية في آن معا بحسب طرق تعامل كل جماعة مع نصوصه وتعاليمه، وهنا تظهر أهمية الفهم والتوظيف للنصوص في الدين... ومن جهة ثانية، فإن التعددية الدينية والإقرار بها هو المدخل المشروع لتحقيق أشكال التعددية الأخرى السياسية والاجتماعية والفكرية، والواحدية الدينية هي المدخل لتثبيت أشكال الواحدية الأخرى السياسية والفكرية والاجتماعية النابذة للآخر، ولا شك أن نتائج الواحدية المدمرة لا تقف عند حدود إلحاق الضرر بالجماعات الأخرى، بل تمتد آثارها المدمرة إلى الجماعة الواحدة التي ترى في نفسها (الفرقة الناجية) بحيث تنفر من أي فرص للتجديد والتطوير والنقد والتصحيح. تلك الواحدية المتمثلة في إرهاب المدنيين تعود على المسلمين كافة بأفدح النتائج، ويدفعون فيها أعلى الأثمان.

الإصلاح الديني هو قبول التعددية

إن تاريخ المذاهب الإسلامية يكشف أن كل المذاهب مرت بعمليات إصلاحية ومراجعة ونقد ذاتي، وهذا ينعكس في تباين الاجتهادات التي أدت في كثير من الأحيان لنشوب صراعات، فالاختلاف في تاريخ المسلمين بات هو القاعدة، وقد أحصى أبو الحسن الأشعري في كتابه (مقالات الإسلاميين) 300 مسألة اختلف فيها المسلمون. وما نشوء المذاهب إلا واحد من الأمثلة الواقعية لمركزية التعددية في الاجتماع الإنساني.

توظيف الدين كان له دور في فرض الأحادية لأسباب سياسية، وسيظل معنا كمسلمين لفترة قد تطول، والفروق بين المنتمين للعقيدة تكمن في البرامج المطروحة، من اعتدال يدعو إليه البعض، إلى غلو وتشدد يمارسه آخرون، والإشكالية التي طرحت نفسها على شريحة واسعة من المهتمين بالشأن العام العربي، هي أن تلك المساحة المشتركة بين (المؤمنين) و(المتشددين السياسيين) هي مساحة قبول الآخر. فهناك حركات إسلامية لها طابع سياسي (سلمي) يختلط فيها عدد من الدعاة السياسيين، سرعان ما يستفيدون من الأرضية الممهدة بعناية كي يجندوا بعض الشرائح، خاصة من الشباب، في مجال التشدد، ولعل المقابلة التلفزيونية الأخيرة مع أبي محمد المقدسي قد قدمت لنا صيرورة تكاد تكون متشابهة في تقلص مساحة التسامح والقبول بالآخر، فقد قدم في البرنامج بصفته (معتدل)، ثم تبين أن الفرق بينه وبين تلميذه الزرقاوي المتشدد هو فرق في الدرجة وليس فرقا في النوع، أي في برجة التسامح وليس في مبدأ قبول التسامح، وتكاد السيرة أن تكرر نفسها لدى الكثيرين. يتطور الرفض لدى الشاب من تجمعات في بر الكويت في الثمانينيات مختلطين بالمعتدلين! إلى دخول في دهاليز

التشدد شيئاً فشيئاً، إلى تجنيد يفضي إلى تطرف غاضب ثم اغتيايات عشوائية رفضاً للآخر.

الطلاق بين التدين والسياسة

ألم يحن الوقت للتيقن من أن (الأحزاب السياسية الإسلامية) هي أحزاب سياسية، إلا أنها دون استخدام غطاء الدين تفقد الجاذبية في التجنيد أو حتى القدرة عليه؟ فكل من تحزب تحت تلك الراية هو في الحقيقة يضر بجموع المسلمين، لأن السياسة متحركة ونسبية، والعقيدة ثابتة ومطلقة، ودليلنا على ذلك الانشقاقات والخلافات غير المتناهية، بين الرفاق في العمل السياسي الإسلامي، ولعل أكبر حزب سياسي إسلامي اليوم هو (الإسلاميون السياسيون السابقون) والسؤال الملح في هذا المقام، هو: هل خروج البعض من التنظيم هو خروج من الملة؟ ذلك سؤال جدير بالطرح لبيان الموقف السياسي من الموقف الإيماني.

فوهم بناء دولة إسلامية، تعيد ما كان، هو وهم موجود في عقول القوى غير الحديثة، لأن الدولة الإسلامية بهذا المعنى الوجداني لم توجد في التاريخ إلا في فترة قصيرة جداً، فالأجندة لدى الواهين والمؤهين بها هي أجندة سياسية، أفضل وصف إيجابياً لها أنها خيالية ومثالية، ربما عبثية إلى حد كبير، ولكنها بالتأكيد ترفض التعددية، التي هي صلب السياسة اليوم.

ما نواجهه هو أن هذه الأجندة (المكفرة) (الاعتزالية) هي شوكة المواجهة، أمام تشابك معقد من المشكلات التي ليس لها حل في الأفق، حتى الساعة، غير التنديد من جهة، والقتل من جهة أخرى، وبعض هذه الجماعات وإن امتلك الوسائل والعزم فقد افتقد التكتيك، وغابت عنه الرؤية، كما حدث في لندن نهاية الأسبوع الأول من يوليو 2005،

والتي كانت، أي لندن، حتى الأمس ملجأً معقولاً لمن يريد الفرار ليسلم
بجلده، إن هو أراد التعبير عن نفسه سلماً.

إن عدم قراءة الجماعات الكبرى للإسلام السياسي المتأنية للواقع
الموضوعي السياسي والاجتماعي المحلي والعالمي، وعدم تقديمها للبدائل
الواقعية التي تستوعب المكان وتعيش الزمان بكل متغيراته وتناقضاته، بما
فيها قبول التعددية، جعلها أسيرة إيديولوجية ضيقة، غرزت رجلها في
أماكن كثيرة، من أفغانستان إلى السودان، مروراً بعدد من المجتمعات
الإسلامية والعربية، سواء كانت في الحكم أو المعارضة، كما عرّضت
أطرافها للانخراط في دموية عبثية، تأتي بسوء العاقبة على كل معتنقي
الديانة السمحة، وبسبب طبيعة نشأة هذه الدعوات السياسية ذات
الطابع الديني في العصر الحديث، تحولت جهودها من جهود (إحياء)
كما يجب أن تكون، إلى جهود نكوص وعزل كما هي في الواقع،
واستنزفت طاقات لو أحسن توجيهها لكان حالنا أفضل، وهي
طاقات، لا ينقصها الذكاء، إنما تفتقد إلى العقلانية التي تقبل التعددية.

(28)

نوبل: توق عالمي للسلام

حيثيات اللجنة النرويجية لجائزة نوبل للسلام التي منحت جائزتها لعام 2009 إلى الرئيس الأميركي باراك أوباما، أظهرت مدى توق عالمنا إلى السلام والأمن. فبعد أقل من عام على تسلّم الرئيس الجديد سدة الحكم استطاعت اللجنة العالمية أن تتبين توجهات رئيس أكبر دولة في عالمنا اليوم، وإصراره على السلام في مناطق العالم المختلفة. وعادة مثل هذه المدة من الحكم لا تبين التوجّه العام لأي إدارة سياسية، خاصة إذا كانت هذه الإدارة تواجه من العوائق السياسية أكثر مما تتمتع به من التسهيلات.

منح الجائزة بحد ذاته يعني أن العالم يرغب في أن يستمر الرئيس الجديد في هذا الطريق الصعب، طريق الحثّ على التفاوض في القضايا الصعبة والشائكة. سلسلة الإنجازات للرئيس الأميركي طويلة، إلا أنها إنجازات في الرؤى والتصور، وكثير منها لم يتحقق على الأرض. الجائزة تقول للرئيس: أنت في الطريق الصحيح فسرّ إلى نهايته، إن كانت البشرية قد تعلمت شيئاً من أخطائها. أطلق أوباما في الأسابيع الأولى بعد تولّيه الرئاسة عدداً من المبادرات، كان بعضها تحقيقاً لما وعد به الناخب الأميركي، مثل سحب القوات الأميركية من العراق، وإغلاق معتقل غوانتانامو، وبعضها الآخر كان تصوراً في ذهنه أطلقه من خلال مبعوثين كبار يمثلونه إلى مناطق العالم المضطربة، ومنها منطقتنا التي تعج

بالصرعات المختلفة من أفغانستان حتى فلسطين، مروراً بكل هذا الإقليم الساخن. حديث أوباما إلى المسلمين والعرب في القاهرة كان إحدى الإشارات المهمة التي لاحظتها لجنة نوبل للسلام فوهت بأهميتها، وهي إشارة إلى ما تحمله هذه المنطقة من احتمالات للسلام أو الحرب. التفاوض هو طريق حلّ التناقض والاختلاف، وليس الصراع أو الحرب، تلك هي قاعدة الدبلوماسية الأوبامية، وهي بشرى للإنسانية بأنه أخيراً صارت هناك قناعة بأن التفاوض والحلول الوسط توتي ثماراً أكبر وأهم من الحروب. لعلنا في هذا المقام أيضاً نذكر مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي عضّ على السواجد، وقدم مبادرة في قمة الكويت الاقتصادية، جوهرها البعد عن الصراع الساخن والتوجّه إلى البحث عن الحلول الوسط المحتملة، وهي في الحقيقة بحث إيجابى وجميل في النفس البشرية. وهذا هو صلب السياسة التي تبناها سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، امير الكويت، في كل تاريخه الدبلوماسي المليء بالسعي إلى الوفاق العربي والإقليمي.

اختيار أوباما للجائزة العالمية للسلام هو اختيار منهج سياسي يُراد ترسيخه، وهي أول الطريق لتشجيع سلوكيات وقيم إنسانية في العلاقات الدولية... الطريف أن اللجنة في نهاية إشادتها بتوجهات الرئيس الأميركي اقتطعت جزءاً من قوله: "إنه آن الأوان لكل فرد منا أن يتحمل قسطه من المسؤولية في الردّ الشامل على التحديات العالمية"... إنها جائزة رمزية تجعل العالم يتذكر أن السلام والتفاوض في عصر الدمار الشامل هو الأقرب إلى العقل والمصلحة من النبذ والإكراه والتدمير.

العالم يبحث عن سلام والحروب تتزايد والدمار يعم، ومع ذلك لا زال الأمل ان يتغلب العقل على العاطفة ورغبة التعايش على غزية الاقتال.

(29)

الرؤية والفرية، إيران والعالم

نحن في عصر الجمهور، إما أن تقوده النخبة وإما أن تنقاد له... أكبر بلاد من حولنا يقودها الجمهور هي إيران، وبالرغم من الحكمة الفارسية والثقافة الزرادشتية التي تأصلت مع مرور آلاف السنين، والتي قادت فارس التاريخية للتكيف بنجاح مع المتغيرات العديدة التي مرت بها، فإن إيران اليوم تكاد ترتكب نفس الخطأ الذي قام به صدام حسين، مع فارق الزمن. من دون الدخول في التفاصيل الجانبية، فالإيرانيون من المفروض أن يكونوا أكثر ذكاء وأكثر ديمقراطية من حكم الرجل الواحد الذي تجسد في الحكم السابق في بغداد، وألا يقعوا في نفس الفخ الذي وقع فيه من ركب مركب الرعونة والتعنت والمكابرة. ما يلاحظه المراقب أن طريق صدام حسين الذي قاده إلى التهلكة، وقاد شعب العراق إلى التمزق، يكاد يتكرر من جديد في إيران. فالصراع مع القوى الغربية يكاد ينحصر بين نظريتين؛ الأولى: إصرار الحكم في إيران على الذهاب إلى آخر الطريق في الموضوع النووي بعيداً عن أي رقابة، ومن دون فرصة متاحة لمؤسسة دولية مستقلة تؤكد أن المشروع سلمي لا عسكري كما يشتهي الإيرانيون إعلانه، والثانية: معاكسة، وهي إصرار الغرب على وقف ما يعتقد أنه برنامج عسكري نووي إيراني. بين هذين المنطقتين المتعارضتين يقف الحكم الإيراني اليوم، ويحشد الطرف الدولي كل إمكاناته المخابراتية

والإعلامية للتسويق لنظريته. وعلى طريقة تصرف الحكم في إيران سيتحقق؛ إما سيناريو صدام حسين، وإما الخروج من دائرة الشبهة إلى دائرة اليقين السلمي. تقول المصادر الإيرانية إن اتهامها ببرنامج عسكري هو فرية، ولكنها لا تقدم رؤية يقبلها العالم الغربي للتحقق من أن الاتهامات باطلة، مع تزايد حجم الشكوك إثر التصريحات الرسمية التي تمالي العامة الإيرانية ولا تلتفت إلى هموم النخب الحاكمة الدولية بإشارات غير منضبطة وغير دبلوماسية، في باطنها التهديد، ذلك بالضبط ما وقع فيه صدام حسين. المعارضة الإيرانية التي ينتظم في صفوفها رجال أكثر حنكة ودراية في التعامل مع الغرب، وأكثر حذقا في استخدام الدبلوماسية، لا يجدون آذانا صاغية في زحمة الجمهور المتحمس في المدن الإيرانية، بل هم يُحَبَّبون الاشتراك والتشاور في القضية برمتها، على الرغم من أن كثيرا منهم تسلّم مسؤوليات كبيرة في السابق. التقط نجاد مؤحراً مؤشرات الاتفاق الروسي - الأميركي بالتخلّي عن نشر الصواريخ بعيدة المدى في بعض دول أوروبا الشرقية السابقة، على أنها طعم أميركي للروس لجلبهم إلى موقع أقرب في الموضوع النووي الإيراني، إلا أن تلك اللقطة لم يتبعها عمل سياسي حصيف في اجتماعات الأمم المتحدة، وقد تبين أن السيد نجاد ومستشاريه يخاطبون الجمهور الإيراني المتحمس من منبر الأمم المتحدة، إلا أن العالم لا يريد أن يسمع من السيد نجاد نفس أقواله في طهران، هناك يخاطب جمهورا متحمسا، أما في مبنى الأمم المتحدة فالجمهور أكثر قدرة على تمييز القول والأخذ بالأحوط تجاهه، لذلك غادر قاعة الجمعية العامة، والسيد نجاد يخطب، كثير من المندوبين، ولعل في ذلك إشارة لما قد قرر العالم أن يفعل في القضية النووية الإيرانية في الاجتماعات التي سوف تعقد لاحقا. الإيرانيون أكثر ذكاء من طغمة

صدام حسين، وما لديهم من حوار داخلي، حتى وإن كان محدودا، قد يتيح هامشا لتعدد الرؤى في موضوع بالغ الحساسية، كما أن السياسة بشكل عام تحتل عدداً من الاجتهادات، حيث لا يستطيع أحد أن يجزم أي الاحتمالات أصلح، حتى تظهر النتائج، وهي نتائج عادة ما تكون متأخرة، وتظهر بعد أن يقع الفأس في الرأس، كما يقال. لذلك فإن سياسة أحمددي نجاد تعارضها سياسة الإصلاحيين تجاه الموضوع السنوي، فالأخرون ينظرون إلى مصالح إيران ما بعد النووي، والحكم الإيراني يعتبر المعركة شخصية وفاصلة، الاثنان متفقان على أهمية الطاقة النووية لإيران، على الأقل في الجانب السلمي منها والجانب التقني العلمي، إلا أن الخلاف هو في طريقة تسويق ما تصبو إليه إيران للعالم. العالم مرعوب من احتمال وصول إيران إلى قوة نووية عسكرية، والرعب قائم أساسا على قاعدة التصريحات السلبية التي تقول بها القيادة الإيرانية السياسية تجاه عدد من القضايا الإقليمية والدولية. ركوب قطار الممانعة والتسويف والضبابية المتعمدة تجاه أهداف البرنامج النووي الإيراني، تحت مظلة إرضاء الجمهور، لن يزيد الموقف العالمي إلا تصلبا. بعد أيام قليلة سوف يلتقي المفاوض الإيراني المفاوضين الأوروبيين.. لا أريد أن أقول إن الليلة تشبه البارحة في لقاءات المفتشين الدوليين في العراق، إلا أن هناك شباها قريبا، فركوب ذلك القطار المتحدي قد يؤدي إلى نفس النتائج، وخاصة بعد أن تراصت صفوف الدول الكبرى وأصبحت قسرية من نفس الموقف السياسي المعارض أو المشكك في الجهود الإيرانية النووية. هل إيران في مأزق أو أنها أمام فرصة تاريخية؟ أعتقد أن البابين مفتوحان على مصراعيهما، المأزق والفرصة؛ فالفرصة أمام إيران واسعة إن هي قررت أن تتلاءم مع الموقف لجلب المصالح وتقليل المضار، وعليها أن تقدم رؤية في هذا الاتجاه، فيها من الشفافية

وحتى المسايرة، ما يخفف الاحتقان ويطمئن الجانب العالمي إلى أن ما تتخذه من سياسات لا يتعارض مع ما تعلنه من أهداف. أما التصلب في المواقف، فإن الأقرب إلى التوقع إصدار سلسلة من قرارات دولية تشدّد الحصار على إيران، وهو حصار سيكون أشد قسوة وأكثر تضيقاً مما قبل، وهو حصار دولي قد يفاقم في النهاية الأزمة الداخلية المحتدمة في إيران، والتي تضيق معها الحكمة الفارسية المعهودة، خاصة في ضوء ما عرف أن اثنين من كل ثلاثة مشاريع حصار دولي بعد الحرب العالمية انتهيا بحرب ساخنة.

(30)

حتى لو كان غير فاروق

مؤسف للعرب ولثقافة العربية أن يخسر فاروق حسني والدولة المصرية كفاحهما للوصول إلى رأس منظمة اليونسكو. العرب خسروا أكثر من مرة محاولاتهم احتلال هذا الموقع الدولي المهم. أخذ على فاروق حسني، كما نعرف اليوم، تصريحه الشهير حول "حرق الكتب"، إلا أن ذلك كان ذريعة لا أكثر، استُخدمت من أجل منع فاروق حسني من الوصول إلى دفة المنظمة التي تهتم بالثقافة العالمية، واستُخدمت بلؤم كبير. لكن حتى لو تقدم من العرب غير فاروق حسني لبحث له عن حجج كثيرة أخرى لتعطيل وصوله. ترى ما الدرس أو الدروس المستفادة من كل ذلك؟ بدلاً من البحث عن كبش فداء في (موقف الآخر المعادي) علينا أن نبحث في أنفسنا ونستكشف القصور الذي وقعنا فيه، ونقع فيه مرارا. لديّ حزمة من مظاهر القصور، لا أدعي أنها هي الجازمة، كما لا أدعي أن عناصر (المواقف المضادة) هي عناصر قليلة القيمة، إلا أن نقد الذات في هذا المقام أمر يحتمه العقل كما يحتمه التخطيط إلى معركة قادمة للعرب في هذه المؤسسة الدولية. لعل أول ما نلاحظ أن العرب بعمومهم غير مهتمين بنشاط هذه المؤسسة الثقافية الدولية، فهم يرسلون إليها، في الأغلب الأعم، مندوبين على قائمة الموظفين أو قائمة السياسيين المراد إبعادهم، ونادرا ما يُرسل إليها، كممثلين، أشخاص لهم دراية بالجوانب الثلاثة: السياسة، والثقافة، والمعرفة بلغة أهل المنظمة (الفرنسية)

معرفة دقيقة، إلى جانب لغات أخرى كالإنجليزية. في مثل هذه الحال كيف يمكن لهذا الموظف أن يسلك أمام حيتان هذه المنظمة الكبرى، غير كتابة التقارير وحضور حفلات الكوكتيل! هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الدول ذات التأثير الأكبر، وأعني بها هنا الدول الصناعية الغربية، لا ترغب في أن يكون على رأس المؤسسة الدولية للثقافة من يأتي من بلاد قد تكون غير حاملة لثلاثية: الاقتصاد الحر، تداول السلطة، نسبة عالية من حقوق الإنسان. بصرف النظر عن التبريرات التي نسوقها نحن فيما بيننا كي نقنع النفس بأن تلك (شعارات) للاستهلاك، فهناك مراقبة شعبية واسعة لهذه الحكومات في قضايا تمم الثقافة، قد تتجاوز تلك الحكومات الشروط الثلاثة في القضايا الاقتصادية والسياسية، وتتنازل عن بعض الشعارات عندما تلوح مصالح كبرى تريد تحقيقها، أما في المجال الثقافي فهي لا تستطيع الحراك إلا في حدود ما يسمح لها الفضاء الثقافي في بلادها، وهو فضاء شديد الحساسية للحريات العامة وإطلاق حرية التفكير والقول، ومكاسب إرضاء هذا الجمهور الثقافي أكبر بكثير من مكاسب رضا حكومة أو حكومات صديقة، هذا ما يفسر الموقف الأميركي من بين دول أخرى غربية، فحتى تحت القيادة الجديدة الأوبامية، دأبت الدبلوماسية الأميركية على التبشير بعدم الرضا عن المرشح المصري/العربي، تارة خلف ستار من تقديم مرشحين آخرين ينافسونه، وتارة أخرى بالحث مباشرة على عدم انتخاب المرشح المصري/العربي (في هذه الحالة فاروق حسني)، بل وصل الأمر إلى أن أشارت بعض الدول الغربية بطرف خفي إلى دول عربية لتقديم مرشحين منافسين!

على الرغم من أن اليونسكو (كمؤسسة) تحظى بالكثير من الرعاية العربية، فهناك جوائز مخصصة من دول أو أفراد عرب ميسورين

لهذا النشاط أو ذاك، وفي حسيبة صغيرة فإن دول الخليج العربي تستقبل دولاراً واحداً كمساعدات فنية من اليونسكو، في مقابل كل ثلاثة دولارات دعم لهذه المؤسسة، ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كما أن المفارقة الأخرى أن هناك عدداً كبيراً من الفنين العرب يشكلون لحمة الخبراء الدوليين في هذه المؤسسة. كتب على مدخل اليونسكو في باريس، تيمناً، عبارة تقول: "إن السلام يبدأ في العقول، كما هي الحرب تبدأ في العقول"، وإن لم نحكم العقل في معارك كسب المقعد الأول للعرب فإن الخسارة العربية سوف تستمر.

كسب المقعد الأول يبدأ بتقديم مرشح؛ أولاً يعمل العرب جميعاً منذ نهاية التصويت الحالي على الدعوة له، ويأتي من دولة أقرب ما تكون من الشروط الثلاثة التي أشرت إليها في السابق، وأيضاً يكون هو شخصية ثقافية بارزة، له تاريخ شخصي إيجابي في هذا المقام، وملم بلغة الحضارة الحديثة. نحاول باختصار حصر الإجابات بأسلوب معاصر وحديث فيما يخص المشكلات التي تواجهنا، بدلاً من البحث عن إجابات قديمة والتمرغ في لغة المؤامرة ولعنها.

(31)

الأعمدة السبعة في خطاب اوباما

لم يمض على تسلمه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، القوة العظمى في العالم، ستة أشهر، حتى جاء باراك أوباما إلى الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بخطاب جديد⁽¹⁾، تلقاه بعض المتطرفين، حتى قبل تلاوته ومعرفة ما يحتويه، بعدائية شديدة، وبتشكيك من مراقبين، بعضهم غربيون مستشرقون، بينما انتظر الآخرون حتى يعرفوا ما جاء به الرئيس الجديد، وقد كان جديداً بالفعل. براءة متأنية لمحتوى الخطاب، من الرجاحة القول إنه عقلائي ومتوازن، قرر أنه لا يجوز تحديد العلاقة بين المسلمين وأميركا من منظور الاختلاف، بل سعى إلى تلمس العوامل المشتركة من القيم الإنسانية بين الطرفين والبناء عليها، فهناك قيم مشتركة يقرّ بها كل ذي عقل، كما أقر الرئيس بأن أي تغيير لا يمكن أن ينتج من خطاب، فمثل سياسة أميركا، كما قال أوباما في خطابه إلى الجنود الأميركيين في العراق قبل أشهر، كمثال باخرة ضخمة، من الصعب تغيير مسارها إلا بعد وقت وجهد؛ ذلك قول، إلى جانب كونه منطقياً، فهو واقعي. القضايا التي لمسها الخطاب سبع رئيسية، إلا أن تسلسلها في الخطاب له معنى الأولوية في ذهن الرئيس

(1) في 4 يونيو 2009لقى السيد باراك اوباما خطابه التاريخي في حرم جامعة القاهرة، وترجم الخطاب التاريخي إلى 13 لغة. نص الخطاب موجود على الشبكة الدولية.

متعدد الخلفية الحضارية. القضايا السبع هي: التطرف، فلسطين، السلاح النووي، الديمقراطية، المرأة، الحرية الدينية والتسامح الديني، ثم التنمية الاقتصادية. ومع هذه القضايا قضايا أخرى جانبية جاء عليها الخطاب، إلا أن الملاحظ أن القضايا السبع الكبرى نظر إليها الرئيس الأميركي نظرة متوازنة، وفي بعضها خرج عن المؤلف في الموقف الأميركي التقليدي، لبدء خطاب جديد في السياسة الخارجية. في موضوع التطرف، كان حازماً وواضحاً في أن التطرف الذي يقود إلى سفك دماء الأبرياء مرفوض ومحارب من قبل الإدارة الأميركية الجديدة كما القديمة، ومن هنا دعا الفلسطينيين إلى الاقتداء بتجربة نضال السود السلمي في الولايات المتحدة لنيل حقوقهم. كما اعترف أوباما، وهو ربما يحدث لأول مرة من قيادة أميركية عليا، بالمعاناة الإنسانية التي يحملها الفلسطينيون على كاهلهم بسبب الاحتلال. كما تلمس موضوع الديمقراطية باحتراف كبير، فهو ضد فرض أي نظام سياسي على أي شعب، ولكنه في المقابل مع الحريات والشفافية وحكم القانون والالتزام بالعدل. ويمثل هذا التوازن اقترب من الموضوع النووي، فهو مع حق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وضد التسلح العسكري النووي بالطلق وللجميع. بعض ما جاء به أوباما إلى القاهرة والعالمين العربي والإسلامي تمتد جذوره إلى الإدارات السابقة، لكنه أضفى عليه بعدا ذاتيا بسبب الكاريزما الشخصية التي يتحلى بها، لكونه أسود، وابن رجل مسلم، وعاش في مناطق مختلفة من العالم، خبر من خلالها قيمة التنوع وضرورة التعايش.

اللافت ملاحظة الخلط في الخطاب بين "الإسلام والمسلمين" من جهة، ومقارنتهم بأميركا الدولة من جهة ثانية، فهو ابتعد عن الحديث عن "المسلمين"، ولكنه تحدث عن "الإسلام"، وكان أفضل لو كانت

المقارنة بين متماثلين، الشعب الأمريكي والشعوب المسلمة. هذا الخلط سوف يبقى معنا لفترة طويلة بسبب التاريخ السلبي الذي خبرناه في السنوات الأخيرة من جهة، وتشابك المفاهيم في وسائل الإعلام من جهة أخرى. اللافت أكثر في خطاب الرئيس الأمريكي هو المحور السابع؛ التنمية الاقتصادية وتوسيع الفرص، فهذا المحور مستقبلي، في حين إن معظم المحاور السابقة لها نكهة تاريخية. في هذا المحور يتبين مشروع الشراكة الذي يعرضه الرئيس أوباما، وهي شراكة لا بد لها، حتى تنجح، من شركاء فعالين، ولكي يقرب الموضوع، أشار أوباما في هذا الصدد إلى أن كوريا واليابان تقدّمتا دون أن تخسرا تراثهما، كما أن الحداثة وثورة الاتصالات قرّبتا العالم كما لم يكن قريبا من بعضه قط، هذا التقارب يحتاج إلى تعاون، فمن يصبّ بالإنفلونزا القاتلة في مكان يمكن أن ينقلها إلى مكان آخر بعيد، وعند سقوط نظام مالي في موقع فإن نتائجه السلبية تسري إلى أقصى الأرض. أمثلة أخرى تقول باختصار إن العالم أصبح صغيراً ومتداخلا، ولا مفرّ من التعاون والمشاركة؛ تلك هي الرسالة التي تحتاج إلى شريك.

(32)

الحروب البديلة

تصاب الدول والمجتمعات أحياناً بما يصاب به الأفراد، فمن حرق الكنائس إلى تدمير المساجد، وأخيراً إلى تدمير مرقد الإمام علي بن محمد الهادي والإمام الحسن بن علي العسكري في سامراء العراق⁽¹⁾، وردة الفعل (ربما العشوائية والمنتظرة في آن) بالتدمير والاعتداء على مساجد السنة في بعض مناطق العراق، فيما عرف بتعبير جديد هي "حرب المساجد" بعد حرب المخيمات وحرب الفنادق، وقبل ذلك "حرب الكاريكاتير" التي لم تنته ذيوها بعد. خلف ذلك التدمير الآثم هناك الرغبة الدفينة في إشعال حروب بديلة هي "حروب الرموز". حرب الرموز هي حرب مُجهّلة، تستفيد من كمية الجهل المتفشي بين ظهرانينا كي تُوّي أكلها في المجتمع، وتشكل الشرر في ثنايا حطب جاف قابل للاشتعال نتيجة غياب الوعي والعقل معاً. ولعل التحليلات المصاحبة لما حدث أخيراً في العراق، يمكن أن تقودنا إلى بعض الفهم في حروب الرموز. فقد قال البعض أنها من فعل المتعصبين والمتشددين أصحاب الفكر التكفيري الدخلاء، وقال آخرون أنها من صنع وتخطيط بعض المتعصبين من أهل المذهب الشيعي نفسه لاستخدامها كتبرير لعزل أهل السنة أكثر وأكثر من الحياة السياسية، أما المدمنون على كره أميركا فسارعوا ولم يرف لهم جفن إلى اتهام الولايات المتحدة بهذا

(1) تم تفجير منارتي المرقد في 13 مايو 2007.

الفعل الشنيع من أجل خلق فتنة طائفية. البعض لم يستثنِ إيران أيضاً بسبب حاجتها إلى صرف النظر، ولو مؤقتاً، عن قضية الحصول على القدرة التقنية النووية التي باتت شغل العالم وهاجس الناس في الأشهر والأسابيع الماضية. لن يعرف أحد على وجه اليقين من فعل هذه الفعلة الشنعاء في سامراء ولأي غرض قام بها وما يريد أن يصل إليه؟ وأخذاً بالوضع الأمني العراقي القائم والمضطرب، لن تجد أية مؤسسة أو سلطة تحقيق أو إدارة خيطاً ولو رفيعاً ليدل إلى الفاعل أو الفاعلين الحقيقيين، فهم كثر أو قد يكونون كثرًا، ولكل منهم أهدافه الخاصة. إلا أن الفاعل أو الفعلة أرادوا أن يستثمروا وضعا متفجراً في العراق، وأن يصدّروا هذا الوضع إلى الجيران أيضاً، مستفيدين من تراكم الجهل والاستثمار السياسي معاً. الظاهرة لها تبعاتها التي يمكن ملاحظة بعض مظاهرها، فقد عمّت كثير من العواصم العربية تظاهرات احتجاج مستنكرة ما حدث، بما فيها سامراء المدينة المنكوبة وغيرها أيضاً من مدن العرب، إلا أن الملاحظ أن الأعلام التي رفعت في هذه الحشود، إذا تجاوزت الشعارات، لم تكن أعلاماً وطنية. الأعلام الوطنية اختفت، وظهرت الأعلام الحزبية بدلاً منها. وهي ملاحظة تقول لنا بتراجع الإحساس الوطني الموحد، إلى الإحساس الطائفي الموجس خيفة من الآخر (المواطن) وعدم ثقة بالوطن وبمؤسساته، ليس في العراق وحده، بل في عدد من عواصمنا. يكفي مثل هذا الشعور لنرى أن هناك احتمال لحروب بديلة في منطقتنا، بدلاً من حروب قائمة. أو إضافة لها، خصوصاً إذا أضفنا إلى ظاهرة الأعلام، ظاهرة علنية بتراشق الاتهامات بين القوى القوية المختلفة كل يتهم الآخر، أو يجير الحدث باتجاه خصمه السياسي، بعدها نكون قد حصلنا على وصفة جاهزة للحروب البديلة الممزقة للنسيج الوطني. لكن لماذا حروب بديلة؟ وبديلة من ماذا؟

هناك عدد من الأسباب، وأصل تلك الأسباب هو تفعيل القاعدة القائلة "أن القضايا الياثسة تستدعي في بعض الأحيان علاجات ياثسة"، واذا نظرنا حولنا نرى أن عدداً من الدول والقوى يجد نفسه دولياً وإقليمياً في أوضاع ياثسة. وهي دول محيطة بالعراق، ومن أجل أن ينشغل كل بما لديه في الداخل، فإن انقسام الوطن الواحد إلى شطايا، ففوية وطائفية ورمما قبلية وعرقية ومناطقية. ويرى بعض هذه القوى الياثسة أنه توريط حقيقي للقوى الدولية خصوصاً الولايات المتحدة وحليفها بريطانيا. وبعدها تشبث الحرب الأهلية في العراق لا تجد هذه الدول مفراً من صرف النظر عن الملفات الأخرى. ومن جهة أخرى هناك قوى ياثسة ترى أن اشتعال فتيل الصراع الأهلي العربي لا تعود بعده نصرة "القضية" التي كان الإعلاميون والسياسيون العرب يدعونها القضية الأولى (فلسطين) ذات معنى، خصوصاً في ضوء انقسام الفلسطينيين أنفسهم انقساماً حاداً غير مفهوم وغير مبرر. هنا نجد أن القوى الياثسة تفعل ما تعتقد أنه اسباب لإنقاذها من ورطة، ولكن الأهم هو تقبّل الشعوب لهذه الفخاخ والسير تجاهها. ويأتي من ضمن الأسباب أن تدمير الأوطان يحدث عندما يشعر جميع الفرقاء بأن ليس لهم في هذا الوطن مصلحة أو احتمال معيشة شريفة منتجة، أو أنهم يعيشون فيه مهمشين تضيع حقوقهم كل يوم وتهان كراماتهم. ثم يلحق بذلك أن تدمير الأوطان يحتاج من بعده إلى إعادة بناء، مصدرها الأساس الدول والمجتمعات المنتجة والمستقرة، وثمها استنزاف جديد غير محدود للثروات ومصادر الثروة المتاحة. أحد العباقرة أكتشف أهمية "الرموز" في فضاءنا المعاصر، فأصبح ينصح بالاستخدام السلبي لهذه الرموز من قبل الإثارة، وكبدل من استخدام القنابل والمتفجرات، ولم يقصر بعض القوى السياسية فأراد أن يستفيد من عواطف الناس الجياشة

للتفاعل مع الرمز، وتسجيل أهداف سياسية. حدث ذلك في الأحد الأسود، الرابع من شباط (فبراير) في بيروت، عندما انطلقت تظاهرة احتجاجية على الرسوم الكاريكاتورية التي نشرت بصحيفة دنماركية في (سبتمبر 2005)، ثم تحولت إلى الاعتداء على الكنائس المسيحية في محاولة مكشوفة لاستغلال الرمز وفتح ثغرة لحرب أهلية أخرى، وقد يكون هذا الدافع نفسه خلف الاعتداء على مرقد الإمامين. إنه فعل سياسي قبل أن يكون أي شيء آخر. تدمير الأضرحة والمساجد ليس جديداً في تاريخنا الطويل، فتاريخنا مع الأسف مليء بصفحات من هذا النوع، وفي الذهن - و فقط مؤخراً - على سبيل المثال ما فعله حسين كامل وعلي حسن المجيد نيابة عن صدام حسين في المراقد الشريفة في كل من كربلاء والنجف، حين أفلت الحرس الجمهوري ليقمع بوحشية الانتفاضة وقتذاك، فاعتقل الآلاف من رجال الدين وقتل العديد منهم، وتم ربط الناس إلى الدبابات واستخدموا كدروع بشرية... لقد صورّ السبع فيلماً لكل هذه المجازر! الجديد هو إبدال مصالح الوطن الذي يضم كل الفئات والطوائف والأعراق والأجتهادات، بالتخندق وراء مصالح محدودة لاستقطابات سياسية تُظهر للعامة أنها مصالح خاصة بهم كمجموعة فئوية أو عرقية أو مذهبية. هنا تكمن الخطورة، وهو استغلال بشع لعواطف الناس. البديل بعد ذلك هو خلق رأي عام قوي ومتفاعل يقوده الخيرون والشجعان على قاعدة تحذير الناس من أن لا يقعوا فريسة لهذا التحذير الذي يستخدم "الرموز" لإشعال الفتن الوطنية، مهما كان خيارهم الروحي، فتحت وطأة التعصب الأعمى تختلط الألوان وتضيع الأوطان، يشجع المستفيدون من مثل هذه الأعمال استفزاز الآخر فتنتطلق الشرارة. بردة فعل كهذه، عاقلة وبعيدة النظر، يمكن أن يفوت على من يكون رغباتهم الشريرة ومواقفهم

اليائسة قد أملت عليهم ذلك العمل المستهجن. أما الاستجابة بالتشنج،
مهما كان ميررها، فإنها الحرب البديلة التي توجّه إلى الأحشاء الداخلية
للوطن فتمزقه، لأن من جاءه المرض العضال من داخله فلا شفاء له.

(33)

حتمية الحرب الإيرانية الأميركية

على رغم ارتفاع أصوات الصحافة الغربية التي تردد نفي التراجع والانسحاب من العراق، ومطالبة الصحافة البريطانية الجادة حكومة توني بلير بفعل ذلك قبل أن تتحمل خسائر كبيرة في الأرواح جنوب العراق، وهو أمر بدأ رئيس الوزراء البريطاني بتهيئة الجمهور ليتقبله استعداداً للرحيل من دون تحقيق "نصر" كان موعوداً، في الوقت نفسه تتزامن معزوفة الانسحاب التي تتكرر في الأوساط السياسية الأميركية، فالغرب لا تحتمل معدته حرباً طويلة الأمد وسط حرب أهلية مستعرة. المعاكس لذلك التوجه هو طول الحرب التي تصدح من جهة أخرى، من أجل شن حملة عسكرية ضد إيران. وهذه الحملة تكاد في بعض الأوساط الغربية أن تكون واقعة وتحصيل حاصل. تعيين التوقيت وضبطه لبدئها هو الذي يحتاج إلى قرار. على الرغم من النكسات التي لحقت بالعسكرية الغربية (الأميركية - البريطانية) في العراق والوضع المأسوي الذي وصلت إليه الحملة المكلفة، كما الحملة الأخرى في أفغانستان، فإن البعض في الغرب بدأ يرّوج لرسم صورة أخرى مفادها: إن أردتم خروجاً معقولاً ومشرفاً من العراق، ووضعاً مسالماً في أفغانستان، لا بد من الاشتباك مع إيران وضبط تصرفها فهي رأس الشرور. وتذهب هذه الفكرة للقول إن الغرب قدّم لإيران في السنوات الأخيرة أفضل ما يمكن أن يقدم إلى دولة استراتيجياً، خلّصها من عدو

في الشرق هو حكم "طالبان" الذي ناصبها العدا، وعدو في الغرب هو حكم البعث وصادام حسين الذي اشتبك معها في حرب ضروس لثمان سنوات، إلا أنها لم تقدم الامتحان المتوقع منها عن طريق كف يدها عن الامتداد إلى مناطق النفوذ الغربية. فهي تناصر جماعات في أفغانستان ضد الوجود الغربي، وتفعل الشيء نفسه في العراق، بل تقدم دعماً لجماعات متهمه بالإرهاب. هكذا يدار النقاش في الأوساط الغربية صاحبة النفوذ السياسي التي تصل في النهاية إلى القول: إن أردنا أن نقلل الخسائر في العراق وأفغانستان علينا أولاً بتوسيع الحرب وحرمان إيران من قنص ما مهدنا له في الشرق الأوسط. هل تستطيع المنطقة الخليجية أن تتحمل أعباء صراع دولي رابع جديد خلال ثلاثة عقود فقط من التاريخ الحديث؟ ثم ما هي الكلفة البشرية والمادية لمثل هذه الحرب إن وقعت وأكثر من ذلك ما هي نتائجها المباشرة على المنطقة؟ المؤسف أن أهل المنطقة آخر من يستشار حول ضرورة أو عدم ضرورة مثل هذه الحرب القادمة، وما هي الأثمان المتوقع دفعها من أهل المنطقة أو النتائج التي يمكن تحقيقها؟ كل تلك الأسئلة لا تتوفر لها إجابات بعد. يبدو أن الغرب لسبب لا يعرفه إلا القلة مصمم على خوض "أم الحروب" وهي الحرب ضد إيران لعدد من الأسباب منها:

1. ان حصول إيران في وقت قريب نسبياً على سلاح نووي يجعلها مهيمنة على منطقة حيوية اقتصادياً للغرب، وهو أمر لا تقبل به المصالح الغربية. كما تُطلق في الوقت نفسه سباقاً نووياً في المنطقة يهدد السلم الإقليمي وحتى العالمي.
2. ان التمدد الإيراني في المنطقة العربية، خصوصاً في لبنان وفلسطين، وإشاعة جو غير مريح في البلدان التي توجد فيها أقليات شيعية، قد يغري إيران بمد نفوذ أجندها، وهي مقاومة مصالح الغرب، إلى

آفاق جديدة، حتى لو كان ذلك عن طريق استخدام وسائل غير تقليدية، وما الحاصل في العراق إلا عينة يمكن أن تتكرر عند مد النفوذ الإيراني المتعاضم. مثل هذه الأفكار تجدها صدى واسعاً في دوائر التحليل الغربي، وقد تكون مبرراً لصدام إيراني غربي (أميركي في الأساس) من أجل الحد من الشهية الإيرانية في التوسع المعنوي والإيديولوجي ومن ثم الاقتصادي في المنطقة وإنقاذ ما يمكن إنقاذه في أفغانستان والعراق. دون ذلك تذهب هذه النظرية للقول إن الهزيمة في العراق وفي أفغانستان لا بد قادمة، وهي هزيمة للمشروع الغربي، التي قد تؤدي إلى ملاحقة هذا المشروع في أماكن أخرى، كما حاول الرئيس الإيراني أن يفعل بتوجهه إلى "الرافضين" في أميركا الجنوبية الجارة للصيقة للولايات المتحدة. هكذا يحضّر الفضاء العام لتبرير الحرب القادمة.

المؤسف أن البعض في إيران لا يريد أن يقرأ جيداً ذلك التحضير والتصميم على مواجهة المشروع الإيراني الحقيقي أو التخيل، كما لا يرى اللوم الواقع عليه في مناطق نفوذه الجديدة، ويسارع إلى التحدي وطلب المواجهة أو استعجالها، وهو أمر يصب في خانة الصقور الغربيين، إذ يسعفهم بفرص وقناعات جديدة لحشد تأييد دولي أكبر ضد إيران، وهو ما يتم فعله على الأرض من خلال تصعيد لهجة القرارات الدولية ضد إيران في مجلس الأمن والوكالات الدولية المتخصصة. كما أن المشروع الإيراني لا يأبه بالمخاوف الحقيقية لجيرانه العرب، ولا يفعل الكثير من أجل تخفيف تلك المخاوف، سواء مع حلفائه في إيران أو أصدقائه من الجماعات التي تتبع نظريته في الحكم والولاية. كما لا يرى كثيراً الفروق في حقوق المواطنة بين مختلف مكوناته الداخلية، ما يجعلها سبياً في الاضطراب الداخلي سواء كانت في منطقة العرب أو البلوش.

وضع إيران الاقتصادي، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، غير مريح. وتبين التقارير الدولية أن الاقتصاد الإيراني يعاني من مشكلات هيكلية، زادت أعباءه بسبب المصروفات الضخمة على المشروع النووي وأيضاً على مشروع إرضاء المناصرين خارج التراب الإيراني. وأي "حصار" اقتصادي متوسط أو طويل المدى ومحكم دولياً يمكن أن يأتي بسوء العاقبة على الشعب الإيراني اقتصادياً ومن ثم سياسياً.

في دوامة كهذه قد تنشط إيران أكثر مما هي ناشطة الآن في الجوار وربما بشكل عصبي في "محااربة" ما تراه من النفوذ الغربي والمصالح الغربية والأميركية على وجه الخصوص، التي تطوقها في الأماكن التي تستطيع أن تؤذي فيها هذه المصالح. الخليج ثم لبنان وبعض الأراضي العربية الأخرى هي التي ستكون ساحة ذلك الصراع، والشعوب فيها ستكون هي الوقود المتقدم للحرب. في أجواء مثل هذه لا يستطيع المراقب إلا أن يرى أجواء الصراع الساخن في التصريحات والتصريحات المضادة من المعسكرين، الغربي والإيراني، وهي تصريحات تشبه كثيراً التصريحات التي كانت تخرج من بغداد قبل زمن من الحرب على العراق. في مثل هذا التشابك الخطر أين يقف الرأي العام العربي؟ حقيقة الأمر أنه في معظمه يقف مع سياسة إيران تجاه إسرائيل، فذلك جرح عربي نازف استطاعت إيران حقاً أو باطلاً الاستفادة منه سياسياً، ويقف في جانب آخر ضد سياسة إيران في كل من العراق ولبنان، حيث يشعر بثقل اليد الإيرانية هناك. لذلك فإن الجهود الغربية منصبة على إيجاد مخرج ما في فلسطين، وقتها ستفقد السياسة الإيرانية جزءاً من التعاطف العربي، وتعمل الكفة ضدها في الساحتين التي تتمتع بنفوذ فيهما. ومن الأرجح عقلياً أن تتضافر جهود إيران لإيجاد حلول مع شركائها العرب، خاصة السعودية ومصر، لحلحلة الوضع

العراقي واللبناني، والظهور بمظهر الحفاظ على الوحدات الوطنية في كليهما من أجل موازنة معقولة للنفوذ الغربي الذي يتوجه إليها معلقاً كل الشرور. في الحالة الثانية وهي التصعيد في كل من العراق ولبنان ستعجل إيران من اقتراب موعد الصدام.

(34)

أجندة "حزب الله" وصبر السنيورة!

قبل النصف الثاني من التسعينات أقام المرحوم الرئيس رفيق الحريري مأدبة عشاء على شرف وفد ثقافي كويتي كان يزور العاصمة اللبنانية بيروت، في فندق البريستول⁽¹⁾. جمعتني الصدفة على طاولة واحدة، مع الرجل الرقيق والحلي فؤاد السنيورة، والحديث ذو شجون. من ضمن ما قاله وقتها تعليقا على عودة بيروت إلى الحياة، أنه قبل سنوات قلائل كنا نناقش في مجلس الوزراء اللبناني، أنه لو قدر الله وتعطلت طائرة جامبو في سماء بيروت بعطل قاهر، واضطرت للهبوط في المطار لما وجدنا لركابها غرفة فندقية تكفي لميبتهم! كان التعليق يدور حول تصميم حكومة لبنان على البناء، بعد أن خربت البلد عن بكرة أبيها في حرب الإخوة الأعداء. لا ماء نقياً يُشرب ولا كهرباء تضيء. خرجنا من دعوة العشاء في تلك الليلة البيروتية الماطرة، ونصف بيروت تقريبا غاطس في الظلام. لقد بُذل جهد إنساني ضخم لعودة لبنان إلى الحياة. في صيف عام 2004 تبارت الصحف اللبنانية في تعداد لوحات السيارات القادمة من الخارج إلى لبنان، وكان مجملها، المؤجرة محليا والقادمة من الخارج، تفوق في العدد سيارات سكان بيروت. وقتها جاء إلى لبنان تقريبا مليون سائح، وكان موسماً اقتصادياً ناجحاً.

(1) كان ذلك في عام 1994 في الاسبوع الثقافي الكويتي في لبنان، أول اسبوع بعد الحرب الاهلية.

والسيوم يهدد لبنان من جديد بالعودة إلى الظلام، والملام الأوحدهم سياسيو لبنان، ليس جميعهم ولكن بعض المعتنقين منهم، الذين يرغبون في أخذ كل شيء وإلا سيخربونها على الرؤوس!

قراءتي لأحداث لبنان أن البلد ذاهب إلى حرب أهلية كبرى، يكون الرابع فيها هو الخاسر الأكبر. كان الشعار المرفوع لكل حركات "المقاومة" العربية، هو تحرير القدس، وتحوّل في لبنان أخيراً إلى شعار أبسط وأكثر وضوحاً، هو تحرير السراي الحكومي من الرجل الحيبي والإنساني الذي اسمه فؤاد السنيورة.

لم يستطع أي حزب عربي منذ سنوات الثمانينيات من القرن الماضي حتى السنوات الخمس الأولى من هذا القرن، أن يجمع حوله المناصرين، كما فعل "حزب الله" في لبنان. لم تكن سيرة الحزب كلها كإمرأة القيصر، كان قد وقع في أخطاء إبان حرب الاخوة، ولكنها مقارنة بما حدث من غيره تبقى هينة. إلا أن الحزب جمع في مسيرته أعداء حقيقيين، وأشارت إلى هذه الحقيقة بعض الدول الكبرى، على أن الحزب "منظمة إرهابية". استطاع رجل في قامة رفيق الحريري أن يأتي بشبه المعجزة السياسية، وأن يخلص "حزب الله" من تهمة الإرهاب لدى بعض الدول العالمية المهمة، ويفرق إجماع الدول الغربية عن ذلك، وفي الوقت نفسه يحفظ لـ "حزب الله" سلاحه، على أساس أن يصار في وقت لاحق إلى الوصول إلى حل سياسي في البلد الصغير.

كانت قامة الرجل قادرة أن تحقق معادلة "لا ضرر ولا ضرار". ويجهد طويل، دولي ومحلي، تحرر لبنان عام 2000 من معظم الوجود الإسرائيلي على أرضه. معضلة "حزب الله" أنه يعرف ما لا يريد اليوم، ولكن من الصعب أن يعرف من هم خارج نطاق قيادته الضيقة ما يريد على وجه التحديد.

* التحالف مع البرتقالي ميشال عون هو تحالف "زواج متعة" فعون يرغب بكل قوة في الكرسي الأول في لبنان، وهو أمر يرجح أنه بسببه دخل في تحالفات تكتيكية، هو و"حزب الله" يعرفان أنها تحالفات "موقته"

حقيقة الأمر أن تحالف الرابع عشر من آذار (وخاصة تيار المستقبل) هو اقرب في الأهداف الكلية البعيدة لـ "حزب الله" من عون وتياره الانعزالي. بقية الفئات الصغيرة المتحالفة مع "حزب الله" حالياً هي قوى صغيرة وتأثيرية، صنعت سياسياً في أوقات هيمنة القوة الأمنية السورية على لبنان، وكثير منها لا يملك أي تعبير على الأرض يمكن الأخذ بمجديته. المعادلة التي توفرت في الانتخابات اللبنانية الأخيرة أي (التحالف الرباعي)، وهي "حزب الله" و"أمل" و"تيار المستقبل" و"الاشتراكي"، مع حلفاء أقوىاء في الجانب المسيحي ("القوات" و"الكتائب") هذه المعادلة، كأى معادلة سياسية تتغير عندما يشعر طرف أو أطراف من المشاركين فيها أنه قادر على تغيير التركيبة السياسية لصالحه دون أضرار كبيرة. لقد كان التحالف ردة فعل على الطريقة الفجة للتخلص من رفيق الحريري، وأيضاً للضباية التي سادت الجو السياسي اللبناني وما يمكن أن ينتج عن ذلك الاغتيال السياسي البشع محلياً ودولياً في ما بعد. المعادلة الجديدة التي يدفع بها «حزب الله» مع جميع القوى المتضررة من الانسحاب السوري هي معادلة ليست لها قواعد معقولة أو واضحة. فخيار الإطاحة بحكومة السنيورة يعني في نهاية الأمر أن يكون "حزب الله" في المقدمة، أي في الحكم، وان توارى خلف حلفاء ضعفاء، فلن يقتنع أحد بالقشرة الرقيقة التي يمكن أن يحشدها الحزب من "جماعة المتضررين". وقتها سيكتشف الحزب ما اكتشفتها كل القوى العربية الحاكمة في الدول المحيطة بإسرائيل، وهي

أما لا يمكن أن تجمع بين الحكم في العاصمة، وبين المشاغبة على الحدود التي تفصلها عن إسرائيل. لقد اكتشفت ذلك مصر أولاً ثم الأردن، والدرس واضح في الجولان. فلا تستطيع دمشق مثلاً أن تحتفظ بالحكم مع تسخين الجبهة! أما هذه وإما تلك. ومن المستحيل الثاني أن تكون هناك حكومة لها جيش رسمي وفي نفس الوقت "ميليشيا" خاصة بها! في الحالة اللبنانية يمكن القول بالشواهد أن الحالة ستصبح أصعب بكثير. فالحزب ان حكم تحت غطاء المتضررين، وهو غطاء رقيق، سيكون مباشرة أمام المجتمع الدولي، وستكون له معارضة قوية في الشارع اللبناني (سنة لبنان ومعظم الشارع المسيحي) ولا يستطيع شعب وقد وصل إلى نخوم الحرية أن يتراجع عنها. سيكون المجتمع الدولي أكثر حرية في التضييق على هكذا حكم، ويكون الحزب قد خسر الحسينين، رفاه اللبنانيين والمقاومة على الحدود.. سيكون على حكومته أن تقبل بوضوح مفاعيل قرار مجلس الأمن 1701 وأي قرارات سابقة دولية ولاحقة. قلت أن ذلك هو الظاهر في أجندة "حزب الله" في المعركة الدائرة في لبنان اليوم، وهو يستطيع أن يخوضها باسم الطائفة لأن لديه المال والسلاح، فلا أحد من تلك الطائفة، غير نفر قليل، يمكن أن يخرج عما يريده الحزب بسبب ما يتوفر له من مال وسلاح. أما إذا أخذنا علماً بما كتبه باتريك سيل في هذه الصحيفة نهار الجمعة الماضي (12 كانون الثاني 2006) إذ أشار إلى أن جوهر الأزمة اللبنانية "هو في كون الطائفة الشيعية قد حرمت من حقها المشروع في المشاركة في السلطة، وهي اليوم تطالب باسترداد حقوقها" إذا كان هذا هو ما تريده قيادة الحزب، فإن الملف جميعه يتحول إلى منحنى آخر تماماً، هو "انقلابي" بحق، وكل ما عداه ذرائع. المشكلة هي هل الافضل أن تحصل الطائفة "على الحقوق" في دولة صحية مقبولة من العالم أفضل، أم أن تحصل

على تلك الحقوق في دولة مقسّمة وعليلة وفقيرة ومعزولة؟ أقوى أسلحة فؤاد السنيورة هو ورفاقه اليوم التخلي عن الحكم، وتفضلوا احكموا وسيروا البلد، ما دمتم قد رفضتم قواعد اللعبة الديمقراطية، التي لا تعترف بطوائف، بل تعترف بأكثرية تحكم وأقلية تعارض، ويتقرر ذلك من خلال الانتخابات كما يقرر منطق الأمور! مشوار ذلك الحكم طويل، فلا سورية ولا غيرها تستطيع أن تُرجع عقارب الساعة إلى الخلف، والإرباك العاجل سيصل إلى معسكر "تحالف المتضررين" وبسرعة شديدة لينفك "زواج المتعة" سريعاً، وقد يلجأ البعض إلى إخضاع الحلفاء إلى بيت الطاعة من أجل تقاسم المغائم على حساب رفاهية اللبناني وتطوير البلد. والسؤال أي من الأجنحة هي المراد تحقيقها المعلنة أم الخفية؟

(35)

فكر السراييب

نستطع أن نلوم الآخر بسبب موجات الإرهاب المتكررة التي تضرب مدن العراق، كما نضع اللوم على آخرين مجهولين أو معلومين في العمليات الإرهابية التي تقفز بين فينة وأخرى إلى مانشات الصحف العربية في بعض عواصمنا من اليمن حتى المغرب، إلا أننا لا نناقش موقفين آن لهما أن يناقشا، الأول هو ما وراء فكر السراييب المتفشي تحت سطح كثير من مدننا العربية، والذي يحيط به فكر حافظ ومشجع، والثاني الموقف الضاغظ من العاصمة الأهم وهي واشنطن تجاه مدن الشرق الأوسط ومجتمعاته.

فكر السراييب لن يذهب بعيداً عنا ويختفي بمجرد التمني أو بإطلاق مسميات سلبية على معتقيه، مهما كانت هذه السلبية اللفظية بشعة ومقززة، فهو أمر يريح بعضنا في إطلاقها، لكنه غير مؤثر في البيئة الفكرية لهم، لأن بيئتهم المادية لم تتغير.

حقيقة الأمر أن "الحرب" العالمية على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة قد أوقعت منطقتنا من المحيط إلى الخليج، في حيرة عميقة يبدو أن لا مخرج قريباً منها.

فواشنطن بسبب تخوفها، وقد يكون إلى درجة مَرَضِيَّة، مما حدث في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر 2001، حوّلت مخاوفها إلى فوييا من أية مصادر (عربية، إسلامية).

من مظاهر هذا التخوف، رغم كل النفي، هذا التشدد الغربي سواء الأوروبي أو الأميركي غير المنطقي، في السماح لأي عربي ان يطئ الأراضي الأميركية، خصوصاً اذا كان شاباً قبل الخمسين من عمره. ويفسر الموقف من قبلهم وهو القريب من العنصرية على أنه حفظ للأمن، حتى بات الحصول على سمة دخول إلى هذه البلدان دونه العقبات الكؤود، والكثير من الأسئلة التفصيلية، وقد استقر في يقين كثير من المتابعين العرب أن الأجهزة الغربية تعرف عن المواطن العربي ممن يطلب سمة دخول لزيارة أو علاج أو دراسة، أكثر مما يعرفه جاره الأقرب، بسبب هذه اللوائح الطويلة من الأسئلة. وكنا في الماضي نستهنح أسئلة السلطات القمعية العربية على الحدود، من ضرورة وضع اسم الأم إلى اسم الجار الأقرب في بطاقات الدخول وتحديد الانتماء الحزبي والعقائدي، حتى غدت اليوم مثل هذه الأسئلة مسلّمة من مسلمات الواقع في قوائم الأسئلة الغربية لطلبات سمات الدخول.

لقد زاد ذلك إلى ابتزاز غير قابل للسكوت عنه، فعلى اثر إعلان السلطات الألمانية أخيراً السماح لمواطني بعض دول الخليج الحصول على سمة الدخول الموحدة للدول الأوروبية في وقت قصير، واستثناء مواطني الكويت من ذلك، جرت مباحثات مع السلطات الألمانية لتفسير ذلك الاستثناء، وتبين أن الأسباب تتداخل معها العلاقات الاقتصادية، وتتجاوز إدعاء الخطر الأمني المهدد!

أحداث الحادي عشر من سبتمبر أدت إلى ظهور نظرية متعاكسة لدى الغربيين والأميركيين على حد سواء، وهي التضييق على الحريات للمواطن العربي من جهة، والمطالبة بإطلاق الحريات في دول الشرق الأوسط من جهة أخرى؟

هذه النظرية المتعاكسة هيأت جواً لفكر السراييب ينتعش ويكره ويزداد جمهوره اتساعاً.

بسبب الحرب على الإرهاب انتشرت المعتقلات في الحديقة الخلفية للعواصم العربية، على حد تعبير المرحوم الملك الحسن الثاني، الذي قال "لكل منا حديقته الخلفية"، لكن بعض الحدائق الخلفية أصبح أكثر اتساعاً من سواه، وأصبح التضييق على الحريات قاعدة مقبولة ما دامت ممارسة لدى العواصم الغربية، كما أصبحت للتعذيب مرجعية معروفة هي "أبو غريب" وأمثاله من المعتقلات، الذي مر على اكتشافها أعوام، من دون أن تثير ما تستحقه من إثارة، والتي تفنن فيها أهل الحضارة، وقدموا أمثلة غير معلنّة في السابق، لجواز أهانة البشر باسم البحث عن الحرية، بل أصبحت المعلومات متداولة لجهة تسليم بعض العُصاة لبلداتهم الأساسية، على قاعدة أن لتلك البلدان طريقة ناجعة لاستخراج المعلومات من أفواه المتهمين، كملئها بالبتروال القابل للاشتعال حتى تسارع بالنطق. بادعاء عدم توفر مثل هذه الممارسات في المجتمع المتحضر، على طريقة تطبيق مقترحات رافائيل بت أي في كتابه الأشهر، العقل العربي، وهو عقل لا يرضخ إلا تحت التهديد والقوة الصلابة، كما رأى.

وفي هذه المعتقلات يفرّخ الإرهاب ارباباً جديداً، وأنواعاً أخرى، نعرف اليوم قمتها الظاهرة على السطح ولا نستطيع سير غورها، وما قد تؤول إليه في المستقبل.

يستفاد من هذه الإستراتيجية المتناقضة للضغط على الفئة الأضعف في المجتمعات العربية، الفئة التي يختفي أبنائها ولا يجدون من يتابع مسيرتهم من معتقل إلى آخر، وهناك تنتشر في ما بينهم كُتيبات وفتاوى تحمل عناوين مثل "الباحث في جواز قتل المباحث" أو "تحصين النفوس في جواز قص الرؤوس"!

أو تنتشر "ثقافة الأحلام"، وهي ثقافة تقدر رؤية المنامات والأحلام، ويستطيع دعاؤها أن يقنعوا العامة من الناس، ممن ضاقت بهم الأرض على ما رحبت، بأن ما رأوه في المنام واجب التحقق، ومنه طبعاً التضحية بالنفس الفانية في سبيل واقع افتراضي أفضل في الآخرة. هذه الثقافة ذات البعد الواحد المعتمد على زهد الدنيا، التي لا تحقق الحد الأدنى من المعيشة العفة، تقود إلى جواز التضحية بالنفس، وقتل الآخر المتسبب في هذا الوضع المزري، يعاضد هذه الثقافة ما يسمى اليوم في الأدبيات العربية بوعاظ التلفزيون، الذين يطلّون على الناس ليل نهار لزج أفكار يعتقد أهل السلطة أنها مُعينة على انبثاق النور، وهي في حقيقتها دافعة إلى الظلام الدامس.

لقد زادت "فويا" الخوف والسياسة النابعة منها والتي تحض عليها واشنطن لتجنب أي "إرهاب قادم". زادت تلقائياً من انجاس في التطور السياسي في المنطقة لا انفراج معه، وأصبح من نافلة القول أن واشنطن تستخدم شعاراً أريد به حق (الحرية) لتثبيت باطل، فهو حق عندما تريد واشنطن الضغط على بلد ما، ويتجاهل هذا الحق جملة وتفصيلاً بل يبرر نقيضه، عندما تتحقق مصالح اقتصادية وسياسية لواشنطن هي اقرب لها من كل الشعارات. في أي مجتمع أنساني هناك صراع، وهذا الصراع له طرق ووسائل للحل، ليس من بينها، كما خبرت البشرية على المدى الطويل، الغلبة بالسرعة والقوة، فهذه الغلبة وان نجحت فإن زمامها قصير للغاية في حياة الشعوب. والخيار الأمثل هو أولاً الاعتراف بأن هناك صراعاً طبيعياً في المجتمع، ومن بعد التفكير الجدي لحل هذا الصراع بالوسائل السياسية الحديثة المتوافق عليها، وهي وسائل معروفة لا تحتاج إلى بيان. حقيقة الأمر أن هناك ضحراً من الرسائل المزدوجة والمتناقضة القادمة من واشنطن، والتي تجعل معظم العرب ليسوا على

خط الاستماع، خصوصاً عندما تتغلب سياسة الحصول على الطاقة على سياسة الحفاظ على الطاقة الإنسانية، وعلى كرامة الناس، تلك تقابلها ثقافة أخرى تنتشر هي ثقافة السرايب، حيث الخروج من هذه السرايب يتطلب أن يتسق الشعاع الأميركي مع الممارسة على الأرض، فليس أكثر مثالية من معرفة الواقع، وهو حتى الآن في ابتعاد يتزايد عن الفهم في واشنطن.

(36)

قيمة النصر والهزيمة في الشرق الأوسط

تحتفل بعض المؤسسات المصرية بذكرى حرب السويس (1956) وقد مر أكثر من نصف قرن على نشوبها، كانت "الممانعة" التي أبدتها النظام الناصري والمساعدة الدولية التي قدمت له هي "انتصارا" على الأعداء، انتصارا من نوع ما، حيث تحقق في النهاية ما كان يصبو إليه من جلاء للقوات المحتلة، وتأميم كامل لقناة السويس. ورفض كثيرون أن ينظروا إلى الأمر على أنه "تسوية سياسية" أكثر مما هو انتصار نهائي تحقق بقوة ذاتية. عدم وضوح الرؤية وقتها وضبابية المفاهيم ولدت حرب عام 1967 التي انتهت باحتلال عسكري ضخم من قبل إسرائيل للأرض العربية، سواء كانت سيناء حتى ضفة قناة السويس، أو الضفة الغربية وغزة. والأخيرتان لا زالتا محتلتين.

قيمة الدرس الأعمق أن من يعتقد أنه "هزم الآخر" ويمنّي نفسه بذلك "الانتصار"، ينظر فقط تحت قدميه ويتناسى الجولة القادمة. فيسكره الانتصار المتخيل وتقعده "نشوة النصر" عن رؤية الجانب الآخر من الصورة. الانتصار المتخيل عام 56 ولّد حربا ثم انتصارا لإسرائيل عام 67، وهو الذي بدوره ولّد حرب عام 73. فقط في الحرب الأخيرة، أي عام 73، عرف الطرفان العربي والإسرائيلي أن الادعاء

بالنصر المبين هو خرافة يصدقها السذج من شعبهم، ويروج لها السياسيون المولعون بالبقاء على كراسي الحكم أطول فترة ممكنة. وعندما وصل الطرفان إلى قناعة بأن الانتصار في الحرب نسبي، وضعت الحرب الإسرائيلية العربية مع الدول الكبيرة أوزارها بعد أن تبين أن حالة "لا انتصار مطلق" "لا هزيمة مطلقة" هي السائدة، وعقدت بعد ذلك اتفاقاً كذب ديفيد ووادي عربة، وظل الموقف مع سورية في حالة تجمد. الانتصار العسكري كما يعرف الجميع هو احتلال أرض العدو والقدرة على البقاء فيها لفترة طويلة، وتطويع من يعيش عليها من السكان وحمله على القبول بذلك الاحتلال نهائياً. مثل هذا الانتصار الذي تسميه الأديبات الكلاسيكية "كسر إرادة العدو" في المقاومة لم يعد موجوداً في العالم، ولا يمكن، عند دراسة حروب العرب مع إسرائيل، أن يطبق على صراع الشرق الأوسط. قد يُسوَّغ الجانب الإسرائيلي نتائج حرب ما لجمهوره المتعطش بأنها ستبقي له "اليد العليا" في المنطقة، وقد يُسوَّغ نتائج صراع ما على أنها انتصار، وقد يفعل ذلك هذا الجانب العربي أو ذاك، كما فعل حزب الله أخيراً في لبنان. إلا أن مفهوم الانتصار الكلاسيكي بعيد عن الانطباق على أرض الواقع. عند العودة لنتائج حرب صيف 2006، بين حزب الله وإسرائيل، فإن مفهوم "انتصار" يصبح نسبياً جداً، ويُسوَّق الجانب الإسرائيلي نتائج حرب الصيف على أنها انتصار، حيث يقرر بيع فكرة إبعاد قوة حزب الله الضاربة عن الحدود المشتركة على أنها انتصار من نوع ما، كما يفعل ذلك حزب الله إذ القدرة على "ممانعة الماكينة العسكرية الإسرائيلية" لفترة زمنية طويلة نسبياً هو انتصار من نوع ما. إلا أن الحقيقة هي أن الطرفين لم يحقق أحدهما "انتصاراً" كما أن الطرفين لم يُمنيا بـ "هزيمة". ذلك هو التوصيف العادل للحرب

الصيف، والفرق هو في التوظيف السياسي لنتائج الحرب. المشكلة قاصمة الظهر هنا، حيث وظف الإسرائيليون النتائج توظيفاً سياسياً معقولاً، ويوظف حزب الله النتائج سياسياً توظيفاً سلبياً. ففي الوقت الذي بدا أن المجتمع الإسرائيلي يناقش أسباب ونتائج حرب الصيف، ظهرت بوادر معركة سياسية داخلية قاسية هناك، وارتد حزب الله على أهله وتشوش بالكثير من الضبابية السياسية، حتى بدا أنه فقد أو كاد قيمة ذلك "الانتصار" النسبي الذي سماه إلهياً قبل وقت يسير.

المعركة العسكرية تختلف عن المعركة السياسية، سواء كانت في الشرق الأوسط أو أي مكان آخر من العالم. المثال المشهور هو عندما تخلى الشعب البريطاني من خلال انتخابات حرة عن قائد معركته "العسكرية المنتصر" في الحرب العالمية الثانية: ونستون تشرشل. وقتها قيل إن انتصار الحرب يختلف عن انتصار السياسة في السلم، وهناك أمثلة أخرى لدى شعوب العالم تؤكد ذلك التوجه. ويبدو أن حزب الله يؤكد التجربة من جديد، ويترك لتكتيكاته الحربية وحدها فرصة العمل في الساحة السياسية. في الحرب يجوز استخدام كل المتوفر من الأسلحة المادية والمعنوية، ومنها "اغتيال الحقيقة" للوصول إلى النتائج المرجوة، وفي السياسة "اغتيال الحقيقة" يؤدي إلى انفضاض أهل العقل.

الحقيقة السياسية على الأرض اللبنانية تقول إن المعركة التي دارت لأحقاً لم تكن معركة الجنرال عون، ولا سليمان فرنجية ولا الأحزاب الصغيرة المتعثرة، التي وجدت في مائدة "المعارضة" التي مدها حزب الله في ساحة رياض الصلح ووفر كل المشهيات فيها، كرسيّاً صغيراً تجلس عليه. المعركة هي معركة حزب الله في ما يريد أو لا يريد من لبنان. بعد مد تلك المائدة في ساحة رياض الصلح بدا سريعاً أن "الانتصار الإلهي" يوظف توظيفاً سياسياً متعثراً: قيل إن الحكومة اللبنانية قد

"تآمرت" من أجل أن يُضرب حزب الله في حرب الصيف، وقيل إن هناك "خونة" في الحكومة وهي حكومة "الأميركان وليس لبنان"، وقيل كلام ثقيل كثير!! لو تواضع حزب الله وقال إن الانتصار الذي تحقق هو انتصار "لممانعة" لم تحدث من قبل مع العرب في وجه آلة عسكرية فظة، ولو قيل أنه انتصار لكل لبنان، مع الاعتراف بأن كل لبناني قد ساهم بشكل أو آخر في تعضيد موقف الحزب، ولو قيل أن ليس كل اللبنانيين على وفاق للذهاب إلى الحرب في كل حين وعلينا أن نفهم هذا الأمر، ولو قيل إننا نحتاج إلى توافق وطني جديد، حتى لو وصل إلى المطالبة، بسبب تغيّر هيكلية التحالف الداخلي، بالذهاب إلى انتخابات مبكرة لتشكيل تحالفات جديدة...، لو قال الحزب أياً من ذلك أو كل ذلك لغدا ما يطالب به منطقياً من جهة، ولاحتفظ في نفس الوقت برصيده السياسي وزخم انتصاره، واستطاع أن يوظف على المستوى العالمي موقفه السياسي في كسب شرعية عالمية من خلال كل لبنان. إلا أن ذلك لم يحصل، فقد استهوى الحزب فكرة الانتصار الكامل. وكما يؤكد التاريخ دائماً فإن هذه الفكرة تحمل في طياتها بذرة التراجع والانحسار، ولأن انتصارها غير نهائي أو غير دقيق تُحمّل النفس أكثر مما تستطيع أن تتحمل، فتضيع الحسابات وتتصادم الإرادات ويدفع المواطن الذي صبر وتحمّل الضيم في الحرب أثمنا أضخم في حالة ضئها سلماً. ما يحدث في لبنان اليوم، بصرف النظر عن النيات الطيبة، يقدم للإسرائيلي الكثير من البراهين على أنه حقق أكثر مما توقع في حرب الصيف. فهاهو لبنان الذي انتصر سياسياً بوقوفه صفاً واحداً أثناء القصف والمواجهة، يعود ليأكل بعضه فيما شعبه يتبعثر بين مظاهرات ومظاهرات مضادة، ويقف بعضه في مواجهة البعض الآخر، وهو أمر يزيد من بيع السياسيين الإسرائيليين لبضاعتهم في إسرائيل بأنهم حققوا

"انتصاراً" أكبر مما توقعوه، كما يسهل لهم اختراقاً لا يشك فيه في الجبهة التي انقسمت على نفسها شرقسمة، ويتحول "الممانع المقاوم" الذي حقق شيئاً يذكر في التاريخ العربي على أهله نكوصاً، ليحقق أهدافاً غير واضحة للمتابع الفطن، إلا إذا كانت ذات أجندة خارجية من نوع ما يراد تحقيقه في لبنان الصغير والضعيف النتائج السياسية الايجابية التي كان يمكن تحقيقها بعد حرب الصيف ذهبت مع ربح حصار الحكومة في الشتاء، وقربت سحب الشتاء السوداء الخوف من حرب أهلية حقيقية أو شق لا يرتق بين فئات المجتمع اللبناني. ولو حدث ذلك، وهو ربما في طريق الحدوث، فإنه سيضيع كل احتمال لأي مكسب سياسي لـ "انتصارات الصيف" وتصبح حرب حزب الله، كما كانت حروب الشرق الأوسط، قيمة النصر والهزيمة فيها متساوية.

(37)

خطة أبو مازن الفلسطينية

قد تشعر بالضحجر عندما تقرا كتاب دنيس روس الأخير، الضخم والمعنون "السلام المفقود - خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط"⁽¹⁾ إلا أنه كتاب واجب القراءة لكل من يتعاطى مع القضية الفلسطينية ويريد أن يعرف حقيقة تعثر السلام. لا لأن الكتاب كامل لا يأتيه الخطأ من أمامه أو من خلفه، بل لأن الكتاب يرصد من وجهة نظر قريبة إلى الحياد مسيرة هذه القضية العربية التي حركت ركود الأمة العربية ولا تزال تفعل، وهو يتعاطاها من أهم زواياها وهي المفاوضات باتجاه التسوية.

أين ما وجهت نظرك اليوم ستري بصيصاً من تأثير القضية الفلسطينية موجوداً ويمكن أن تقرأه بوضوح، فما حدث من انقلابات عربية في دول الثقل العربي، والثورات المختلفة والتغيرات في البنية السياسية العربية التي لحقتها، بل في احتلال الكويت⁽²⁾، وفي ما يحدث

(1) روس غني عن التعريف، فقد عمل مبعوثاً لبلاده للشرق الأوسط من 1988 إلى عام 2000، أي لاثنتي عشرة سنة كاملة، عمل خلالها مع جورج بوش الأب لأربعة أعوام، ثم لثمانية أعوام مع الرئيس السابق بيل كلينتون، وهو الآن مستشار الرئيس أوباما للشرق الأوسط.. ويقينا فقد أتاحت له سنوات بهذا التواصل أن يكون شاهد عيان ومواكبا، بل وصانعا لأحداث كثيرة في

سلام الشرق الأوسط في مساراته الثلاثة، نشر الكتاب في بيروت 2008
(2) احتلت الكويت من العراق بين 2 أغسطس 1990 إلى 20 فبراير 1991. ونشر الكاتب مقالاته اليومية طوال تلك الفترة في كتاب "كلمات في زمن

اليوم في العراق، حتى الإرهاب والحرب على الإرهاب، كلها تقريباً لها علاقة ما بالقضية الفلسطينية من قريب أو بعيد، فهي القاطرة التي أثرت ولا تزال تؤثر في مسار منطقة بكاملها يقرب تعداد شعوبها مجموع سكان الولايات المتحدة.

هناك أخطاء وقعت أثناء المسيرة الطويلة للسلام، أول هذه الأخطاء أن هناك ما يشبه "الحقائق" التي ارتبطت بذهن العربي واعتبرها مسلمات لا نقاش حولها. كتاب روس يأخذك إلى التفكير في هذه المسلمات، التي فكرت فيها السلطة العربية الرسمية ووافقت عليها، لكنها لم تستطع أن تعلن تلك الموافقة، أو تتحمل دفع ثمنها. من الأخطاء الأخرى الفشل في الاستفادة من الفرص الدولية والتفاوضية التي ظهرت طوال أكثر من نصف قرن من الزمان، وهناك عدد من الشواهد التي يقدمها دنيس روس، كثير منها أخطاء عربية بهذا المعنى. كان يمكن لتلك الفرص إن توفر جهوداً وتحتزل طاقات لو عرف كيف يمكن الاستفادة من تلك الفرص، ولو تم ذلك لربما كانت الجماعة العربية والقضية الفلسطينية أفضل حالاً اليوم مما هي عليه.

إلا إن كل ذلك "تاريخ" يمكن أن يناقش، يُختلف عليه أو يقر. الجديد في الأمر هو قيام قيادة فلسطينية جديدة، وقد يصبح محمود عباس هو الرجل الأول فيها⁽¹⁾. ولقد كان أبو مازن (محمود عباس) في

النكبة" الأهرام، 1992. وهي افتتاحية يومية من الاحتلال حتى ما بعد التحرير كانت تنشر في صحيفة صوت الكويت، التي كان يترأس تحريرها مؤلف الكتاب.

(1) أصبح عباس (ابو مازن الرجل الاول) بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات في 11 نوفمبر 2004 بوقت قصير، وهو اليوم 2010 يدخل في مسيرة مفاوضات مباشرة تتقاذفها توقعات اقرب إلى الفشل منها إلى النجاح كما يرى كثيرون. الندوة المذكورة هنا تمت قبل وفاة عرفات بشهر.

الكويت في الأسبوع الثاني من ايار (مايو) 2004، جاء وقتها بدعوة من مجلس الأمة الكويتي للمساهمة في ندوة حوار حول الخليج والحوار، وكانت له مساهمة مكتوبة.

قدّم أبو مازن في ذلك المؤتمر ورقة علمية، وكانت التطورات حول التغيير في القيادة الفلسطينية أمر من أمور الغيب في تلك الفترة، وكان أبو مازن رجل شبه معزول. في الورقة قدم أبو مازن تصوّره الكامل بشأن الموضوع الفلسطيني، وسمّى رؤيته حينذاك "المعادلة المركبة". قال إن الإجابات السهلة أو المختصرة لا تصلح اليوم للحديث عن القضية الفلسطينية، لأن "الوقت" لدى أبو مازن له ثمن، كما قال، وهو وقت يحسب علينا وليس لنا. وقد استطرّد أبو مازن في بسط تصوّره بالقول أن الرغبات الصارخة والساخنة عندما تستبدل بالوقائع تُضيّع الوقائع وتبقى الحسرة!

لخص أبو مازن خطته يومها بثلاثة مستويات، وأنا انقل هنا من الورقة المكتوبة:

أولاً: وقف العمليات العسكرية (الفلسطينية) لإشاعة الهدوء والاستقرار.

ثانياً: توحيد أجهزة الأمن (الفلسطيني) في إطار واحد، وتحت قيادة واحدة وسلطة واحدة.

ثالثاً: بناء سلطة القانون من خلال الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، وإجراء انتخابات، وإشاعة الديمقراطية باعتبارها الأساس للمحافظة على المشروع الوطني الفلسطيني.

تلك النقاط الثلاث التي ذكرها أبو مازن علناً في ندوة الكويت، قبل أشهر قليلة من انتقال الرئيس عرفات إلى الدار الآخرة، تعني في ما تعنيه غيابها في ذلك الوقت من الأجندة الفلسطينية.

والآن هل يمكن أن يحقق أبو مازن ما يؤمن به، والذي وضعه كمطلب لا بد منه للشروع في مفاوضات لها معنى؟
هناك ثلاث عقبات أمام هذا التصور.

الأولى هو أن الحديث عن (الثوابت، وتراث الرئيس الراحل) في الخطاب الفلسطيني ما بعد العرفاتي، وإن كان يطرح للاستهلاك الداخلي إلا أنه مضر، فتلك شعارات لا تتناسب مع الواقع، فترات الرئيس الراحل إن كرّر في الممارسة السياسية الفلسطينية أصبح قياداً على حركة القيادة الجدية لا عوناً لها، ويكفي أن يقال أن الرئيس المرحوم لم يكن مع توحيد قوى الأمن، ولم يكن مع سحب "العسكرة" من الانتفاضة، من بين أمور أخرى لم يكن موافق عليها، فكلما قل الحديث عن "التراث"، و"الثوابت" في الخطاب الفلسطيني الجديد، كلما أصبح الانطلاق إلى آفاق جديدة في مسيرة الفلسطينيين اقرب إلى التحقق.

العقبة الثانية، هي أن لا يُقيد أبو مازن "بشروط" من خارج قناعاته، فهو اليوم يلبي "طلبات البعض" ربما من أجل المساندة، كما حدث مع السيد مروان البرغوثي، الذي قرر أخيراً أنه مع أبو مازن إذا قام بكذا وكذا! وهو أمر يجعل أبو مازن من جديد ينظر خلف ظهره، كلما أراد إن يخطو خطوة سياسية، عدا شروط المنظمات الأخرى التي تعتقد أنها تمثل الشعب الفلسطيني. العقبة الثالثة فسوف تطرح سؤال بعد نتائج الانتخابات في الأسبوع الأول من كانون الثاني (يناير 2005)، وهو ما علاقة "الحرس القديم" بالسلطة الجديدة؟ فمن المعروف أن السنوات الأخيرة في الصراع الفلسطيني على السلطة، أي في الوقت الذي أصبح أبو مازن رئيساً للوزراء وما بعد إعفائه من منصبه، أصبح هناك في النخبة السياسية الفلسطينية الحاكمة أنصار للرئيس عرفات

وأنصار لأبو مازن، الكثرة مع السلطة الواقفة، والقلة مع السلطة الجالسة في البيت، بل أن بعض أنصار رئيس الوزراء المقال بعد أقصوا عن أعمالهم، واعتدي على بعضهم بالسلاح، فماذا إن استمرت الوجوه القديمة تغازل السلطة الجديدة وتحكم فيها، وهل تتبنى تلك النخبة الخطاب (العباسي) الجديد، أم تضع العصي في دولابه بإطلاق شعارات زاعقة أمام الأفكار الجديدة حياً في الشعبية ومزايدة في السباق على السلطة؟

هذه العقبات الثلاث ستواجه محمود عباس، إن قرر إن يسير بخطته التي أعلنها في الكويت سيراً حثيثاً، بقراءة التغيرات الجذرية الحاصلة في المنطقة المحيطة، والاستجابة إليها فلسطينياً. بقي موضوعان لهما علاقة بالحوار الفلسطيني، يقول لنا دنيس روس أن المرحوم ياسر عرفات اسر إليه انه، أي عرفات، كان يريد إن يلتحق بالرئيس المرحوم أنور السادات في كامب ديفيد الأول، إلا أن سورية والاتحاد السوفياتي قد منعه من ذلك بصرف النظر عن قناعتنا بحقيقة الرواية، يبقى السؤال، وهو هل يستطيع أبو مازن بأفكاره الجديدة إن يفلت من التعبئة المضادة لسياساته في الحوار؟ لقد بدا التشكيك في سياسات أبو مازن من الآن، وما الاجتماعات واللقاءات إلا محاولة لجذبه بهذا الاتجاه أو ذلك حتى لا يبقى وفيّاً لرؤيته التي أعلنها في الكويت، قبل ستة أشهر.

أما الموضوع الثاني فهو تمويل عملية تغيير القناعات، فما دام عدد كبير من الفلسطينيين يرزح تحت طائل التهميش والعيش العشوائي والبطالة والحاجة فيكون من السهل تجنيدهم باتجاه الأفكار الأكثر راديكالية والأكثر رفضاً، يرفدهم بالطبع إعلام عربي واسع التأثير يتوخى الإثارة وترديد الشعارات فيعرض أي تحرك سياسي نحو التسوية للخطر، هناك أسئلة ستطرح من مثل، ما مصير الفلسطينيين في دول

الجسوار، وقد حرموا من العيش الإنساني تحت شعار "قومي" لا تطعموهم أو تشغلوهم أو تجنسوهم، حتى لا ينسوا فلسطين! أوجد شعار أكثر فاشية من مثل هذه الشعارات! خطة أبو مازن تحتاج قبل كل شيء إلى شجاعة في القول والثبات على الموقف، لقد وضع أن أنصاف الحلول لا تؤدي إلا إلى قضم فلسطين لقمة لقمة، ومن يريد أن يعرف التفاصيل عليه من جديد قراءة كتاب دنيس روس.

(38)

السلام يحتاج إلى موت شارون

الموت الذي أقصده هنا هو الموت المعنوي، وليس الموت الطبيعي، فالأعمار كلها بيدي الله وحده⁽¹⁾. ما أرمي إليه هو موت سياسة وطريقة تفكير وممارسة لا يزال أطراف اليمين المتعصب الإسرائيلي يؤمنون بها، ولم تعد تنجز شيئاً على الأرض ولا مستقبل لها. وليس غياب ياسر عرفات بحد ذاته والذي من المحتمل أن تموت معه سياسة وسلوك، هو الذي يمكن أن ينجز السلام، كما تدعي هذه المدرسة اليمينية الإسرائيلية.

وإذا كان عرفات رحمه الله قد مات كبيراً ومهماً، فإن الكبار والمهمّين يتركون أخطاء كبيرة، لا ينكر عاقل أو منصف أن عرفات بجهاده وإصراره، وبما تمتع به من قدرات شخصية، أتعبت كثيرين في مشواره اللاهث، قد أوصل القضية الفلسطينية إلى ما وصلت إليه من عالمية، وتحول الفلسطيني في شخصه من مجرد لاجئ لا مستقبل له وغير معترف به، إلى أن يدفن هذا اللاجئ قريباً من القدس، وفي هذه الظروف والأحوال يعتبر هذا إنجازاً بحد ذاته، وصرف الشعب الفلسطيني في هذا المشوار الطويل نهرًا مقدساً من الدم والدمع.

إلا أن ما تجمد فيه السياسي عرفات (في الأعوام العشرة الأخيرة على الأقل) هو ما يعد من الأخطاء المميتة. فقد واجه انفضاضاً من

(1) بعد سنوات طويلة من الإصابة لازال شارون طريح التظبيب (2010) في أحد مستشفيات إسرائيل.

حواله من الفلسطينيين العقلاء، وإن لم يكن انفضاض بعضهم جغرافياً فقد كان انفضاضاً عقلياً وسياسياً، وإن لم يكن معلناً فقد كان خافتاً. لا جدال في ان عرفات نجح في كيفية التعامل مع السيكولوجية الفلسطينية، بل نجح في ذاك التعامل إلى حد الإبهام، إلا أن التعامل مع السيكولوجية الفلسطينية، لا ينتج تلقائياً تحقيق بعض من حل واقعي مطلوب للقضية، بل يبقى ذلك التعامل منتجاً لأحلام معلقة في الهواء.

شارون وعرفات وقعا في الخطأ نفسه، ومن الممكن أن يقع فيه خلفاؤهما، إن لم تحدث عملية تبصر عميقة للمحيط والأحداث، لقد وقع في وهم أن "القوة المطلقة" يمكن أن تكسر إرادة الآخر. شارون وقع في خطأ استخدام القوة الفظة، فانهى به الأمر إلى أن أقام سوراً لا لمنع الفلسطينيين من العبور إلى إسرائيل، وإنما أيضاً لتطويق الإسرائيليين في "الغيتو" الذي يمتقونه تاريخياً. وعرفات وقع في خطأ استخدام القوة المعترضة عن طريق "عسكرة الانتفاضة" أو صرف النظر عن تطويرها لعمل سياسي يفضي إلى واقع جديد، خصوصاً بعد أن تطور الوضع الدولي بعد الحادي عشر من سبتمبر عام ألفين وواحد، وانتهى به المقام بسبب القراءة الخاطئة إلى أن أصبح معزولاً في بضع عشرات من الأمتار، كالمسجون في سجن ضيق أو أشد.

القيادتان اللتان وجدتا في هذا المحيط من السياج المادي والمعنوي حولهما، لم تستطعا أن تقدما لشعبيهما شيئاً أفضل من الصراخ والمزید من الدماء. السوران الفلسطيني والإسرائيلي لن يتحطما باستخدام القوة العسكرية، فلا الفلسطينيون قادرون على كسر إرادة إسرائيل بالقوة النسبية، ولن يكسر الإسرائيليون إرادة الفلسطينيين بالقوة القهرية، وعلى اختلاف أشكال القوة، لن يتحقق مخرج، إن لم يتخلل ذلك تحكيم العقل.

الإقناع بدلاً من التهديد

الفلسطينيون في العهد العرفاني تجاوزوا فكرة أخرى مركزية، وهي "الديموقراطية"، وقد تجاوزتها مع الأسف قيادات ثورية عربية غسلت أيديها من الديموقراطية من خلال التلاعب اللفظي أو التبرير الايديولوجي لرفض الديموقراطية، ولو عرفت تلك الأحزاب والدول كيف تتعامل مع الديموقراطية، لأصبحت حالنا جميعاً اليوم أفضل، وربما بعشرات المرات مما هي عليه.

إلا أن تجاوز الديموقراطية في الفضاء الفلسطيني، كان بمثابة الدميل في الجسم الذي ينضح قيحاً.

لا أقصد بالديموقراطية هنا صناديق الانتخاب، ولا الديموقراطية الشكلية من ترشيح وانتخاب، إنما أقصد الديموقراطية التي قد تُخسّر (بتشديد السين) بعض الأشخاص في المدى القصير، لكنها تُربح الشعب كله في المدى المتوسط والطويل، إنها ديموقراطية التداول لا الفرض، والتغيير لا الثبات.

ليس خافياً أن هناك ظلالاً كثيفة من "التهديد والوعيد" التي تصل إلى حد "الابتزاز" بين الفرق والأجنحة الفلسطينية، التي تستخدم إما السلاح المباشر، أو شعارات التخوين أو حتى التكفير، من أجل فرض رؤيتها الخاصة على مسيرة العمل السياسي الفلسطيني، وهي ظاهرة تنتعش في المجتمعات الديكتاتورية أو شبه الديموقراطية، لكنها تختفي في المجتمعات الديموقراطية الحقيقية، التي ينتهي خلافها بإقفال صناديق الانتخاب، والسير خلف ما تقرره القيادة المنتخبة بالغالبية، ولا تحتكم مطلقاً للسلاح لحل الخلاف السياسي. لقد وقع من الضحايا الفلسطينيين برصاص رفاقهم ما يقارب من استشهد بالرصاص الإسرائيلي، وهي ظاهرة من مظاهر التخلف.

ربما يقول البعض أن الديمقراطية الفلسطينية مطلب مثالي في مثل أحوالهم، إلا أن هذا البعض مخطئ في قراءة العصر والفضاء المحيط. فهذه إسرائيل يجري فيها التداول السياسي، ويظهر فيها الرأي والرأي الآخر، وتطبّق في مجتمعتها القوانين المرتضاة، لكنها ليست على خلاف في الثوابت، أو ما تعتقد أنه ثوابت نسبية. فشارون غير ناتياهو، غير باراك، غير شيمون بيريز، غير اسحق رابين. وهي أيضاً مجتمع ليس آمناً بالمعنى المطلق للكلمة، لكن الاحتكام في ما يختلفون فيه يتم بالسياسة وليس بالقوة، فالديكتاتورية ليست مرادفة للأمن، وليست بديلاً من الفوضى، كما يريد البعض أن يتوهم، إنها بالضبط محرك للفوضى، وعامل من عوامل عدم الأمن في المدى المتوسط.

ليس خافياً على المتابع أن هناك قوى فلسطينية في الداخل والخارج، تزايد على أي موقف سياسي من منطلق غير مسؤول، وهي تمثل قلة نسبية في أعداد الشعب الفلسطيني، وتدعي أنها تمتلئ، قوتها تلك نابعة من الصوت العالي وليس من قناعة منبثقة عن الناس العاديين في الظروف العادية البعيدة عن التهديد، وليس خافياً أيضاً أن منظمة التحرير الفلسطينية تحمل بين صفوفها (دكاكين) صغيرة، أكثر من منظمات جماهيرية، وأن الراحل أبو عمار رحمه الله كان، وربما كان معذوراً، يجامل تلك الفصائل، ويتعامل معها بأبوة تصلح ضمن العائلة أو القرية، ولكنها تتنافى مع شكل الدولة الحديث، فأصبحت قوتها من جراء الهامش المعطى لها أكبر بكثير من حجمها الحقيقي بين المواطنين.

هناك ثلاث قضايا يحتاج الفلسطينيون أن يفكروا فيها بعمق اليوم، الأولى هي توحيد فصائل (الأمن) والثانية تنظيم المال، والثالثة نزع عسكرة الانتفاضة، المعضلات الثلاث تلك سوف تواجه أي قائد فلسطيني قادم، ولعلنا قد سمعنا كيف استهدف محمود عباس (أبو مازن) في غزة

قبيل اختياره رئيساً للسلطة كمؤشر للتهديد والوعيد وبقوة السلاح، حتى يظل هو أو غيره منصاعين ينظرون خلف أكتافهم في كل خطوة بخطوتها!

السلطة الفلسطينية اليوم شبه دولة، وهي سلطة تحتاج إلى توحيد قوى الأمن، ذلك أمر بديهي، حتى يكون لها عنوان معروف، وفوضى السلاح قد تكون مبررة في الشتات، ولكنها مضرّة على الأرض الوطنية، لأنها تقود إلى التهديد واستخدام القوة كما اتفق في ما بين الفصائل حتى تتحول إلى حرب أهلية، وقد يكون من الأجدى الآن أن تتحول الفصائل تلك إلى أحزاب، تكون مرجعية قوتها أو ضعفها، صناديق الانتخاب، وليس أزيز الرصاص أو فوهات كواتم الصوت، ومنطقها هو قوة الحجة، لا حجة القوة.

إن انتقال السلطة السلس في القيادة الفلسطينية، وإن ثمن تمنيّاً كبيراً من البعض، أرى أنه محاصّة قد تقبل جزئياً بسبب الحال الموقّنة إلى حين الانتخابات الموعودة، لكن مظهر المحاصّة لا يبشر بخير، ففاروق قديمي على سبيل المثال، ومن مأمّنه البعيد، يظهر على الناس بالمقولات نفسها التي حفظها منذ ثلاثة عقود، وهو لم يمس بيده تراب فلسطين بعد، و"الأبوات" أجدى لهم أن يسلموا الراية إلى جيل جديد عاصر وعانى الاحتلال، وتعلّم كيف ومتى يجاوره، فقد أعطوا ما يستطيعون مشكورين في السابق، ولو فعلوا ذلك وعن طريق الانتخابات المقبلة الحرة والنزيهة، لقدموا درساً مميّزاً للعالم، ووجدوا أن الالتفاف العالمي حول قضيتهم غير مسبوق.

بالطبع هو أمر يحتاج إلى تغيير جذري في الطرف المقابل الإسرائيلي بموت سياسة شارون، ولكن دراسة المبادرات الخلاقة من الطرف الفلسطيني، في هذه المرحلة التاريخية والمنعطف الكبير، يمكن أن تؤثر بقوة إلى الأفضل في مسيرة نضال الطويل والمرير لأهلنا في فلسطين، من أجل عيش كريم ووطن مؤمل.

(39)

خيار الفرس أم تفاح أوروبا

المسألة الفارسية تفرض نفسها على العالم، وليس الشرق الأوسط فقط، فما يحدث في إيران اليوم يذكر الجميع بالمراحل المضطربة التي مر بها تاريخ إيران الحديث، والتاريخ لا يتكرر ولكن يستطيع أن يبيننا بالمستقبل على وجه التقريب. في شوارع طهران اليوم تلاحق الشرطة النسائية من تسول لها نفسها من نساء إيران إظهار ولو قصة صغيرة من شعرها خارج غطاء الرأس الرسمي، وتنقل لنا الاخبار الصحافية صور عمال إيرانيين يفككون الصحن الهوائية للإرسال التلفزيوني الدولي، لحرمان المشاهدين من متابعة الأحداث العالمية، ويقبضون على حسين موسوي المفاوض الإيراني السابق في الشأن النووي، بتهمة تسريب معلومات حيوية للغرب، من جملة حملة من الاعتقالات⁽¹⁾ وفي قطاعات أخرى يتم اعتقال الناشطين السياسيين ويتم التضييق على الاتحادات العمالية، كل ذلك دليل على أن الوضع الداخلي الإيراني متأزم، نتيجة السياسات المتبعة في الحوار وتجاه العالم. إيران دولة لا يرغب أحد من جيرانها بخاصة في الخليج أن تضطرب داخلياً، حيث أن ذلك يشكل تهديداً إقليمياً بالغ الخطورة، إلا أن اضطراب إيران عادة ما يكون منبعا

(1) ثمة انشقاق واسع تم في المجتمع الإيراني بعد الانتخابات الراسية الاخيرة (يونيو 2009) ولا زال هذا الانشقاق مؤثراً في الساحة الإيرانية ويتفقم بين متشددين ومعتدلين، وربما توسع هذا الانشقاق في المستقبل مع اضطراب داخلي كبير.

داخلياً وليس خارجياً. في القرن الماضي مرت إيران بعدد من الاضطرابات الداخلية بعضها كتب في التاريخ على أنه ثورة. ثورة المشروطية في بداية القرن الماضي 1906 كان سببها لجوء حاكم طهران لمعاقبة اثنين من تجار السكر بالفلق⁽¹⁾ لأنهما لم يقبلا بتخفيض الأسعار، وهي عقوبة مستهجنة، خاصة إذا كان ثمن السكر في السوق الدولي مرتفعاً! تلك الحادثة التي تبدو بسيطة من المنظور العام هي التي قادت في نهاية الأمر إلى ما عرف بثورة عام 1906 الدستورية. في عام 1978 قاد مقال كتبه وزير الإعلام آنذاك ضد الإمام الخميني، قاد في النهاية إلى ثورة عرفت بالثورة الإسلامية التي يحكم باسمها اليوم في إيران. قد يبدو فلج التجارين أو مقال في صحيفة سبباً غير معقول لنشوء ثورة عارمة تغير من شكل الحكم، وهذا منطوق صحيح في الظروف العادية، إلا أن التاريخ علمنا أن النار من مستصغر الشرر، وهي نار تكون عادة تحت الرماد وتحتاج فقط إلى شرارة الإيقاد، وقد تأتي هذه الشرارة من حيث لا يتوقع احد. اليوم إيران الداخلية تضطرم بعدد من الاجتهادات المضاربة، وما لجوء السلطة إلى القضايا التفصيلية والصغيرة كحجاب النساء أو الصحون الهوائية إلا مظهر لأزمة أعمق، فليست ملابس النساء ولا هوائيات البث التلفزيوني الدولي، ولا حتى مطاردة المعارضين تكفي لاجراج إيران من الحلقة الضيقة التي هي فيها. فمن الظاهر أن هناك صراعاً سياسياً في الداخل يظهر إلى الخارج في شكل ارتباكات سياسية تؤثر على الجوار والعالم. لم يستطع الشاه رضا بهلوي ومن ثم ابنه محمد رضا أن يبقيا الشعوب الإيرانية طيعة، حتى بعد مذبحه عام 1935 التي قتلت بأوامر من رضا شاه وقتها مئات من المتظاهرين ضد

(1) تطبيق الأرجل في الهواء وضربها بالعصى.

حكمه قادمهم رجال الدين، تأخر الأمر ولكنه انفجر بعد حين. ولا يخفى على الإيرانيين ما آلت إليه ثورة عام 1906 التي كان من المفترض أن تقيم حكماً مبنياً على الشورى وبشكلها الحديث، إلا أن تلك الثورة دخلت في فوضى بعد سنوات من نشوبها لم تتعد العقدين، ومهدت تلك الفوضى لقدم حكم ديكتاتوري دام نصف قرن تقريباً. والدرس المستفاد، أن القمع والعنف يولدان قمعا مضادا أيضاً. صلب الحدث العام في إيران كما في غيرها من الدول أن ضمور النمو الاقتصادي يفاقم من التوترات الداخلية، ولما سقطت أسعار النفط إلى درجات متواضعة في عقد السبعينيات لجأ شاه إيران وقتها إلى الجوار ومنتجي النفط في العالم كي ينقذ الاقتصاد الإيراني. حدث ذلك مرة أخرى في أواسط التسعينات في عهد الرئيس السابق خاتمي، فالنمو الاقتصادي الذي يحتاج إلى تعاون دولي، يزيل الكثير من التوترات في المجتمع. وإيران تعتمد في مسيرتها التاريخية على عاملين (البازار) والمسجد. وفي حال كان البازار راضيا ومنسجما في نمو اقتصادي معقول يبقى الوضع السياسي مسالما، وفي حال العكس فإن البازار عادة ما يكون صلب التوتر الذي يقود إلى التغيير. الحصار الاقتصادي القائم ضد إيران يجعل الوقت في غير صالح السياسة القائمة، وكلما مر الوقت ظهر الارتباك أكثر على مجمل السياسات الإيرانية وأصبحت أكثر عصبية، كما تتفاقم حركة المعارضة الداخلية، وعادة تبدأ بالبازار وقبلة الطلاب. وقد شاهد العالم منذ أسابيع مجموعة من الطلاب الإيرانيين ينتقدون رئيس الجمهورية بحضوره. الطلاب الإيرانيون يعتبرون تاريخيا أن التظاهرات ضد الحكومة هي طقس لازم، وجزء لا يتجزأ من عبورهم بين المراهقة والنضج. خيارات السياسة الإيرانية محدودة، واهم صعوباتها هو الاقتصاد الذي إن استمر كما هو مسبباً كل هذا الضنك

والارتفاع في الأسعار وهبوط مستوى المعيشة سيقود من دون شك كبير إلى اضطراب من نوع ما، وتاريخ إيران الحديث يشير إلى ذلك. فأكهة الإيرانيين هي الخيار، وهو تعبير ملفت إذ أن الخيار باللغة العربية له علاقة بالاختيار، ويبدو أن الاختيار القادم والمتاح لإيران هو قبول التفاحة الأوروبية، التي هي على شكل اقتراحات حل وسط أوروبي تقبل به إيران ولا تعارضه الولايات المتحدة، وهو أمر إن حدث قد ينقذ المنطقة من شرور ضخمة. أما استمرار السياسة الإيرانية كما هي اليوم، والتي يبدو أنها خارجة عن سياق التأيي والحكمة الإيرانية المعروفة، فإنه لا شك سوف يثير القطاعات التقليدية في إيران، البازار والطلاب وأخير قطاع من رجال الدين، بدأوا بالفعل بإسماع تذرهم من تلك السياسات.

(40)

الدولة معولمة والمجتمع محلي

هل هي مصادفة أن يتطابق عنوانا كتابين لكاتبين يفصلهما بحر من الفكر والممارسة، وكأتهما يتحدثان عن شيء واحد. ما أتحدث عنه كتاب "الحصاد المر" العنوان الذي اختاره أيمن الظواهري في التسعينات من القرن العشرين، وهو العنوان نفسه الذي اختاره البعثي منيف الرزاز لتجربته، قبل ثلاثة عقود من الزمان تقريباً قبل صدور الكتاب الاول. واللافت إن الكثير من الكتب التي صدرت وتحمل تجربة من داخل معترك الحكم العربي في النصف الثاني من القرن العشرين على الأقل أو من عمل على حوافه وحواشيه، من الجزائر حتى الخليج، وأن اختلفت عناوين كتبهم أو مذكراتهم، فهي تحمل المعنى الرمزي الواحد، وهو "الحصاد المر" أي الفشل الذريع.

ماذا يعني الحصاد المر؟ يعني عند كتاب هذه المرحلة الطويلة من الممارسين السياسيين العرب، أكانوا في قلب السلطة أو حول أطرافها أو انظموا لها ثم انقلبت عليهم، أنهم اعتقدوا بحمل "رسالة" واحدة وقطعية، وأنهم يمتلكون حلول مصيرية جاهزة، على الجميع أن يخضع لها طوعاً أو كرهاً، وإن لم يكن كذلك، فإن هذه المجتمعات التي يناضلون من أجل "إنقاذها" هي جاهلية بطبعها وطبيعتها، لا تعرف قيمة هؤلاء الرجال" أو الفكر الذي يحملونه أو قادرة على تفسير وهضم الممارسات التي قاموا بها، فعادوا بحصاد مر. لعل بعض الظواهر

المشتركة بين الظواهري (الإسلامي) وبين الرزاز (القومي)، وهما هنا عينة للدراسة، تتشابه على الأقل من ثلاثة أوجه إلى حد بعيد. التشابه الأول هو إن مثل هذه الدعوات تحمل في طياتها احتكاراً للحقيقة المطلقة للمسار الاجتماعي والسياسي الذي يجب أن يسير فيه الشعب، فجزء من تفويض الأول (الظواهري) هو الله سبحانه وتعالى حسب ما يفهمه من تعاليم الرب، وجزء من تفويض الثاني (الرزاز) المصلحة القومية، كما يفهمها ويراهها ذلك الفريق، كلاهما احتكار مرضي للمعرفة، وثقافة الفكر الواحد، واتهام الآخر المخالف بالخروج عن الملة أو القوم، بسبب خلاف في الاجتهاد في شؤون الدنيا من دون أن تحكمها آليات واضحة ومؤسسية، هو أول درجات الحصاد المر التي يتحشمها مثل أصحاب تلك الأفكار عندما تفشل في الممارسة، لأن الاقتناع القاطع بأن الخلاف هو رباني أو وطني، في شؤون الحياة والناس المتغيرة بالضرورة، يعطي مثل هذه المدارس ومنتسبيها الحق كل الحق في نفي الآخر واضطهاده. التشابه الثاني هو في الاختيار الأوحى لطريق الخلاص، وهو اختيار يفرض على معتنقيه الإيمان المطلق والنهائي به، فليس هناك نقد أو مراجعة لا للفكرة بذاتها ولا للتكتيكات التي تتبع لتنفيذها، فلا نقد من الخارج ولا انتقاد من الداخل، يجعل من هذا الفكر وما يتبعه من ممارسة في مصاف القدسية المنزهة. أما التشابه الثالث هو بعدها عن الجانب الإنساني، في الوقت الذي يتعلم الإنسان من تجارب الإنسان الآخر، بصرف النظر عن لونه وعقيدته وانتمائه، وهي حقيقة أزلية ساطعة لا تحتاج إلى كثير إثبات، فلو قلنا أننا لن ننتفع بما حققه مكتشف الكهرباء لأنه مختلف عنا، لبقينا في الظلام، أو لو امتنعنا عن تناول دواء البرد لأنه مصنوع في بلاد مختلف معها لتحوّل البرد إلى مرض قاتل، تلك أمثلة على تجاهل البعد الإنساني في عالم

تسارع خطاه الإنسانية بسقوط الحواجز، وتجاهل للتطور واختلاف الظروف، هذا التجاهل مشترك في دعوات "الفرقة الناجية" أو "القوم المختار" تحت أي شعار وب أي لبوس، وهي تجافي الاستلهام الحديث للتغيرات الحاصلة من نسبة الحقائق الاجتماعية - السياسية، واختلافها.

حتى لا يذهب أحداً بعيداً في التصور، أسارع بالقول أن تجاهل الخصوصية التاريخية لأي مجتمع هو توجه غير علمي، إن "الدين" و"القومية" هي مكوّن من مكونات الأمة، فاستلهام أصول الدين والاجتهاد فيه وبل التجديد، وتبني فكر القومية المعتدل والاضافة عليه، هي جزء من كل أكبر، وهو الوصول بالمجتمع إلى ما يسمى اليوم بالتنمية الشاملة، على قاعدة العدالة والحريات العامة، وتمكين الناس من إدارة شؤون حياتهم، بالتنظيم المؤسسي.

فإذا كان التشدد هو قيمة يقبلها البعض عن طريق التهديد أو الوعيد، فإنها قيمة تستهلك بسرعة، وتاريخ الشعوب أماننا مبسوط وطويل، فلم تستطع الفاشية أن تعيش طويلاً، ولم تستطع النازية أن تثبت، ولم تستطع الشمولية أن تقاوم، أو تقدّم برنامجاً حياتياً للناس⁽¹⁾ إذا كان الدين يستلهم بمبادئه العامة، فإن القول بأن الموسيقى "حرام" وإن مشاهدة التلفزيون حرام، وأنه لن يدخل اللجنة المملط (لا شارب له ولا لحية) فلماذا لا نستمر في الفكرة ذاتها ونقول بأن استخدام البندقية أو السيارة أو الطائرة تحتاج إلى فتوى! كذلك في الفكر القومي، إن كان الآخر أقل درجة إنسانية، منا "نحن" الذي لنا درجة إنسانية متفوقة ذوي "رسالة خالدة"، فإن سيادة العالم يجب أن تكون لنا، وهو طريق يأخذنا إلى الفاشية والنازية دون منازع. حتى لا نظل في التنظير أعود

(1) يقول الجواهري في هذا المقام.. ان اعمار الطغاط قصار..

إلى كتاب منتصر الزيات⁽¹⁾، وهو كتاب شجاع، لعدد من الأسباب، أنه قال ما شاهد وروى بعفوية من دون تملق، لما وجد في مصر من تيار تكفيري، هذا لا يعني أي أوافق على كل أطروحاته، فهناك أمور تحتاج إلى نقاش. إلا إن دراسة الحالة المصرية لها معنى في فضائنا العربي.

بعض ما كتب منتصر الزيات استوقفني، أكثر من الكتاب الذي صدر قبل سنوات⁽²⁾ يعرض تجربة أخ من مصر دخل تلك التجربة، واصدر كتاباً بعنوان "الدنيا أحلى من الجنة"! وان تشابه الوصف.

يقول منتصر وصفاً لاستعداد "الجماعة الإسلامية" لمواجهة الآخر: "في مواجهة الشيوعيين لا بد من التفقه في مسألة إثبات وجود الله، وفي مواجهة فكرة القومية العربية، كان علينا أن نوضح شمولية الإسلام"، انتهى كلام الزيات. وهو كلام محير، لأن أي عاقل يعرف أن قضية إثبات وجود الله لا يختلف عليها كثيرون من أهلنا في مصر أو خارج مصر، أكانوا أقباطاً أو مسلمين أو غيرهم من أهل الكتاب، كما أن الانعزالية ليست مركزية في الفكر القومي المستنير، وأجرؤ هنا على التعميم، فإن وجد خلاف فهو لأقلية متشددة. أما الفكرة المركزية في هذا السياق فهي تجاهل البحث في شؤون العباد والمعاش، وهي فكرة مركزية في الفكر الإسلامي أو الإنساني، لا تحتاج إلى كثير بحث. قضايا مثل التشغيل والعمل والتعليم الجيد والحصول على حياة إنسانية كريمة والتطبيب واحترام حقوق الإنسان، وهي قضايا دنيا، وقضايا تنمية وقضايا أعمار الأرض، قضايا المجتمع المدني والمؤسسات، قضايا الحريات، وكلها غائبة أو معيَّبة.

(1) منتصر الزيات: اليمن الظواهري كما عرفته، دار مصر المحروسة، 2002.
(2) خالد البري: الدنيا أحلى من الجنة، الطبعة الثانية، دار النهار - بيروت 2002 (سيرة أصولي مصري).

الشق الثاني مما رصده الزيات هذا الخلاف الطويل بين الجماعات وبين بعضهم، وبينهم وبين جماعة الإخوان المسلمين، وهو خلاف يُلبس لبوس العقائد، وهو في أفضل أحواله، جهوي مناطقي، أو شخصي أو تفسيري في أحسن أحواله. ولم يلتفت البعض إلى الإجابة عن السؤال: إذا كان التوجه واحداً فلماذا الشقاق؟

أما الشق الثالث فهو مصادر التثقيف، وهي كما يشير إليها الزيات لا تخرج عن الشوكاني (فقه الجهاد في سبيل الإسلام) أو سيد قطب (معالم في الطريق) إلى (الفريضة الغائبة) لمحمد عبد السلام فرج⁽¹⁾، هذه الكتب في أكثرها إقناعاً اجتهدات رجال لهم ما لهم وعليهم ما عليهم، وكتبوا ما كتبوا في ظروف معروفة وتحت فهمهم لهذه الظروف، كما فعل غيرهم. أما عند الحديث عن جمع المال من أجل إقامة مسجد، فيحدثنا الزيات "ان كل الناس كانت تتبرع طوعاً أو كرهاً" لا يفسر التعبير الأخيرة، إلا أنها لا تحتاج إلى تفسير! مخالفاً قاعدة أخلاقية إسلامية يتعلمها الطلاب، أن الوسيلة جزء من الغاية، أما ما يلفت في قول الزيات أنه أخيراً أدرك الفرق بين "الخطابة والعلم" وبين "الوعظ والإفتاء" وهي مفردات لها أهميتها في تتبع الطرق العلمية، لكن المؤسف أنها تختلط اليوم على كثيرين من مفتي التلفزة. لو كان لكتاب الزيات (الجماعات الإسلامية) اسم آخر لما تردد أحد عن إطلاق عنوان "الحصاد المر" عليه. المحصلة أن تجربة الجماعات الإسلامية في مصر، كما هي تجربة أخرى في السودان كما هي تجربة البعث في العراق، جميعها تكمل دورة "حصاد مر" هلك فيه الملايين من العرب المسلمين وغيرهم، تيّم أطفال، وترملت نساء، وتراجع اقتصاد، وتخلف مجتمع. إنها طاقة استنزفت في مكائها الخطأ، طغى عليها الجهل

(1) الكتاب الذي يقال أنه السبب في قتل الرئيس محمد أنور السادات.

السياسي والمعرفي. لقد فشلت التجربة (القومية) في إبعاد بلادها عن الآخر، لأنها أبعدت الآخر الوطني عن نفسها، وفشلت التجربة التي اتخذت الدين وعاءً لها لأنها أخرجت الآخرين من الدين، فلم يُبْنَ وطن حر ومواطنون سعداء. هنا يأتي فصل القول، لا أحد لديه عقل من أهلنا في هذا المنطقة، يسره ما هو قائم من أوضاع سياسية أو اقتصادية، فالظاهر أن لنا دولاً معولة شكلاً، ومواطنين متروكين للمحلية المغرقة. الطريق إلى الأفضل معبّد بالعلم، والحرص على الحريات، والتواضع في امتلاك الحقيقة الاجتماعية والسياسية، والحقيقة النسبية يصل إليها العقلاء من خلال التوافق الذي تقررره صناديق الانتخاب، وهو أمر تنبّه إليه الإخوة في السودان اليوم، مع بقايا من القديم، وتنبهت إليه بعض الجماعات في مصر، بقي أن يتنبه آخرون اشتد بهم الغي وضل بهم الطريق.

(41)

أحب نانسي واكره كوندي

في هجائية معتادة وبهذا التلخيص المحل، "أحب نانسي أكره كوندي"⁽¹⁾، فسر عدد من متخذي القرار في بلادنا العربية وكثير من المعلقين توصيف السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، بعد زيارة السيدة نانسي بيلوسي (رئيسة مجلس النواب الأمريكي)⁽²⁾ إلى المنطقة، وهي مفاضلة بين امرأتين أميركيتين، حدث أن لهما تأثيراً ما في السياسة الأميركية اليوم، وهي مفاضلة عاطفية إلى ابعده الحدود.

تقف أمام هذا التحليل عقبتان، الأولى أن لا نانسي بيلوسي تستطيع أن تؤثر تأثيراً نهائياً في القرار السياسي الأميركي، ولا حتى

(1) نانسي بيلوسي (26 مارس 1940 -)، رئيسة مجلس النواب في الكونغرس الأمريكي وهي أول امرأة تتولى هذا المنصب، هي أمريكية من اصول ايطالية.. تعتبر الشخصية الثالثة في الولايات المتحدة بعد الرئيس ونائب الرئيس.

ولدت في بالتيمور لعائلة كبيرة إيطالية - أمريكية تنتمي إلى الكنيسة الكاثوليكية. انتخبت رئيسة لمجلس النواب بأغلبية 223 صوتاً وهي غالبية أصوات أعضاء مجلس النواب المؤلف من 435 عضواً. هي واحدة من بين 126 عضواً ديمقراطياً في مجلس النواب صوتوا ضد استخدام القوة في العراق في عام 2002، بالرغم من أنها عادت وصوتت لصالح تمويل الحرب بعد أن بدأت العمليات ودخلت القوات الأمريكية إلى العراق. أما كوند ليسان رابيس فهي مشاركة الامن القومي في عهد بوش الابن في الدورة الاولى له، ثم وزيرة خارجيته في الدورة الثانية.

(2) زارت إسرائيل وسوريا في عام 2007.

كوندوليسا رايس، رغم كونها وزير الخارجية الأميركية. ومن يريد أن يتأكد من هذا الموضوع فليقرأ مذكرات وزيرة خارجية سابقة أخرى هي مادلين اولبريت، التي فسرت بكثير من التفاصيل طريقة ومسار اتخاذ القرار الأميركي في الشؤون الهامة، خاصة من منظور الخارجية الأميركية، أو فليعد إلى تجربة الوزير السابق كولن باول⁽¹⁾ أما العقبة الثانية فهي ان الاحتباس السياسي في الشرق الأوسط من حيث التعقيد والصعوبة ما لا تتفع فيه زيارة لرئيسة مجلس النواب الأميركي، مهما كانت النيات صافية أو المعارضة للخطط الأميركية القائمة منتشرة بين المرشحين الأميركيين.

تذكر بعضنا مع جولة نانسي بيلوسي، مع الاعتراف بالفروقات الجوهرية، سيدة أميركية أخرى كانت بالمصادفة سفيرة واشنطن في بغداد في نهاية التسعينات. وقتها فسرت الأوساط العراقية لغة السفارة كلاسيكي الدبلوماسية على أنها ضوء اخضر للنظام العراقي لاحتلال الكويت، وما زالت هذه النظرية، مع الأسف، تعيش حية في ذهنية عشاق نظرية المؤامرة العرب إلى اليوم. ويبدو أن مثل هذه النظرية سوف تنتعش بعد زيارة نانسي بلوسي ولكن باتجاه آخر، وهو قعود أميركا عن التزاماتها الدولية، بل يذهب البعض إلى تفسير الزيارة على أنها ضعف أميركي واضح ورجاء للمساعدة. نانسي بيلوسي في جولتها، عدا أنها تبدو ساذجة في التصورات التي أعلنتها، قامت بزيارة استطلاعية على أفضل وجه، وإلا فكيف تعتقد السيدة بأن حملها رسالة من رئيس الوزراء الإسرائيلي لدمشق، من أجل الدخول في مباحثات سلام، هو في الحقيقة اقامة رأس جسر للتوجه إلى السلام، في قضية

(1) تحكم الولايات المتحدة سلسلة من المؤسسات المختلفة، وبالتالي ليس هناك قراراً "فردياً" كما يتصور العقل العربي البسيط مقارنة بما يراه حوله؟

معقدة وذات تاريخ طويل من الصراع؟ وكيف تعتقد من جهة أخرى أن سحب القوات الأميركية من كل من العراق وربما أفغانستان سيعجل في وضع هذه المنطقة المتهبة في مرحلة سلام وأمان؟ ألا يذكرنا كل ذلك بالفشل الذي منيت به الإدارة الديمقراطية أيام الرئيس جيمي كارتر عندما زار طهران وشرب نخب "واحة الاستقرار في الشرق الأوسط"، ولم يمر على زيارته غير بضعة أشهر حتى انهار ذلك النظام عن بكرة أبيه، وتحولت الواحة إلى صحراء؟ جولة السيدة نانسي بيلوسي على أفضل تقدير هي للتعرف على المنطقة بشكل أفضل، بدلاً من النظر إليها من خلال الاختلاف الحزبي بعيداً هناك في واشنطن. والجولة تحسب للديمقراطية الأميركية لا عليها، إلا أن الذهاب بعيداً في المراهنة على تغيير جذري لحمل السياسة الأميركية، هو مراهنة في اقلها تفكير في الينبغيات أكثر مما لها علاقة بواقع الحال.

في الشأن الأكثر سخونة وهو الموضوع الإيراني لا يبدو في الأفق أي تغيير عن مسار المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران مهما حسنت النوايا. وما التوافق البريطاني الإيراني الأخير حول إطلاق الجنود البريطانيين إلا مرحلة التقاط الأنفاس لا أكثر، بدليل التصريحات التي نشرت على لسان الجنود أنفسهم بعد تحريرهم. ومن يقرأ فيها أكثر من ذلك، أي وفاقاً بريطانياً إيرانياً، فإنما يدخل العاطفة في مسار المصالح الطويلة الأمد، وذلك فعل سياسي غير منطقي.

في الموضوع الإسرائيلي الفلسطيني، رغم إعادة طرح المبادرة العربية في القمة العربية عام (2002)، إلا أن المكابرة الإسرائيلية التي تلتها لا تتيح مجالاً معقولاً للتحرك نحو السلام. فالمسار هنا أيضاً طويل ومعقد، لا تستطيع زيارة أو أكثر فتح شق ولو صغير في جدار التعنت التاريخي لأطراف المسألة الفلسطينية. الملف اللبناني أكثر تعقيداً ومسيرة

الحكومة والمحكمة كما تشير إليها أدبيات لبنان السياسي اليوم بالغة الصعوبة وتندر بخطر قد يأخذ لبنان ومعه بعض المنطقة إلى حرب أهلية طويلة. فليس في الأفق أي توافق يؤدي إلى تفاؤل. لقد كانت سورية واضحة أكثر من مرة علناً وبين كواليس القمة العربية الأخيرة، من أهما لمن تسلّم أي من مواطنيها لمحكمة دولية، وهو قول منطقي إذا أخذنا بعين الاعتبار أن اتهام أي مواطن سوري أو أكثر ممن كان مسؤولاً في وقت ما في لبنان، هو في الحقيقة اتهام للنظام، وأية إدانة لاحقة ستقود في وقت آخر إلى إدانة النظام نفسه.

في العراق خطوة انسحاب سريع أو حتى تقليل الالتزام الأميركي هناك سيؤدي فوراً إلى حرب أهلية ضروس، إذ لن تبقى هذه الحرب في حدود العراق، بل ستتعداه إلى مناطق مجاورة. فأى حديث عن "انسحاب" تقول به أو تعد به نانسي، هو قول يصب في خلاف مصلحة السلم العالمي، لا مصالح الولايات المتحدة فحسب. معضلة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط أهما غير قابلة للتعامل مع توقعات المدى البعيد، وهناك شواهد كثيرة على ذلك في تاريخنا المعاصر. ولعلي استشهد بثلاثة. الأول، الموقف من إيران في بداية الخمسينيات من القرن الماضي. وقتها تدخلت الولايات المتحدة لمساعدة بريطانيا بإحداث انقلاب ضد رئيس الوزراء الشرعي محمد مصدق، وقامت بإعادة الشاه بعد هروبه من البلاد كي يبقى ملكاً على إيران مطلق الصلاحية. كل هذا أدى في نهاية المطاف إلى ما نعرفه من ثورة إيرانية بقيادة رجال الدين. الموقف الثاني في أفغانستان حيث جندت الولايات المتحدة مجاميع قبلية تحت غطاء الدين لمحاربة القوات السوفياتية، كما شجعت وتحت ذلك الغطاء قوى من بلاد عربية مختلفة للانخراط في تلك الحرب. وهذه القوى هي التي بعد ذلك بسنوات قليلة عادت

فانقضت على المصالح الأميركية ودخل العالم ما يعرف اليوم بالحرب على الإرهاب، وهي حرب طويلة ومكلفة، ولا تزال في بدايتها. أما الموقف الثالث فهو القائم على تجاهل مطلق لمصالح شعب يعاني من الاحتلال، وهو الشعب الفلسطيني. هذا التجاهل سبب لقيادات فلسطينية متعددة الدخول القسري في حربين، حرب الاحتلال، وحرب الاعتراف الأميركي بشرعيتها، وقد استنفذت الحرب الثانية طاقات كبرى، ولا زالت تفعل.

أمام هذا التاريخ المعقد لتأثير سياسات تتخذ في الولايات المتحدة تجاه قضايا سياسية ساخنة في الشرق الأوسط، ربما بسبب الجهل أو بسبب التأثير الداخلي في اللعبة السياسية الأميركية، النتيجة واحدة وهي الكثير من العناء والكثير من الدم وإهدار الفرص في هذه المنطقة المنكوبة. كل هذا لا يحتاج من جديد إلى اجتهادات غير محسوبة إلا على الناخب الأميركي، كي تدخل المنطقة من جديد في أتون متاهة سياسية تسببها هذه القوة العظمى التي لا ترى ما تدوسه تحت أقدامها في وسط صراع الفيلة الداخلي في واشنطن. الأيام القادمة حاسمة.

(42)

مواجهة التطرف ثقافية... لا سياسية ولا أمنية

اعتداء بالسلاح على جنود اميركيين في جزيرة فيلكا (الكويت) اثناء قيامهم بواجباتهم التدريبية وقتل احدهم، ثم احتجاز مجموعة مشكوك في انتمائها للفاعلين قيد التحقيق، وبعدها احتجاز شاب صغير كان ينوي تفجير مبنى سكني كبير يقطن فيه اجانب من بينهم عسكريون اميركيون⁽¹⁾، وتنقل وكالات الانباء ان وراء اعتداء جزيرة بالي المروع في اندونيسيا والذي راح ضحيته المئات من الابرياء كويتي أيضاً، وقبل ذلك كان الناطق الرسمي باسم تنظيم "القاعدة" الذي روع العالم حتى الآن هو كويتي⁽²⁾، ثم يظهر التحريض العلني على مهاجمة الاميركيين على موقع رسمي للإنترنت؟ السؤال الآن هل كل هذا يحدث في جزر معزولة بعيدة عن الترابط بالاحداث التي ليس لها علاقة ببعضها، أم أنها تشكل ظاهرة سياسية، علينا ان نسبر غورها ونعرف أسبابها؟ هي في يقيني على علاقة بتثقيف طويل المدى أخذ من الوقت حقه ومن الموارد ما يحتاجه، ويتوجب تاليا ان يواجهه تثقيف مخالف، قبل ان يحتاج إلى لجان تحقيق أو سجون أو معتقلات.

(1) كل ذلك حدث في الكويت قبيل الحرب الأمريكية على العراق عام 2003.
(2) سليمان ابوغيث في مرحلة من المراحل كان يدعى بالناطق الرسمي للقاعدة، ثم اختفى الاسم بعد ذلك.

من الثابت ان هذه الأعمال الارهابية ضد رغبة الغالبية في الكويت، فإن كان الموضوع موضوع ديموقراطية فإن الغالبية في المجتمع الديموقراطي هي التي تقرر ما يصلح أو يرغب فيه المجتمع، وقد قررت من خلال مؤسساتها ان الجنود الاميركيين موجودون برغبتها وموافقتها لتحقيق مصلحة عامة. وان كانت المصالح العليا هي المرجعية فإن المصالح العليا للكويت، التي خرجت من برائن غزو كامل وكاسح لأول مرة في تاريخها، لو استمر لأصبح الجميع بلا وطن، وكان السبب في التحرير والوسيلة إليه القدرة العالمية ممثلة في الولايات المتحدة، مع أصدقاء عرب انتبهوا في الوقت المناسب ان الطوفان يمكن أن يصيبهم. هذه المصالح حتمت وجود قوات اميركية تساعد في حماية الكويت من أي محاولة غدر جديدة. فأى المرجعيات يريد لنا هؤلاء ان نتبنى؟ استطيع ان افهم ان يكون للبعض اعتراضات سياسية، وان يكون لديهم منغصات ادارية ومعيشية، أو ان يكون لديهم اعتراضات ثقافية، ولكن الشرط المسبق لطرحها للنقاش ان يتحدثوا عنها من خلال اجندة سياسية، واضحة ومفهومة، اما هذه الأجندة التي يعملون من خلالها فأقل ما يقال عنها أنها أجندة مرتبطة بحبل سري مع القرون الوسطى، ضبابية في طرحها وعمومية في تناولها لمصالح الناس. ان كان الأمر هو اعتراض سياسي فعلى الاطراف ان تقدم برنامجها السياسي، وان تحتكم للجمهور العام، اما ما اعترض عليه بشدة فهو ان تحتطف العقيدة الإسلامية وتحتكر لتنصّب هذه الفئة القليلة من الناس نفسها مفسرة وحيدة لها، وهو ما يعترض عليه كل عاقل. فالإسلام ليس لفئة مسلمة دون أخرى، كما أنه لا يدعو إلى الترويع والقتل العشوائي، كما لا يدعو لتعريض الأوطان بمجمل قاطنيتها للتهلكة. المسكوت عنه في الجدل الدائر الآن هو عدم التصدي لمثل هذه الأعمال بقطع صلاتها نهائياً بالعقيدة السمحة، وبرفض

مطلق ان يحتكر البعض تمثيل الإسلام. ونتيجة لتثقيف سلبي مضطرب بدأت، ويا للأسف، بعض الأصوات في الصحافة وفي التلفزيون على امتداد الساحة العربية تنتقي بعض التصريحات الصادرة من موتورين أو من جماعات مقاطعة للعلم الحديث في تطور المجتمعات، والسياق العالمي في التطور العلمي والتقني، لتقول للعامّة إن هناك "حرباً ضد الإسلام". وهذا قول يريد به هؤلاء حشد العامة خلف طروحات المتطرفين، فما نشاهده هو في حقيقته حرب مصالح، لا حرب أديان، فمن مصلحة الشعب العراقي مثلاً ان يتحرر من جلاديه، ويشارك في هذه الرغبة مسلمون عراقيون من كل الطوائف، فالحرب على العراق مثلاً ليست حرباً ضد "المسلمين" ولا "الإسلام" بقدر ما هي حرب ضد التسلط والديكتاتورية والاحتكار السياسي الظلامي، ويباركها كل ذي بصيرة من أجل الانعتاق من الظلامية، وسيطرة فئة صغيرة على السلطة والثروة ومصير الشعوب في زمن يلفظ هذا النوع من الاحتكار الذي تتحكم فيه فئة تفتقد الرؤية والحكمة. لقد تُرك حيز ضيق للمهمات الثقافية التي يتوجب ان تصدى لهذا الفكر الذي يضيق على الناس، وسقط من الحساب ان تعديل التوازن بين الفكر الشمولي والانفتاح والتسامح وفهم الآخر، هو مدخل ثقافي، وخلت الساحة ممن يدعو إلى استنباط اشكال جديدة من النضال السياسي للخروج من المأزق الذي نواجهه في الكويت، كما تواجهه مجتمعات عربية كثيرة لأن لجوء البعض للعنف العشوائي، هو ظاهرة يجب أن تدرس من مدخلها الثقافي اولاً، ثم السياسي، وآخر مدخلها هو الأمني. أحد اسباب هذه الحيرة حيال العنف المنظم هو ان القادة السياسيين تحدثوا بلغتين وبخطابين متناقضين فحولوا الحيرة إلى ارتباك، وامتنعت مؤسسات التعليم لدينا عن القيام بمهامها، فقد فرغ التعليم من محتواه تفرغاً كاملاً، واصبح الايمان

بالخرافة واعادة انتاج العلاقات الاجتماعية المتخلفة اساس التعليم، وسُكت عن تنمية التفكير العقلاني، وساهم الإعلام ووسائله المختلفة بإطعام العامة الكثير من الآمال، ممزوجة بالكثير من المسلمات حتى اصبح بناؤنا ضحية لمن يخطف عقولهم اولاً.

فما نحن بصدده الآن هو ظاهرة، وليس افعالاً معزولة، ونحتاج للتصدي إليها إلى مجهود ثقافي في الدرجة الأولى، يبدأ بتحرير الشرائح الاجتماعية الكبيرة من قيم العصور الوسطى التي ما زال بعضنا يجترها في عالم يتغير بسرعة، ومجتمعات تضربها رياح التغيير بقسوة. ان إغفال الجدلية بين الديمقراطية المبتغاة في مجتمعاتنا والثقافة يعوق إقامة التوازن المنشود بين القوى المختلفة داخل المجتمع، ويتيح لسيطرة فكر قروسطي ضبابي الرؤية ليس له علاقة بما يدور في العالم. ويوسع هذا الفكر الذي ينصب علينا من كل جانب، شقة الخلاف والاختلاف في المجتمع، ويحقق بيئة صالحة تنمو فيها الأفكار المتطرفة، التي تقود بالضرورة إلى العنف. استنهاض الهمم لتحرك السياسي هي المهمة الأولى للتجمعات السياسية العصرية في الكويت، والقوى الديمقراطية مدعوة للتوجه للجمهور ومخاطبته بوضوح لا يحتمل التلرف والمحاباة، مفاده ان التخلص من القهر والاستلاب لا يعني الوقوع في الخرافة والتجهيل. إن الاحتضان الذي يظهره الجمهور العربي العام للتطرف هو احتضان للتنفيس عن القهر والاستلاب والمصادرة التي يواجهاها، وهو في صلبه سياسي واقتصادي وتنظيمي، يستغله الآخرون أبشع استغلال، فيضفون عليه، نتيجة التجهيل، صبغة عقيدية ويطلقون خلاياه للبعث بأمن المجتمعات من أجل تمهيش المطالب الديمقراطية التي تنادي بها قطاعات واسعة من العرب تطالب ايضاً بالشفافية والمساواة. اما في حالة الكويت، فالإخلال بالمسلمات الدستورية وهو امر ان استمر دون ان تطلق أجراس الإنذار سيعود بالفوضى والخراب.

(43)

للموت حرمة وللحياة شروط

صور عدي وقصي صدام حسين وهما مسجيان مشوهان نتيجة المعركة التي أودت بحياتهما في الموصل، تصدرت جميع نشرات الأخبار في العالم (يوم 23 يوليو 2003)، وتدفت التحليلات في الفضائيات العربية وغيرها من وسائل الاتصال والنشر تشرح أسرار حياتهما الصاخبة والعنيفة والقصيرة والمتهتكة. وتعيد التذكير بما فعله الأخوان، إبان حكم أبيهما في العراق، من عبث بأرواح الناس وأموالهم. إذ بلغا في تعسفهما وفجورهما حد الخرافة.

لقد ارتحت ولم أفرح لمشاهدة تلك الصور، إذ للموت حرمة لدى الإنسان السوري، إلا أن الارتياح جاء بسبب يقيني بأن ما قام به الأخوان من تنكيل بالشعب العراقي بكل فئاته الاجتماعية وشرائحه، والذي كان غريباً عن العقل بسبب فظاعته، وكفره بكل القيم الإنسانية، لم يعد ممكناً الآن. ولكنني لم أفرح لأن السؤال الأهم هو ليس ما فعله الأخوان وغيرهما أثناء فترة تسلطهما على العراقيين، بسبب ما هياها لهما النظام العراقي بكل كوادره وأفكاره التي بثها، بأن يقوم بما قاما به. إنما السؤال الأهم هو كيف يمكن لنا باعتبارنا عرباً أن نمنع مثل هذه الأعمال الوحشية حتى لا تتكرر من جديد من (قصي وعدي آخرين) ربما يتشكلان اليوم في بيئة عربية أخرى، أو حتى في العراق... ذلك هو الهاجس الذي يقض مضجعي.

إن أردنا أن نعرف كيف لا يتكرر ذلك، علينا أن نعرف كيف أمكن حدوث ذلك في بلد مثل العراق، وهي بلاد ليست ريفية بالمعنى الاقتصادي، فيصبح المواطنون فيها أقنانا، ولا هي بلاد تنتشر فيها النخاسة فيصبح المواطنون فيها عبدا يرضون بما يقرره السيد. بل هي بلد له تاريخ طويل من الحضارة، كما له تاريخ من الممارسة السياسية الطويلة نسبيا منذ الثلث الأول من القرن العشرين حتى منتصفه على الأقل. وتضم العراق متعلمين وكتابا ومفكرين وسياسيين فطنوا الحياة ومارسوها بكل أشكالها الحديثة. بل هي بلاد في تاريخها الحديث خصت بيئتها عقول ذات سوية عالية من الإبداع، فقد أبدعت العراق المدرسة الحديثة في الشعر العربي وقدمت شعراء وكتاباً مثل جميل صدقي الزهاوي والرصافي والجواهري والبياتي وعبدالعزیز الدوري وعلي الوردی وجواد علي وغيرهم من سلسلة الأعلام والمثقفين والشعراء والمفكرين الذين أغنوا المكتبة العربية الحديثة بنتاج عقولهم النيرة.

كيف حدث ما حدث، وكيف له ألا يتكرر؟

ما حدث من طغيان في العراق سببه عدد من العناصر نرصد منها ثلاثة أساسية، تداخلت مع بعضها كل بمعياره، ودرجة تأثيره، لتنتج في النهاية هذا الشكل من الطغيان القبيح الذي سنقرأ عنه ونسمع قصص أفعاله التي تقارب الخيال، لفترة طويلة من الزمن، وتصبح معه فترة حكم الجباة في التاريخ، شكلا بدائيا مقارنة بما قام به من أفعال.

العنصر الأول الذي يجب أن ينصرف النظر إليه هو التكوين الفكري: فالبعثية نابعة من توليفة من الفكر الفاشي والنازي الذي تغذى عليه نفر من العرب، رضع من منابع الفكر الأوروبي اليميني،

أطلق في الفضاء العربي بُعيد الحرب العالمية الثانية بشكل مهجن، يحمل الإعلاء والاصطفاء العرقي، وينظر إلى "الأمة" على أنها فوق الأمم، وإن تاريخها الطويل يمكن أن يتكرر من خلال عصابة مؤمنة تُسلم قيادة الأمة إلى مجموعة صغيرة من الناس هم البعثيون. أنهم ادري مصالحها، ولا يهم شكل ونوع التضحيات من البشر التي تقدم من أجل "الوصول" إلى تحقيق ذلك "الحلم".

مثل هذه الفكرة الضبابية العامة هي التي استولت على عقول الشباب في الخمسينيات والستينات من القرن الماضي في بلدان عربية كثيرة، في الفترة التي بدأت معها بلدانهم تتحول من الشكل القديم "شبه الإقطاعي" إلى شكل "مدني" لم يتحدد شكله بعد، ومن "استعمار غربي" إلى "استغلال نسبي" اجتذب عدداً من الأفتدة الشابة على مقاعد الدراسة تهوى هذا الطرح، وأخذت الفكرة على عاتقها الادعاء بهدم البناء القديم، على أساس أنه تشكل تحت الاستعمار، لبناء جديد مخالف.

ولما استولى حزب البعث العراقي على السلطة وظهرت الممارسة اليومية أكثر رداءة من السابق، وجد كثير من "المناضلين" انفسهم تدريجياً، إما مهمشين أو ضحايا أو مبعدين، وتطور الأمر إلى أن تحول "الحزب" إلى "شخص" والدولة إلى "إقطاعية" لعائلة القائد والمقربين منه. فر من فر، ووُسد الثرى من وُسد من "الرفاق" وهاجر الباقون في الآفاق بعد أن ساهموا بشكل كبير أو محدود في الوضع الذي وصلت إليه بلاد ما بين النهرين، من عبادة الفرد الأوحده، الذي لا راد لرأيه، ولم يكن ذلك إلا تجسيداً للفكرة العنصرية التي ضربت على وتر الغرائز والعصبيات.

لقد فرخت الفكرة مع الممارسة نتيجتها الطبيعية، فهي التي نظرت بدونية إلى الآخر "الخارجي" ثم تحولت النظرة الدونية إلى الداخلي،

لذلك لم يكن مستغرباً أن يتناول الخطاب البعثي العراقي في مفرداته على مر السنين، مفاهيم مثل الجوس والعلوج والأجلاف، بجانب الخونة والجواسيس. كلها مفردات تعظم من النفس وتزجر الآخر بوضعه في خانة أقل عرقية أو وطنية أو سياسية، ولم يتعلم أحد الدرس القاسي الذي عانى منه أعداء النازية والفاشية أو أعداء حكم الطغيان في التاريخ، وهو أن "السكوت عن الصراخ في الوقت الذي يذبح فيه الآخر، صمت مطبق عندما يأتي وقت ذبحك!". وهكذا تضخمت أجهزة القمع وشفقت لبعضها بعضاً ثم تناحرت على الغنائم.

العنصر الثاني هو النفط: ربما لو كان العنصر الأول وحيداً من دون النفط لم تستطع "العائلة/العشيرة" أن تبحر في خضم السياسة العراقية المضطربة، ولكن الفكر طعم بالنفط وأمواله في بلاد لم تخلق متعمدة أجهزة رقابية على الموازنات الباهظة، لأن خلق الرقابة على المال يسبقه تنظيم للدولة الحديثة، ولم يكن الفكر البعثي على استعداد لخلق تلك الدولة، لأنها لا تنسجم مع فكرة الاستحواذ الكامل على السلطة والمال معاً، فتحول "الثوري" لهذا السبب إلى "وال" من ولاية العصر الوسيط، يعطي ويمنع، بيده المال والسيف معاً. فغرفت السلطة العراقية ذلك المال الوفير من أجل إسكات المعارضين، وحشد الأنصار.

كتب عدي مقالا في صحيفة "بابل" - (كتبه أو كتب له لا فرق) - قبل أشهر قليلة من قتله، موقع باسمه المستعار المعروف "أبوحاتم" - والتسمية هنا لها رمزية أيضاً تعود بنا إلى "حاتم الطائي" فمخاضاً كيف استخدم المال لإنقاذ الأردن فقال: "بعد نهاية الحرب العراقية" - الإيرانية حين كان هنالك مسعى إلى إثارة الاضطرابات فيه (الأردن) وكيف أن الرئيس صدام حسين ارتدى ملبسه العسكرية، وأخذ أعضاء قيادته العامة للقوات المسلحة بكل قيافتهم الميدانية،

وكيف أنهم هبطوا جميعاً بالطائرة وبـ (جرة قلم) حول الرئيس صدام حسين إليهم 250 مليون دولار لدعم موازنتهم في حينها، وبعيدا عن مظاهر القوة والمال، فما إن فهم الأشقاء والأهل في الأردن مبدأ صدام حسين واتجاهه إلى دعم حال النظام الذي كان موجودا هناك تلافيا للفتنة - فهذا معناه أن في ذلك خدمة للأمة ولمصلحتها - استكانت كل مظاهر الثورة والتمرد تلك التي كانت تدعمها جهات عربية نتيجة خلافات شخصية مع الملك حسين - رحمه الله - خلال مدة لا تتجاوز الساعتين أو الثلاث ساعات... وهي المحصورة بين الساعة التي وصلت فيها الطائرة العراقية والساعة التي غادرت فيها.

إذا تجاوزنا ركافة النص، فإنه مثقل بالمعاني بشأن أهمية المال في جمهورية البعث العراقية. وتعزز هذا التوجه مجموعة من السياسات العراقية المستمرة التي تؤمن بأن "المال" يمكن أن يشتري الناس والأوطان. وقد استخدم المال النفطي أولاً لشراء الضمائر وإسكات ضمائر أخرى في الداخل والخارج، ثم أخيراً لشراء دول، عن طريق المنح والمنع في التجارة الخاصة مع العراق من النفط إلى البضائع الاستهلاكية. ومن يفتش عن استخدام المال يرى أن عقلية عشائرية بالغة التخلف كانت خلف تلك الممارسة، إلى درجة أن كتابات واسعة ظهرت في العراق، وخصوصاً في صحيفة "بابل"، تشير إلى إمكان شراء الأميركان "بالمال أو النفط"، اعطوهم جزءاً من المقاولات النفطية يغيروا من سياساتهم!

موضوع المال غير المراقب في مثل ظروف العراق يغري بالاستزادة منه، والاستزادة منه تفتح أبواباً من الطمع لا سبيل إلى إغلاقها، وتختلف من الخصال الأسوأ. وهكذا صار الصراع محتدماً بين امبراطوريات "عدي" و"قصي"، وقبلهم حسين كامل ووطبان وبرزان وغيرهم من

الاقربين. كما صارت معسكرات الاعتقال وسجن المخابرات ملجأ لكل منافس أو مقاوم لهذه الامبراطوريات من التجار والمتسبين. ثم أصبح الجهاز الوظيفي في معظمه مرتشياً ناهباً بما فيه قطاع واسع من الجهاز العسكري والمدني، وبما أن الفكرة هي أن "المال كل شيء، فلا يجب أن يبقى منه شيء للآخرين"، انطلق سباق جهنمي في بلاد ما بين النهرين من أجل ذلك.

أما العنصر الثالث فهو الإعلام، وفيه قول كثير لعل أهمه ما صرح به رئيس التحرير السابق لصحيفة "الشرق الأوسط" عثمان العمير، وتم تداول ما قاله على نطاق واسع - وما زال - عما يدفعه الرئيس من مال إلى الصحافيين. وقد سمعت ممن عمل فترة في الأجواء الإعلامية القريبة من الرئيس السابق، وهو أيضاً شخصية معروفة ومعارضة، أن هناك ما يسمى "ثمن مصافحة الرئيس" وله معيار من المال محدد. لقد استخدم الإعلام المضلل من أجل تسويق سلعة فاسدة، وعلى أوسع نطاق. وهو إعلام انتشرت أدواته ومساحة التغطية لديه في السنوات التي حكم فيها السبعث العراقي إلى حد كبير حتى بات يقرر ما يفكر فيه العامة. وربما نتيجة لهذا التضليل مازالت عقول عربية تعتقد بـ "معجزات" حققها النظام العراقي، وهي في الحقيقة لا تعدو أن تكون مقابر جماعية تقشعر لها الأبدان، من جراء أفعال القتل الساديين.

إذا، "الفكر والمال والإعلام" شياطين ثلاثة، يمكن لمن يحصل عليها في عالمنا العربي أن يكرر ما تم في العراق، والدرس ألا نجعلها تحت طائلة شخص أو فئة، فإن من شروط الحياة أن تكون للمجتمع سلطة رقابية حقيقية عليها. فهل وصلت الرسالة بعد أن دفنت الجثث؟.

(44)

من فضلكم لا تفرحوا بغزة.. فالقادم أسوأ

تعب أصدقاء الفلسطينيين من عرب وغيرهم، من أصدقاء النصح للامتناع عما يقوم به بعضهم من عبث في قضية العصر، القضية الفلسطينية، لقد جرى نهر من الخبر، كما يجري نهر من الدم في هذا الصدد، والعقل غائب، والحكمة مؤجلة، فلا أسوأ من يد تقبض على بندقية من دون فكر يرشدها. آخر أخبار غزة، بعد أن شهدت سحب المستوطنين⁽¹⁾، أن قُتل موسى عرفات عنوة في بيته، كما شهدت غزة انفجاراً اختلف في تقدير أسبابه، والقادم من صراع فلسطيني - فلسطيني يخيف العاقل، ويقلق الحكيم، والفلسطينيون جميعاً يغرقون أكثر وأكثر في مستنقع ردات الفعل، وينحسر مع الأسف عن قضيتهم غطاء التعاطف والتفهم الدولي، في خضم الحرب على الارهاب حتى هذا الاحتفال الفلسطيني وبعض العربي بسبب الانسحاب الإسرائيلي غير مبرر، فبعد ثمانية وثلاثين عاما من الاحتلال يبدو هذا الانسحاب

(1) ففي 22 أغسطس/اب 2005 تمت عملية الاخلاء لـ 21 مستوطنة أقيمت في غزة بعد حرب يونيو/حزيران 1967، اسمتها حكومة اريل شارون وقتها بخطة "فك الارتباط" وقدمتها على أنها تمهيد لعملية اخلاء أكبر لمستوطنات الضفة الغربية بغية التوصل إلى تسوية سلمية وفق الشروط التي حددتها إسرائيل.

الذى جرى في "أغسطس 2005" لصالح إسرائيل أكثر بكثير منه لصالح الفلسطينيين، فلم تعد بعض الأراضي الفلسطينية المحتلة ذات قيمة اقتصادية أو استراتيجية لإسرائيل، ربما ستجعل من حركة الفلسطينيين في داخل غزة نفسها حركة ممكنة نسبياً، ولكنها ستعجل من الاستنفار بين القوى الفلسطينية المتصارعة للحصول على بعض المكتسبات الصغيرة للقوى في الشريط الضيق، ولكن الانسحاب الإسرائيلي سوف يحوّل غزة إلى سجن كبير، يتصارع فيه المختلفون، غزة ستكون معزولة عن العالم الخارجي، كما كانت دائماً وأكثر. في الستينات زرت غزة مع وفد طلابي، كانت وقتها تحت الإدارة المصرية، وكانت حال اخوتنا هناك في مرحلة آدمية متدنية، إلى درجة أن بعضنا لم يستطع أن يمنع دمعة حارقة سالت على الحدود ونحن نزور إحدى مدارس القطاع، جميعاً نعرف أن لا حول لهؤلاء ولا قوة، فقد أُجلوا بقوة السلاح والتهديد من أرضهم في الداخل إلى أرض معزولة وأصبحوا لاجئين في بلادهم. حقيقة الأمر أن غزة هي نتاج مباشر لحطام الفلسطينيين بعد عام 1948، معظم سكانها من أصول أولئك الناس الذين طردوا من ديارهم في الداخل، ومن المفارقات أن معظم سكان المستعمرات الإسرائيلية في غزة الذين تركوها أخيراً، سوف يستوطنون من جديد ذلك الساحل الممتد إلى جنوب مدينة يافا، التي جاء منها معظم سكان غزة أصلاً، ولا توجد اليوم قرية فلسطينية قائمة في ذلك الساحل الطويل، كلها دمرت، كما دمرت آلاف القرى، وظهرت مكانها أسماء جديدة، ونمط جديد من الحياة. سوف تعوض الحكومة الإسرائيلية كل مستوطن (شرعي) في مستوطنات غزة السابقة بثلاثمائة وخمسين ألف دولار (ثمان منزل مستقل متوسط الحجم في ضواحي واشنطن) وخمسمئة دولار تعويضاً عن إيجار شهري لمكانه المختار، لمدة

سنتين! في الوقت الذي لم يفكر أحد في أي تعويض للفلسطينيين، في أي وقت ومن أي مكان هُجروا إليه، وخصوصاً أولئك المليون فلسطيني الذين أصابتهم نكبة 1948. حتى المناطق التي تركها الإسرائيليون في غزة سوف يتسلمها الفلسطينيون قاعاً صفصفاً، لا بناء فيها ولا شجر، المستوطن الإسرائيلي في غزة كان يحصل على كمية من المياه تعادل خمس مرات ما يحصل عليه الفلسطيني في غزة، وعلى مساحة أرض تبلغ سبعمائة مرة على ما يتوافر للفلسطيني في قطاعه، ذلك أبشع ما يمكن أن يحدث لشعب. الاتفاق السلمي الذي يسمى "اتفاق أوسلو" حرم الفلسطينيين من جملة من الحقوق، منها اتصاهم ببعضهم، فقد تم تقسيم غزة إلى أربع مقاطعات تتخللها طرق إسرائيلية، مرصعة بمراكز مراقبة وتفتيش، تفتح في أوقات غير منتظمة يقررها الإسرائيليون كيف ومتى شاءوا.

صحافي بريطاني يصف عذاب الانتقال للمواطن الفلسطيني كالتالي: "ان أراد طفل فلسطيني الذهاب إلى المدرسة من مدينة غزة إلى رفح القريبة، فعليه أن يبدأ المشي إلى المدرسة عند الساعة الثالثة صباحاً، حتى يصل إلى مدرسته في موعد الدرس الأول، ومن ثم عليه أن يبدأ العودة إلى بيته الساعة الرابعة بعد الظهر، عله يصل بيته في منتصف الليل". وهل نحن بحاجة لهذا الوصف وشاشات التلفزيون العربية والأجنبية تنقل لنا بصور حية هذا العذاب اليومي، سيارات الاسعاف كثيراً ما تُوقَّف عند نقاط التفتيش لساعات، منذ عام الفين فقط نحو ثمانين فلسطينياً فقدوا حياتهم بسبب هذا التوقف القسري، وكانوا في حاجة للعلاج، وحسب تقارير الأمم المتحدة لاحصاءات السكان، فإن ستة وخمسين مولوداً فلسطينياً ولدوا في نقاط التفتيش الإسرائيلية، بين أواخر عام 2000 وصيف 2003، نصفهم تقريباً ولدوا موتى، كما

توفيت تسعة عشرة امرأة على شفا الوضع في هذه النقاط، بسبب نقص وتأخر الاسعاف، وذلك لشكوك إسرائيلية غير مبررة.

ليس من المؤمل أن يحدث الانسحاب الإسرائيلي من غزة أو شمال الضفة الغربية أي تحسن في وضع الفلسطينيين، فتقارير البنك الدولي التي نشرت في أكثر من دراسة تقول ان الوضع الاقتصادي يزداد تدهورا، فبين عام 2000 إلى عام 2005 تناقص الدخل الفلسطيني للفرد بنحو الثلث، وان نحو نصف الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر (فقط دولاران في اليوم) وفي غزة الوضع أسوأ من ذلك، فتوقع قرب حدوث كارثة اقتصادية، لم يعد بالمقدور تفاديها، هو ما تؤكد عليه تقارير المؤسسات الدولية. قبل اتفاقات اوسلو كان يمكن للفلسطيني أن يتنقل بين الضفة الغربية وغزة، ويعمل بعضهم في إسرائيل، كانت إسرائيل تشغل هذه اليد العاملة الرخيصة، وتستفيد من سوق الأرض المحتلة لتصريف منتجاتها، اليوم فقط عدد قليل من الفلسطينيين يسمح لهم أن يعملوا في الداخل الإسرائيلي، حتى أصبح العاطلون عن العمل تصل أعدادهم في بعض النسب إلى ثلاثين في المئة من القوة العاملة، ما يعني استقطاب أكبر للقوى السياسية في صفوف هؤلاء العاطلين وزيادة الاحباط في نفوسهم. معركة الفلسطينيين في هذه المرحلة هي معركة سياسية، تتلخص في فتح المعابر لانتشال الاقتصاد من الهوة المنتظرة، وفي الوصول إلى تفاهم لحقن الدم الفلسطيني بين القوى المتصارعة، والقول ان الانسحاب من غزة هو "بداية النهاية للاحتلال" أو "هو انتصار للبندقية" هو قول في حده الأدنى مضلل وفي سقفه سياسي، فالانسحاب من غزة يُمكن إسرائيل من تنفيذ "خطة آلون الموضوعة عام 1967 والقائلة" باغتصاب أرض خصبة ومناطق مياه من الضفة الغربية، وارجاع الباقي إما للأردن وقتها، أو "لحكم فلسطيني محلي"، تلك

الفلسفة لها من يبررها اليوم عن طريق ارغام الفلسطينيين اما للاقتال بين بعضهم أو النزوح "الطوعي". هذه الفلسفة تحتاج إلى أن يعمل الفلسطينيون عقلهم كي يضحدها، لا أن يفتحوا نيران بنادقهم على بعضهم للبحث عن منتصر وخاسر، ان حدث هذا، فإن القضية سوف تستمر في النفق المظلم الطويل.

(45)

في وداع رجل تاريخي

من أحداث هذا الزمان، يأتيك حادثة انتقال الشيخ المرحوم زايد بن سلطان آل نهيان في (2 نوفمبر 2004) إلى جوار ربه، راضيا مرضيا فتهتز له الأفئدة. إلا أن ما خلفه من عمل صالح هو الذي جعل من قادة دول وزعماء على امتداد الكون العربي والإسلامي، ينعونه كما تنعاه شعوبهم، بصدق وحميمية، فقد اتفق الجميع على أن وفاته خسارة، لا يختلف حولها اثنان، ممن عرفوا جهاده وفضله وبعد نظره السياسي، ولكنها سنة الحياة، والمؤمن يقول، "إنا لله وإنا إليه راجعون".

الشيخ زايد بن سلطان رجل تاريخي بكل ما تعني الكلمة من معنى حقيقي أو رمزي على المستوى المحلي، والعربي والدولي. في المستوى المحلي، هو رجل بناء، لقد بنى دولة حديثة لم تكن قائمة. فأكبر من ثلاثين سنة بقليل، عندما تولى المرحوم الشيخ زايد دفة قيادة جزء عزيز من بلاد العرب، لم تكن الإمارات العربية المتحدة، كما هي الآن، ذلك أمر متوقع فسنة الحياة والتطور تفرض التغيير، ولكن التغيير الذي تم في الإمارات بقيادة الشيخ زايد هو تغيير لم يكن يتوقعه أحد في مستواه ونوعه، أو حتى لم يتصور مده أحد، لولا وعي وتصميم القائد، ويمكن إيجازه من خلال ثلاث مدخلات، سرعته، وطريقته تنفيذه، وأهدافه. وإذا كان ثمة أحد، ينحصر فيه، وضع التصور لإرادة التغيير، ومتابعة التنفيذ دون كلل، وتفقد الأهداف وتعديل المسار عندما يحتاج إلى

تعديل، فذلك هو الشيخ زايد بن سلطان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رحمه الله. في ذلك الوقت، أي قبل نيف وثلاثين عاماً، كانت الظروف مختلفة والمشهد السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي في المنطقة ككل، وفي الإمارات على وجه التحديد مشهد معقد، بل بالغ التعقيد، فثمة تغيّرات كانت تحصل على كل الأصعدة، خاصة السياسية في الدول المجاورة وكان بعض هذا التغيير عنيفاً وحاداً. لقد كان يُعتقد أن هناك ثمة تماثل بين (إمارات الخليج العربي) (وبين إمارات وسلطنات الجنوب العربي) من حيث التركيب السياسي، والعلاقة مع بريطانيا، كما أن ثمة دولاً لها مطامع غير محدودة في الهيمنة المباشرة أو غير المباشرة على المنطقة، وبسبب هذا التماثل، وتلك الأطماع، كان يعتقد أن تنسحب على ذلك الوليد السياسي (دولة الإمارات العربية المتحدة) التي ظهرت إلى النور في بداية السبعينيات من القرن الماضي، ذلك الظل الثقيل والشتات المتنافر الذي أصاب غيرها.

ذلك لم يحدث، كانت الإمارات في كيانها الجديد، تفتقد تقريباً إلى كل شيء من العناية الصحية، إلى المدارس الحديثة، إلى الجيش المنظم والحديث، إلى وسائل الاتصال والطرق، إلا أنها لم تكن تفتقد عزيمته الرجال لبناء دولة حديثة في هذا الجو الملبّد بالغيوم السياسية الكثيفة تسلّم الشيخ زايد بن سلطان سدة المسؤولية في أبو ظبي، ثم كرئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة⁽¹⁾، التي كان كثيرون يراهنون على تفرق الدروب بين حكامها ونخبها، لتسهيل مهمة التشرذم أو الصراع، وتمكين الأطماع من نشب أظفارها. منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم، ظلت دولة الإمارات في سلام ونمو لم يعرفه تاريخ المنطقة في أماكن

(1) تتكون دولة الامارات اليوم من سبع امارات هي ابوظبي، دبي، الشارقة، أم القوين، عجمان، رأس الخيمة والفجيرة.

أخرى، وكان هذا السلام، ومن ثم الأمن قد مكنّ للبناء الاقتصادي والاجتماعي، بقيادة رجل لم يتسنّ له الكثير من ممارسة السياسة. بمعناها السلبي والقذحي، من المناورة، إلى التسوية، إلى القول في العلن خلافا لما يمارس في السر، ولكن تسنت له الفراسة والوعي بأهمية تلازم التقدم في الإمارات بخطى صحيحة وجدية نحو التغيير، وان يتلازم العمل العربي مع الصراحة والوضوح وبهذا يُثمن دور الأفراد في التاريخ، فبعضهم يدخله من بوابة كبيرة، هي الإصلاح والتنمية والتقدم، فيحقق ما يؤمن به ويتعلق به شعبه، وبعضهم يدخله ليخرج منه دون أن يترك إلا الدمار لشعبه. لا يعرف النقلة النوعية التي تمت في دولة الإمارات الا من عرفها قبل أربعة أو ثلاثة عقود فيقارن بين أمس البطيء والراكد والمنقسم، واليوم الزاهر والمتحفز والموحد، وبعد كل هذا التغيير الكبير الذي حدث، تستطيع أن تطوف بكل الإمارات في بضع ساعات قليلة على طرق مهياة ومریحة، تضاهي مثيلاتها في العالم المتقدم، بعد أن كانت بالأمس القريب تحتاج إلى أيام في سفر شاق. لم يكن الإنجاز الذي تفخر به الشعوب هو إنجاز في البنية الأساسية، فذلك مقدور عليه أن توفرت السيولة النقدية، ولكن الإنجاز الحقيقي هو في تدريب البشر، وهو الذي قدر للإمارات في الثلاثين عاما الماضية أن تقوم بتحقيقه، وتستثمر فيه الاستثمار الحقيقي. العنصر البشري هو العمود الفقري لأي تطور مجتمعي إلى الأفضل، ولقد طاف أبناء الإمارات بالعديد من المدن والدول، من أجل أن يحصلوا على العلم، قبل أن تهيب سبله في بلادهم، وتفتح الجامعات ومراكز التعليم العام والخاص، التي يؤمها اليوم مئات الطلاب من الداخل والخارج، يرفدوا مجتمعهم كل عام وبتزايد عددي ونوعي، بعنصر بشري قادر ومستعلم وفعال، وكان زايد بن سلطان خلف هذه النهضة الإنسانية.

فالدولة التي تُحتاج إلى جيش يحميها وشرطة حديثة تعنى بأمنها الداخلي، وموظفون لإدارة أعمالها، فاعتمدت على هذا السيل المتدفق من أبنائها الذين يتخرجون سنويا من منابع العلم الكثيرة والحديثة. فأصبحت الدولة اليوم مصدر الكثير من المبادرات الريادية الملحوظة، ليس نسبة إلى جيرانها فقط، ولكن إلى كثير من دول العالم خارج نطاقها الجغرافي، هذه المبادرات تمتد من الاعتماد على التقنية والحكومة الالكترونية، إلى تجارب الزراعة الحرشية والحديثة، ومن تهيأ له زيارة جزيرة بني ياس، من أجل المثال لا التعميم، والتعرف على الجهود المبذولة فيها، كتجارب يمكن أن تعمم في دولة الإمارات وخارجها، يمكن له أن يتأكد من مستوى هذا الجهد، ودرجته العالية من الإتقان والمثابرة وعلى الصعيد العربي أخذت الإمارات في عهد زايد بن سلطان على عاتقها أن تقوم بجهد عربي بالغ الدقة، فقد أعلن على أرضها قيام مجلس التعاون إقليميا، إلا إنها أيضاً احتضنت جهداً معروفاً ومحموداً في المجال السياسي وفي المجال التنموي العربي، فقد قدمت الإمارات برعاية من الشيخ زايد المساعدات الاقتصادية، سواء من خلال المؤسسات الرسمية، أو شبه الرسمية، أو من خلال الأفراد والمؤسسات الخاصة لأجل المساهمة في التنمية العربية على أوسع نطاق، منها ما هو ظاهر ومعروف، ومنها ما هو باطن يعرفه الخاصة، ولكنه يصب في العمل التنموي العربي دون منة. كما قدمت دعماً لكل القضايا العربية، على رأسها وقضيتهم الكبرى فلسطين، فقد كان لها في قلب الراحل الكبير مكانا مميّزا وصادق النية والعزم، رغم ما مر بها من صعوبات، فقد رعاها تبنى المؤمن والواثق بالعدل.

وعلى الصعيد الدولي شقت دولة الإمارات طريقا يتسم بالصدافقة والمسؤولية في علاقتها الدولية، فبني الراحل الكبير علاقات دولية

متوازنة، نأى بمجتمعه فيها عن الصراعات، وتعاون مع الجميع بما يحقق النمو لبلده، أصبحت الإمارات أيضاً ملاذاً لكل عربي مله مضجعه في بلده، بسبب سياسي. في الوقت الذي يتطلع أبناء الإمارات، ومعهم إخوانهم العرب، إلى أن تخطو الإمارات على خطوات مؤسسها وبانيها، لسيحدهم الأمل في جيل جديد يتسلم المسؤولية الكبيرة، محافظاً على تراث ثري للراحل الكبير، طيب الله ثراه، وهو أمر سوف يرقبه الجميع في عصر مليء بالمتغيرات المتسارعة. رحم الله الفقيد الشيخ زايد بن سلطان، فقد فاضت أعماله الجليلة لأهله ووطنه الكبير، وعزاؤنا لأهلنا في الإمارات.

(46)

التفكير السليم والتفكير الأعوج

واحد من أهم الكتب التي نشرها المجلس الوطني للثقافة في الكويت في سنوات سابقة، كتاب اقترحه المفكر الدكتور فؤاد زكريا رحمه الله⁽¹⁾، يتحدث الكتاب عن التفكير السليم والتفكير الأعوج في حياة الشعوب، أهم ما جاء في الكتاب أن التفكير الأعوج قد يتبدى للبعض في وقت ما أنه سليم ومنطقي، يضرب الكتاب أمثلة على التفكير السياسي الأعوج الذي بدا سليما للكافة في وقته، كان التفكير الفاشي والنازي، الذي تبنته الكثير من الشعوب مباشرة أو مداورة وذلك في سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، ومن أهم أشكال التفكير الأعوج، التفكير المؤقت الحماسي ذي الرؤية القصيرة، والذي يبدو أن كثيرا من العرب قد ابتلوا به - حتى اليوم -.

يبدو أن التفكير السليم والأعوج مازال ظاهرا بيننا في الثقافة العربية، فقط للتذكير، هل يذكر بعضنا الحملة الضخمة التي حدثت بعد نشر رسوم كاريكاتورية في إحدى صحف بلاد الشمال الأوروبي، حول رسولنا الكريم، وقتها قامت الدنيا وخرجت

(1) وكان مستشارا للسلسلة، هذا الكتاب نشره مؤلفه الاصل في عام 1932 بالانجليزية، وترجم من خلال سلسلة المعرفة الكويتية عام 1976 والمترجم المرحوم سعيد الكرمي. وأصبح له صدى لدى قراء العربية.

المظاهرات وتلاسن الجميع على صفحات الصحف وفي الإعلام المرئي،
وفجأة انخفضت حرارة الحملة وتلاشت، وكأنها لم تكن.

حملة أخرى ضخمة اندلعت قبل ذلك حول حرق المسجد
الأقصى، وقامت مظاهرات وتبارت دول كثيرة لإعادة بنائه، بل
وشُكِّلت لذلك لجنة على مستوى القمة العربية، هي لجنة المسجد
الأقصى، ثم انتهى الأمر دون نتيجة.. وهل يتذكر أحد نصرة
الانتفاضة الفلسطينية، التي شكَّلت لها لجان وجمعت لها تبرعات ثم
ماتت الفكرة فجأة كما قامت. هل يسمع أحد عن تلك اللجنة
اليوم!!

ويستطيع المراقب أن يذكر الكثير من الأحداث التي مرت خلال
ربع القرن الأخير علينا نحن العرب. إنه الفرق بين التفكير طويل المدى
ذي الأهداف الواضحة والتفكير العاطفي الفوري!!

من آخرها طبعاً أحداث لبنان، وقد فوجئ كثيرون بتصريحات
السيد حسن نصر الله الأخيرة التي قال فيها ما معناه، أنه لو قدر أن
تكون ردة فعل إسرائيل كما حدثت بالفعل لما قام بما قام به⁽¹⁾.

لن ادخل في تفسير النيات أو اصطیاد الكلمات، فالموضوع أكبر
وأكثر أهمية من التفسير أو الاصطیاد أو حتى من طرح سؤال من كان
على حق أو من كان على باطل؟، أو خدعته المظاهر. إلا أن البدء
بالقول أنه قول شجاع يصدر من رجل لا يتعاطى السياسة بمعناها
السلبی، بل بمعناها الإيجابي. ولكن الحروب الحديثة لا تفرق بين
الجهة وبين العمق، تلك بدیهية يعرفها من خاض حروب التحرير من
الجزائر إلى فيتنام.

(1) تمت التصريحات بعد أسابيع من وقف القتال بعد أغسطس 2006.

إلا أن القضية ليست هنا، القضية في طرق التفكير أو حتى أكون دقيقاً أكثر، فقد كتب أحد الكتاب في جريدة القدس اللندنية مقالا مطولاً (يدغدغ المشاعر بالطبع، ولا يقدم تفكيراً سليماً) كتب ما نصه (إن حرب إسرائيل على لبنان.. لحرمان سوريا وإيران من ذراع عسكرية قوية..) استعنت بفكر الكاتب لأنه من المتحمسين الكبار، للتدليل على أن بعض التفكير الأعوج بين ظهرانينا ما زال قائماً ومروجاً له. فالقول إن حزب الله هو ذراع عسكرية قوية لسوريا وإيران يصب في غير صالح الثلاثة، لا حزب الله، ولا سوريا ولا إيران. إلا أن الإشكالية لا تتوقف هنا، فإن المقاومة التي أبداها حزب الله لا أحد ينكر أنها مقاومة بطولية، إلا أن الحرب، أية حرب لها ذراعان، الحرب والسياسة. كون حزب الله حزباً وليس دولة فهو لا يستطيع أن يستفيد سياسياً من كل هذه الممانعة.

فالحرب ضئيلة الفرص وهدفها دائماً سياسي، كون حزب الله حزباً في دولة ضعيفة هي لبنان، فهو حزب ليس له ذراع سياسية مقبول دولياً، ولا تستطيع الدولة اللبنانية أيضاً أن تستفيد من هكذا حرب، للأسباب المعروفة المحيطة بالدولة اللبنانية.

أيضاً لا سوريا ولا إيران استطاعت أن تستفيد سياسياً من هذه الحرب، حتى الساعرة على الأقل. لأسباب خاصة بتركيبة التفكير السياسي الحالي، في كل من دمشق وطهران. فلا جهة الجولان تحركت سياسياً، ولا الملف النووي الإيراني وجد له متنفساً دولياً، لقد بدا الملف في آخر شهر أغسطس 2006 كما كان في الحادي عشر من يوليو، قبل اختطاف الجنديين الإسرائيليين! مكانك راوح.

الحرب الضخمة التي استخدمت فيها إسرائيل كل قدرتها العسكرية وخسرت لبنان وأرجعته إلى ربع قرن مضى على الأقل،

وأزهقت أرواح أكثر من ألف لبناني بعضهم نساء وأطفال، بدأت وكأفها (حرب عبثية) في التحليل العقلاي النهائي في موازين الخسارة والريح.

هذا لا يعني أن إسرائيل لا تقوم بأفدح الأعمال غير الإنسانية ضد الفلسطينيين، وهذا لا يعني أن الظلم الفادح الذي يقع عليهم كل مطلع شمس ومغربها غير مستهجن، وهذا لا يعني تجاهل آلاف المعتقلين الفلسطينيين، كل هذا قائم حتى الأسلحة التي استخدمت في الحرب الأخيرة على لبنان هي أسلحة بعضها محرم دوليا للاستخدام ضد المدنيين، هذا شيء والاستفادة السياسية شيء آخر.

إذن هناك كفتان، كفة العدوان وكفة المقاومة للعدوان، مذبذبان في فضاء عالمي يحارب الإرهاب ويدعو إلى الديمقراطية.

كفة المقاومة للعدوان هي إنشاء دولة فلسطينية قابلة للعيش في أراضي الضفة والقطاع، وانسحاب إسرائيلي من الجولان السورية (بعد أن تم تطبيع العلاقات المصرية، الأردنية، الإسرائيلية).

إذا كانت هاتان الكفتان هما المعادلة المعروضة أمام التفكير السليم في إطار فضائهما الذي وصفناه، فإنها تحتاج إلى تفكير سليم مقابل لها يتوخى الاستفادة السياسية القصوى من القوة النسبية لتغليب المقاومة بمعناها الشامل على العدوان بمعناه الشامل.

أين الدور اللبناني؟ التفكير السليم يرى أن الدور اللبناني هو في القيام بتقدم البديل، وهو الإصرار على قيام لبنان تعددي، يفشل النظرية الإسرائيلية، في التفرد (اليهودي) البحث وقصر الدولة العبرية على ديانة واحدة!! فهناك في لبنان طوائف عرقية ومذهبية ودينية مختلفة، كما أن قيام لبنان ديمقراطي، يعني الابتعاد عن الدعوى الإرهابية، فجميع الملفات المختلف عليها وطنياً، تحل من خلال مؤسسات منتخبة.

هذا هو الدور اللبناني المراد بجناحيه. الأمر إذن أن يفكر حزب الله بتقدم نتائج الحرب إلى مشروع الدولة اللبنانية للقيام بذلك الدور، تحت مظلة الغطاء العربي الفاعل، من أجل أن تجري الاستفادة القصوى من هذه الممانعة في المجال الدولي على أرض الثلاثة والثلاثين يوماً من المقاومة والتضحيات الجسام، بدلاً من إرهاب لبنان بحرب تحت شعار حرب (الإرهاب) المذموم دولياً، وبعثرة الممانعة اللبنانية سدى!! غير هذا الطريق سيدخلنا جميعاً في طريق التفكير الأعوج، العاطفي، الذي يقود في النهاية إلى تقدم أوراق كثيرة لإسرائيل، ويحرمنا جميعاً من التفكير السليم، وتصبح تضحيات الثلاثة والثلاثين يوماً مثل صيحة الكاريكاتير، أو تعضيد الانتفاضة، أو غيرها ممن مر بنا جميعها صيحة في واد حرب.. هي فقط هبة مُضريه، لا تترك إلا الغبار في الجو، والمرارة في الحلوق وهي بالتأكيد تفكير أعوج؟

(47)

إلى خالد مشعل (1)

قبل أسبوعين وفي هذا المكان نشر كاتب هذه السطور مقالا يتصف بالأسى على واقع لا يحتاج كثيراً إلى تأكيد، وكان عنوان المقال "الاستقلال العربي المفقود"، طُفت فيه بأوضاع العرب في أكثر من مكان وعاصمة، التي بدا لي أن كثيراً منها يتصف بصفة متقاربة، وهي فقدان القرار العربي في القضايا المصيرية لهذه العاصمة أو تلك. من بين الإشارات التي اتخذتها للتدليل جاء ذكر "رجل حماس في دمشق"، وكان المقصود بالتأكيد السيد خالد مشعل بعد أقل من أربع وعشرين ساعة واصلتني مكالمة هاتفية من دمشق ومن الأخ خالد مشعل، وزبدة الحديث الذي اتصف بالكثير من التحضر، ما قاله خالد مشعل من أن "حماس" وقيادتها "مستقلة كل الاستقلال ولا تخضع إلا للمصالح العليا التي تراها لصالح الشعب الفلسطيني". استأذنت السيد خالد في مشاركة القراء بهذا التصريح وهو كلام يفرح كثيرين من أمثالي الذين لا يهمهم كثيراً ما إذا كان الفلسطيني يضع ربطة العنق أو أنه يظهر من دونها، وما إذا كان يعتمر كوفية سوداء أو حمراء، ما هو أهم هو أن تحقن دماء الفلسطينيين بعد أن عانوا الأمرين من أصدقائهم وأعدائهم على

(1) هذا المقال له علاقة مباشرة بمقال "الاستقلال العربي المفقود" الذي ذكر سابقاً في هذا الكتاب. ونشر المقال الحالي في 18 يوليو 2007 في جريدة الحياة اللندنية.

السواء على مدى ثلاثة أرباع قرن أو تزيد، مما لم يعان منه شعب تعرض للاضطهاد إلى هذا الحد وإلى ذلك الوضع الإنساني المهين. من هذا المنطلق فإنني على استعداد على رؤوس الأشهاد أن اصدق السيد خالد من دون تحفظ. ورأيي على كل حال كما رأي غيري ليس مهماً كثيراً ولا يقدم إلى الجائع الفلسطيني ولا الأرملة ولا الأم الثكلى أية سلوى. الأكثر أهمية من كل ذلك هو لم شتات الفلسطينيين، سواء كانوا حليقي اللحية أو مطلقوها من أجل أن تحقن دماؤهم من جهة ويستمرروا في حشد الدعم الدولي لقضيتهم من جهة أخرى. ليس مطلوباً ولا يمكن أن يكون الفلسطينيون ملائكة ولكن الأهم من ذلك أن يحافظوا على جذوة باقية لدى العرب بأهمية نصرته قضيتهم، ولن ينتصر لهم أحد إذا لم ينتصروا لأنفسهم، سواء كان هذا الأحد قريباً أو حليفاً، وذلك عن طريق تحكيم العقل لا العاطفة. قضية الفلسطيني أكثر من معقدة وأكثر من صراع على سلطة، وحتى أعمق من حرب أهلية، فقد احترب اللبنانيون لفترة طويلة أكثر من مرة، إلا أن لبنان بقي على حاله، كما احترب السودانيون وبقي السودان في نهاية المطاف، واحترب أبناء شمال أيرلندا حتى العظم، وبقيت شمال أيرلندا كما هي، بل إن العراقيين يجربون اليوم في ما بينهم، ولكن العراق سوف يبقى. فلسطين مختلفة عن كل ذلك، فكلما احترب الفلسطينيون بين بعضهم بعضاً خسر الجميع أرضاً، وخسر الجميع تعاطفاً، وخسر الجميع تأييداً، ثم يجري قضم الأرض التي لا يستطيع أهلها أن يكونوا سلطة في ما بينهم. هذا ما بحت به أصوات كثير من الكتاب العرب وأصدقائهم، وكاتب هذه السطور منهم، فالخسارة أعظم بكثير حتى من الأرواح المزهقة. فلسطين لن تخلصها "حماس" من وهدهدها ولن تخلصها المنظمة، فلسطين تحتاج إلى عاملين، الأول وحدة الفلسطينيين والثاني حكمتهم.

وعندما يتحدث البعض عن وحدة الفلسطينيين يجب أن لا يذهب التفكير إلى وضع ساذج وعفا عليه الزمن، بأن يكون الجميع واحداً، لا بالتأكيد، فهذا أمر غير ممكن ولا حتى إنساني، المعنى المراد أن يكون هناك ناظم للتعددية الفلسطينية، وهو ما تفتقت عنه فكرة منظمة التحرير الفلسطينية التي تتفاعل في داخلها كل الفصائل. وليس ممكناً أيضاً أن يبقى شعب من دون أشخاص (فاسدين) بالمعنى العام للكلمة، وهم قد يكونون في أي طرف، لا عصمة هنا لأحد أو فصيل. إلا أن هناك آليات يجب وضعها واحترامها على كل الأصعدة لبيان الفاسد. لقد تفتشت في النطاق الفلسطيني في السنوات الأخيرة مجموعة من المظاهر أوصلت أطرافاً فلسطينية إلى أن تُكوّن عصابات مسلحة، تقتل بالشبهة، وتوزع العقوبات على من تريد من دون وازع من ضمير أو سند أخلاقي ولا مرجعية قانونية متعارف عليها.

إذا لم يكن أحد يعرف فقد عرف من تقارير عالمية أن الفاقة ضربت عشرات الآلاف من الأسر الفلسطينية في غزة. لقد حطم الاحتلال والفقر حياة الآلاف المؤلفة من الفلسطينيين في كل مكان، سواء في غزة أو في الضفة أو في المخيمات خارج فلسطين. ومن منا لا ينظر قلبه على لوعة شيخ أو عجوز فلسطينية في نهر البارد ربما يهجر أو تهجر من مسكنها البالغ الرثاثة للمرة العاشرة. وكم منا يعلم أن الفطور الذي تناوله السيد إسماعيل هنية مع صحافي هيئة الاذاعة البريطانية الذي كان محتجزاً، بعد اطلاقه، والذي شاهده كثيرون على شاشات التلفزيون، لا يتوفر لآلاف الأطفال في مدن فلسطين. والجميع يعلم أن معظم الطعام وكل الطاقة تأتي من إسرائيل إلى مناطق فلسطينية مختلفة. الشطارة كما يبدو هي في تبادل الاتهامات والشتم ثم المقاطعة والتصفية، ثم الانحدار نحو جهنم، وهي هنا فقدان الأمل لآلاف مؤلفة

من شعب غاضب وفاقد للصراط، وهو أسوأ ما يمكن أن يحصل لشعب. إذا قدر لهذه الكلمات أن تصل للسيد خالد مشعل أو السيد محمود عباس، أو من يشير عليهم، فإن المخرج الحقيقي لمثل هذا المأزق غير المسبوق هو الاتفاق على وحدة ضمن التعدد، وأيضاً اللوذ بالحكمة، وأحال أن هذه أساسية، فإن فقدت فلا خير في الوحدة. ماذا اعني بالحكمة؟ لعل بعض العناوين تكفي. فالقضية الفلسطينية هي قضية سياسية وليست قضية دينية، كما أن القضية هي قضية عقل قبل أن تكون عاطفة. وبهذا المعنى الشامل فالعمل السياسي استطراداً هو إسقاط حجج الأعداء أمام العالم، ووضع الحجج المضادة. ليس بالعاطفة ولكن بالفعل لقد فازت "حماس" في شباط (فبراير) 2006 بأغلبية مريحة، إلا أنها أفسدت مع الأسف هذا النصر، حيث جبرته أولاً لنفسها لا للشعب الفلسطيني، وسلبت منه ثانياً المكوّن السياسي، الذي يتمحور حول توقع تكتيكات الأعداء وإفشالها قبل أن تبلور. لقد تشتت اتخاذ القرار كما يبدو بين الداخل والخارج، وتكالب المتحدثون على التلفزيون بتصريحات لا مرجعية لها، حتى فقدت المبادرة الديمقراطية زخمها.. لا يستطيع عاقل اليوم أن يسير وراء الحديث أن إسرائيل "تقدم تنازلات لحركة فتح أو المنظمة" نكاية بـ "حماس"، كما لم يكن هناك عاقل يرى أن "حماس" قد انشئت في الزمن الغابر من قبل إسرائيل، فهي رهينة لها. الأعداء - في أي صراع - يستفيدون من النواقص والنواقض، والبكاء على الماضي جهالة ما بعدها جهالة. لذا يا أخي الكريم خالد مشعل كتبت ما كتبت في السابق، وكتب غيري ملايين الكلمات وكلها تصب في الجرى نفسه. قضيتكم أهم بكثير من استرضاء المصالح المؤقتة للبعض، كما أنها أكبر بكثير من بندقية. إن أهم ما تملكونه هو العقل فاستخدموه، وقبله اقرأوا تاريخ شتاتكم فيه العبرة!

(48)

العقل الصهيوني

امتزجت الأساطير بالخرافات والمعتقدات الخاطئة عندما تمثل العرب شخصية العدو الإسرائيلي على أنها شكل أسطوري قادر على كسب المعارك العسكرية والسياسية على حد سواء، وكسب الأرض فوق ذلك وبعده، أو على أنها شكل هش عاجز ذو شخصية مشوهة، كلا الفكرتين متسرعة وغير علمية.

ولم يخرج تصور الشخصية الصهيونية لدى معظم العرب عن الاتجاهين السابقين. وعند قراءة الأدب العربي السياسي أو الاجتماعي أو التاريخي الحديث الذي تناول ظاهرة الصهيونية نجده في الأغلب يتناول قوة إسرائيل بالتهويل أو التهوين. قليلة هي تلك الدراسات الجادة والعلمية لفهم الصورة الحقيقية للعدو الصهيوني. وحتى لا تبدو مساهمتنا هنا محاولة للسير في تيار ذاك التهويل أو هذا التهوين لا بد بادئ ذي بدء من القول أن هناك شيئاً من التفسير واجباً علينا عندما نقرن "العقل" كما اتفق عليه في المفاهيم العلمية الحديثة - وهو عادة ما يكون شخصياً وفردياً - بجماعة عرقية أو سياسية أو ايديولوجية. فعقل الفرد وتفكير أي إنسان بمفرده يختلف تماماً عن تفكيره وسلوكه في جماعة، فكيف يستقيم قولنا "العقل الصهيوني"؟ لا بد أن نقول هنا أننا نريد الحديث عن العناصر العقلية المشتركة أو عن سمات مشتركة للشخصية الصهيونية، رغم ما يعتري ذلك من تحفظ علمي.

وكما هو معروف فإن الشخصية النمطية ليست حقيقية لها قانون علمي قائم بذاته، وإنما هي أداة تحليل، تهدف إلى عزل بعض جوانب الواقع بهدف إبراز العام والمشارك، حتى يتسنى ادراك السمات العامة بوضوح، ثم معرفة اثرها على الواقع. ومن هنا نتعرف على العناصر العامة والجوهرية والمشاركة لشخصية جماعة ما.

ولم تعد دراسة شخصية الجماعة محاولة متعسفة للجمع بين اضداد كما تبدو لأول وهلة، وإنما أصبحت شكلا من أشكال الوعي الاجتماعي الذي يمثل نسقا متطورا للمعرفة. لذلك أصبحت دراسات الطابع القومي أو الشخصية القومية دراسات مفيدة في فهم الذات وفهم الآخرين، ولقد انجز كثير من الدراسات، ابان وبعد الحرب العالمية الثانية (1939 - 1944)، والتي اهتمت بدراسة الدور الذي يلعبه السلوك ذا المنشأ القومي في الحرب وفي السلم، واستخدمت هذه الدراسات لتكشف ردود الفعل المحتملة عند الشعوب على مؤثرات خارجية للأعداء والأصدقاء، كما أنها استخدمت بإيجابية فعالة في الدعاية والدعاية المضادة.

والآن نعود إلى متابعة سؤالنا الأول وهو: هل هناك عقل صهيوني له خصائص مستمرة و متميزة، عامة ومشاركة، تمكنا دراسته من التنبؤ بنشاطه في المستقبل..؟

من التسرع القول بأن هناك عقلا جماعيا يتسم بالاتساق داخليا وخارجيا للجماعة الصهيونية، كذلك من التسرع نفى وجود هذا "العقل" جملة وتفصيلا، فهناك من يريد تأكيد الفكرة لتضخيمها ووضعها في حجم أكبر منها، وهناك من يريد تجاهلها البتة، وكلا الاتجاهين يؤدي إلى نفس النتيجة، فإما إلى العجز والاستسلام أو إلى الجهل والتجاهل، في الوقت الذي يتسع فيه نفوذ الدولة الصهيونية على الأرض العربية.

الاشكاليات المعرفية الأربعة:

يلوح لي ان هناك اشكاليات معرفية اربعة - ان توخينا الايجاز - تقف حائلا بين فهم بعضنا للعدو فهما علميا، وهي ليست بعيدة عن سمة مزج الخرافات بالأساطير بتخيل واقع ما، وهي أيضاً نتاج طبيعي لميل الإنسان، بدرجة أو بأخرى، لتصنيف سلوك الآخرين وتبسيطه ووضعها في قوالب وأطر جاهزة يسهل فهمها، دون اعمال النظرة العلمية الثاقبة لتفسير عناصره. والاشكاليات المعرفية هي على التوالي:

الاشكالية الأولى:- هل الصهيونية قديمة أم حديثة؟ بمعنى هل الفكرة الصهيونية التي انتجت إسرائيل اليوم ووضعها بين ظهرانينا هي فكرة قديمة قدم الدين اليهودي وقدم وجود اليهود على الأرض أم هي فكرة حديثة لها ملاساتها الموضوعية والتاريخية والاجتماعية.؟ يزعم الفكر الصهيوني أن الفكرة قديمة قدم اليهودية ذاتها، وأن محورها هو عودة شعب الله المختار إلى أرض الميعاد منذ ان خرج منه!، وتروج هذه الفكرة بهذه البساطة وتمرر على ملايين البشر اليوم، ويقبلونها أيضاً ببساطة، في الوقت الذي تشترط فيه التعاليم الدينية اليهودية من أجل تحوّل اليهود من أمة دينية إلى أمة قومية قدوم "الماشيح" الذي يعود بالمنفيين كما جاء في العهد القديم إلى أرض الميعاد. وبناء عليه أصبح من الواجب على اليهود - حسب هذا التفسير - انتظار عودة "الماشيح" في صير واناة، فمشيئة الله وحدها هي التي ستبعث به، وبالتالي يصبح من الكفر أن تحاول جماعة ما تحقيق الارادة الالهية بنفسها، ومن هنا تصبح عودة اليهود إلى فلسطين كما تحققت في نصف القرن الماضي، متناقضة جذرياً مع التصور الديني اليهودي، وبالتالي فإن الصهيونية تتناقض مع اليهودية الدينية. ومن المفارقات التاريخية أن فكرة عودة اليهود إلى "أرض الميعاد" بناها المصلحون

المسيحيون مع ظهور حركة الإصلاح الديني في القرنين السادس والسابع عشر، لتحقيق النبوءة الانجيلية هذه المرة - حتى يتسنى الاسراع في هدايتهم وتحويلهم إلى المسيحية وبالتالي ترى هذه الفكرة أن هذه العودة مؤقتة لإصلاح اليهود وهدايتهم!، وما زالت هذه الأفكار عالقة لدى البعض وأفضل من عبّر عنها رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأسبق جيمي كارتر، الذي كثيراً ما تحدث عن الاستيطان الصهيوني في فلسطين بعبارات دينية سياسية. على الرغم من أن هناك دلائل تشير إلى استغلال الفكرة الدينية بوجهيها اليهودي والمسيحي كجسر لتحقيق الأهداف الصهيونية في فلسطين، رغم ما يعترها من تضاد شديد كما بينت.

حقيقة الأمر ان محور ارتكاز الصهيونية كدعوة ايديولوجية - كما نعرفها اليوم - كان يقوم على الفكر القومي الذي انتشر في أوروبا ابان القرن التاسع عشر، مواكباً للمرحلة الثانية من الاستعمار المرتبط بالرأسمالية الصناعية المصرفية، ويذكر لنا المرحوم عبد الوهاب المسيري في كتابه القيم عن الايديولوجية الصهيونية ان هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية الحديثة أجاب الملك أمانويل الثالث ملك ايطاليا، عندما سأله الأخير عما اذا كان لا يزال يتوقع عودة "الماشيح"، أجاب انهم (في الأوساط الدينية) لا يزالون يؤمنون بهذه الفكرة، اما في دوائرنا الأكاديمية المستنيرة فليس لمثل هذه الفكرة وجود.

اليهودية والصهيونية

والشواهد على ارتباط الحركة الصهيونية - التي أسست فيما بعد إسرائيل وأمدتها بالاستيطان - والفكر القومي الغربي كثيرة، كما أن المؤسسات التي قامت في الدولة الإسرائيلية في فلسطين بعد ذلك تؤكد

دون جدال هذا التوجه. ومن هنا يمكننا القول بثقة علمية أن الفكرة الصهيونية والايديولوجية التي تحكم إسرائيل هي فكرة حديثة نابعة من صميم تاريخ التطور الاقتصادي والاجتماعي الغربي. فالصهيونية حديثة حداثة الفكر القومي الأوروبي، لبست مسوح الدين اليهودي لتلائم بعض أطروحاته وليس العكس!.

وتقودنا النقطة الأولى إلى الإشكالية الثانية وهي تدور حول علاقة اليهود بالصهيونية.

فما علاقة اليهودية بالصهيونية..؟

نجد في كتاباتنا العربية أيضاً أن هناك اتجاهين لا ثالث لهما، الأول اعتبار كل اليهود صهاينة، والثاني اعتبار اليهود شيئاً والصهيونية شيئاً آخر، فأين الحقيقة..؟ يوجد اليوم في العالم حوالي أربعة عشر مليون يهودي، يعيش منهم في فلسطين المحتلة اربعة ملايين فقط⁽¹⁾، والباقي في انحاء العالم. ويرى بعض الصهاينة على أرض فلسطين أن التجمع الإسرائيلي في فلسطين والتجمع اليهودي خارجها هما شيء واحد، وأن مجرد محاولة التفرقة بين الصهيونية وبين الشعب الإسرائيلي (محاولة اجرامية للتضليل) أما صاحب فكرة القومية الصهيونية أو قومية الشتات فهو المؤرخ الروسي سيمون دوفنوف (الثلث الأخير من القرن التاسع عشر والأول من القرن العشرين) الذي أوجد حلاً توفيقياً لتبرير هذه "القومية" عن طريق قوله بالنماذج الثلاثة للقومية، الأول النموذج القبلي واللصيق بالطبيعة والأرض، والثاني النموذج الاقليمي السياسي، وهو أقل ارتباطاً بالأرض وأكثر

(1) بعد الهجرة الاخيرة يتوقع البعض ان يكون في إسرائيل اليوم 6 ملايين يهودي. أما مجموع السكان فهو (توقّع) تسعة ملايين ونصف.

ارتباطاً بالدولة الحديثة، أما النموذج الثالث فهو النموذج الروحي أي
المستند على الوعي بالذات التاريخية، وهذه هي القومية الصهيونية
وهذا النموذج لا ينطبق الاعليها..!

وهذا هو المنطلق النظري الذي استند عليه قانون العودة
الإسرائيلي والقائل بأن أي يهودي في العالم يعود إلى فلسطين المحتلة
يصبح مواطناً متى وطأت قدمه أرض فلسطين، ويستفيد الساسة
الإسرائيليون لأسباب سياسية من هذا الطرح من أجل ممارسة الضغوط
المختلفة على اليهود خارج إسرائيل، وتعتبر الحكومات الإسرائيلية
المتعاقبة - العمالية أو المحافظة - أن من واجب سفاراتها في العالم رعاية
اليهود أينما كانوا وهو اعتبار خارق للقانون الدولي ومتعدي عليه، في
الوقت الذي يجب أن يقدم هؤلاء في المقابل ضريبة مفروضة لاعانة
إسرائيل بأشكال مختلفة، كما يعتبر هذا التوجه أن مجرد اقامة هؤلاء
اليهود خارج إسرائيل في بلاد "الرخاء" - حسب التعبير الشائع في
المؤتمرات الصهيونية - يجعل من هؤلاء محط احتقار دائم، الأمر الذي
يجعلهم أكثر تعصباً لقضايا الدولة الإسرائيلية لتعويض النقص الذي
يشعرون به، وردم الهوة بين صهيونيتهم وتواجدهم خارج أرض
فلسطين.

هذا التعاضد المصلحي بين فكرة دفع كل اليهود في العالم للعيش
في فلسطين، وبين الاستفادة منهم في مواقعهم اينما كانوا يجعل من فك
الارتباط بين اليهودي والصهيوني عملية شبه مستحيلة، فاليهودي
خارج إسرائيل يشعر ان جزءاً من قوته وامتيازاته يعود الفضل فيه إلى
إسرائيل التي يحتمي بها ولو نظرياً عند اختلاف الظروف، وكذلك
الصهيوني داخل إسرائيل يشعر بأن له علاقة بفتات واسعة من اليهود
تستطيع أن تشد أزره من خلال فكرة القومية الروحية، فهناك

مجموعات الضغط الصهيونية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وتمثل في الأخيرة تجمعات تؤثر على إصدار القرارات في أعلى المستويات في تلك البلاد، كما نجد لها أشكالاً أخرى في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وفي الأخيرة نجد أن لليهود مقاطعة هي "بيرويدجان" وتشكل جمهورية خاصة ذات حكم ذاتي لليهود، رغم حقيقة أن اليهود لا يشكلون أغلبية فيها.

الصهيونية المسيحية

ومن الملاحظ أن العديد من الدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يقدمها كتاب غريون عن إسرائيل يكتبها يهود، تتداخل لديهم العاطفة لتجسيم "التجربة الإسرائيلية" كإنجاز إنساني عظيم، ومعظم هؤلاء ان لم يكن كلهم يحاولون إخفاء ولائهم بغلاف علمي، وهي ميكانيكية دفاعية بشرية لتعويض النقص وتقديم شيء للتجربة الصهيونية "من بعيد" حتى لو كان هذا الشيء غير واقعي أو علمي. وإذا كان من نافلة القول أن الأيديولوجية الصهيونية تعتبر كل يهودي صهيونياً لأسباب شتى حتى يثبت العكس، فمن المهم أيضاً القول أن ليس بالضرورة اعتبار كل صهيوني يهودياً، فقد مررنا على ذكر "الصهيونية المسيحية" في إطارها الديني، إلا أن هناك فئات كثيرة يشدها التعصب الصهيوني في المجتمعات الغربية وتشارك فيما يمكن أن يسمى "صهيونية الأغيار" - غير اليهود - وهم أولئك الذين تدفعهم أسباب شتى لتعزيد فكرة الدولة الصهيونية في فلسطين إما كحل للمشكلة اليهودية في أوروبا، أو كموقع قدم استعماري يمكن الاستفادة منه في الحاضر والمستقبل، أو هي جزء من التبرير النفسي لتعويض ما وقع على بعض اليهود من غبن في تاريخ أوروبا الحديث والوسيط..،

فقد كان الحرمان من الدخول إلى بعض البلاد أو الطرد منها أو الاجبار على القيام بأنواع معينة من العمل، أو العيش في أماكن محددة من سمات التفرقة ضد اليهود في أوروبا العصور الوسطى، أما بعد عصور التنوير والديمقراطيات الحديثة فقد أدمج اليهود في هذه المجتمعات بعد مخاضات عسيرة ومقاومة سواء منهم أو من هذه المجتمعات⁽¹⁾، لذلك فإن تشجيعهم على البقاء في أرض بعيدة هو تصدير المشكلة للآخرين. وبقى من المتعصبين للصهيونية فوق تلك الفئات كارهون ومتعصبون ضد العرب والإسلام يجدون في انحيازهم للصهيونية شيئاً من التعبير عن ذلك التعصب تحت مظلة سياسية!

كما أن هذا الموقف له شكل آخر يمكن أن يسمى "بالثنائية" التي تظهر في الغرب اليوم، بين مثقفيه وساسته تجاه القضية العربية، في الوقت الذي يقومون فيه بمساعدة إسرائيل وهم في مناصبهم الرسمية وفي التصريحات السياسية والكتابات المنشورة بنجدهم على العكس من ذلك عند خروجهم من العمل الرسمي أو في منندياتهم الخاصة. من هنا يمكن الافتراض بشيء كبير من الدقة أن الصهيونية واليهودية فكرتان متداخلتان.

هل الصهيونية عنصرية؟

تقودنا الإشكالية المعرفية الثانية إلى الثالثة، وهي محاولة الاجابة على سؤال حيوي، هو هل الصهيونية عنصرية؟ قد تكون القضية بالنسبة لنا نحن العرب هي تحصيل حاصل، فعنصرية الصهيونية بادية للعيان لكل من يريد أن يرى، فهي ظاهرة في القرى والمدن الفلسطينية، في جنوب لبنان وفي الجولان، في الضفة الغربية وفي غزة، ومع كل

(1) كما حاولت النازية مطاردة اليهود والتخلص منهم بشتى الطرق.

فلسطيني طرد من بيته وقتل أهله ومع كل أسير عربي خلف الغضبان في إسرائيل. ولكن القضية من وجهة النظر الأخرى تحتاج إلى نقاش. جسون لافيين في كتابه المشهور الذي صدر في أواخر السبعينيات وسماه "العقل الصهيوني" - يتساءل باستغراب شديد كيف يمكن اعتبار الصهيونية أيديولوجية عنصرية، والصهاينة هم إما أمريكيان يهود، أو روس يهود أو انجليز أو هولنديون وحتى مغاربة ويمنيون (عرب) أو اسبان أو بولنديون، كيف يمكن أن تجمع هذه الأقوام والعناصر المتعددة في صف عنصري واحد ضد الآخرين، وهم مجاميع مختلفة العنصر؟

إذا أخذنا بهذا التحليل فقد يبدو للوهلة الأولى أن هناك تناقضاً غير منسجم بين تواجد عناصر من أقوام عديدة وبين وصفهم بالعنصرية الا أن هذه الحجة لا تلبث أن تتلاشى عندما نختبر موقف الصهاينة من العرب سواء كانوا فلسطينيين أو غيرهم، فمن أولويات الشواهد على العنصرية الصهيونية في إسرائيل قانون العودة، فإن عاد اليهودي إلى "أرض الميعاد" فذاك هو العلو، أما العربي صاحب الأرض التي احتلتها إسرائيل بعد عام 1948 فيمر بسلسلة طويلة من الاستقصاءات حتى يصبح مواطناً من الدرجة الثالثة، وإذا سافر إلى الخارج وبقي أكثر من عام ولو يوماً واحدا سقط حقه في العودة إلى بلده وأهله وأرضه، كما أن استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي لا تخفي موقف الإسرائيليين من العرب القاطنين بين ظهرانيهم. فالتعصب العنصري ضد العرب يعتبر سياسة عميقة الجذور في إسرائيل، وليس موقفاً لجماعات معينة، فاحكام الرقابة العسكرية على العرب، وحملهم تصاريح المرور، ما هي الا أشكال أولى للتفرقة. وفي ظل القوانين الإسرائيلية يعتبر الاستيلاء على الأرض العربية شرعياً بمقتضى قوانين صدرت في بداية قيام الدولة الإسرائيلية، كما أن تأجير الارض

الزراعية "للعدو العربي" هو وباء يجب استئصاله على حد تعبير أحد التقارير الإسرائيلية. والتفرقة العنصرية مظهر آخر من مظاهر الحياة فالتعذيب الإسرائيلي للعرب لا يقتصر على نسف المنازل والسجن بالاشتباه، ولكن في تعدد أساليب التعذيب كإطلاق الكلاب البوليسية على المساجين العرب وأيديهم مغلولة وراء ظهورهم. وتصف لنا تقارير لجنة العفو الدولية، وهي لجنة محايدة وموثوق بها، أشكال التعذيب التي تتضاءل أمامها الأساليب النازية. فبين الوسائل الشديدة الفعالية العقاب الجماعي والمذابح التي لا تبقى ولا تذر ولا تفرق بين الرجال والنساء والأطفال، لارغام الأخرين على ترك الأرض، ومن المفارقات أن المقاومة العربية للاحتلال الصهيوني تصفها الكتابات المؤيدة للصهيونية بأنها معادية للسامية!. أما أشكال التمييز اليومية الأخرى في مجالات خدمات الإسكان والتطبيب والتعليم فيجري التمييز ليس بين اليهود والعرب فحسب ولكن بين اليهود أنفسهم إلى درجة تحطم المقولة التي يروج لها الفكر الصهيوني والتي تزعم أن الصهاينة في إسرائيل بصرف النظر عن خلفيتهم العنصرية هم مواطنون لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات. حقيقة الأمر تبدو في كثير من كتابات القادة الإسرائيليين وهي أن اليهود الشرقيين "اليهود السود" غير مرحب بهم، فهم عبء على الكيان الصهيوني المعد للخدمة فئة معينة من اليهود الغربيين، إنها هجرة يصفها بن جوربون نفسه "بالمهجرة غير المقصودة" إلى إسرائيل.

الشخصية الإسرائيلية

أما الاشكالية المعرفية الرابعة فهي الشخصية الإسرائيلية، ما هي ومم تكون..؟ كانت التحولات الاجتماعية التي خاضتها المجتمعات

الغربية منذ عصر النهضة حتى الحرب العالمية الأولى هي المسؤولة عن ظهور ما سمي في التاريخ الحديث بالمسألة اليهودية، وهذه التطورات طرحت عدة أفكار لحل هذه المسألة منها الاندماج في المجتمعات الغربية واعدة صياغة اليهودية، والحل الثاني يدعو إلى حركة تنوير ضمن الديانة اليهودية، أما الحل الثالث فهو الدعوة الصهيونية القومية والتي يختلط فيها الاسطوري بالعلمي وتمتزج مع الأطماع الاستعمارية. الواقع اليهودي الإسرائيلي في أيامنا يثبت بما لا يقبل الشك هذه التصورات الطوباوية، والمرتبطة بطقوس وطموحات لا يمكن أن تعيش إلا في أجواء الأزمة، فالشخصية الإسرائيلية اليوم متعددة الأهداف لا يربطها الا واقع الاستفادة من الارض العربية الفلسطينية لا غير. فالأيديولوجية القومية التي بنيت عليها الدولة الصهيونية والقائلة أن ليهود العالم تاريخاً قومياً موحداً لا ينقصهم سوى المكان الواحد، قد اهتزت من أساسها بعد أن انمالت موجات المهاجرين اليهود من شتى بقاع العالم على إسرائيل في الخمسينيات والستينيات، فالتعددية السلبية والمتناقضة واضحة المعالم في المجتمع الإسرائيلي، فهناك الإسرائيلي الأبيض في مقابل الإسرائيلي الأسود، وهناك الإسرائيلي الاشتراكي في مقابل الإسرائيلي الرأسمالي، وهناك الإسرائيلي المتدين في مقابل الإسرائيلي العلماني، وهناك الاشكناز في مقابل السفارد، وهناك أيضاً السابرا. وكل هذه التصنيفات ليست ثابتة ومطلقة، جوهر العقيدة الصهيونية هو الغاء الزمن والظروف الاجتماعية والخلافات الثقافية وخلع صفة الاطلاق على الشخصية اليهودية (الإسرائيلية) وفي كل كتاب أو منشور صهيوني نجد محاولة لتكريس هذا المفهوم غير العلمي. جون لافيين في صدر كتابه الذي أشرنا إليه من قبل يسوق لنا قولاً مفاده "عندما حاولت أن أزور حائط المبكى (قبل 1967) وكان وقتها بيد العرب

كان دليلي رجل إسرائيلي ذو لهجة بولندية ثقيلة فقلت له مازحاً: هل أنت بولندي؟ أجاب الرجل باعتزاز: لا أنا إسرائيلي. فقلت له: اذن أنت سابرا (جيل اليهود المولودين في فلسطين) قال: لا أنا إسرائيلي قدمت منذ يومين لإسرائيل" هذه القصة وأمثالها لتأكيد سقوط الزمن واختلاف الثقافة وتلاشي الغربة لدى القادم اليهودي لإسرائيل، فهو يذوب مباشرة في المجتمع الجديد!!

ولكن هل هو كذلك؟

والجواب: "لا" فالشخصية الإسرائيلية ليست موحدة فهي متنوعة تظهر تنوعاتها بوضوح اما من خلال التجمعات الاجتماعية أو العرقية، كما أنها ليست واحدة عبر الزمن، كما يريد لنا الفكر الصهيوني أن نعرف.

الاشكناز والسفارد

ومن المجموعات الاجتماعية والسياسية والعرقية المميزة في إسرائيل اليوم مجموعتان هما الاشكناز والسفارد، وأيضاً المفهوم التاريخي لهاتين المجموعتين غير دقيق. يشار إلى الاشكناز عموماً في الكتابات العربية على أنهم اليهود الغربيون والسفارد - على أنهم اليهود الشرقيون، وذلك في جملة صحيح في الوقت الحاضر بكل ما يعنيه من مضامين الانفتاح والعقلانية لدى الغربيين والحفاظة لدى الشرقيين، ولكن هذه المفاهيم تاريخياً مختلفة، فالاشكناز الذين ينتمون إلى التشكيل الحضاري الجرمانى يوصفون في أوروبا في عصر التنوير بمصلحي الثياب القديمة، وقد كانوا غالباً فقراء منعزلين يعيشون في مناطق هامشية ويقومون بأعمال هامشية، في الوقت الذي ينتمي السفارد إلى أصل لاتيني اسباني برتغالي

ويتسع المفهوم ليستوعب يهود البحر الأبيض المتوسط، وكانوا من الأثرياء الذين يعملون في تجارة الجملة والتجارة الدولية والأعمال المصرفية. وفي ابان المائة والخمسين سنة السابقة لبزوغ القرن العشرين حصل تغيير تدريجي في المفهومين أدى إلى إختلاف جذري، فالاشكناز الذين رفضوا الاندماج في القوميات الاوربية البازغة في القرنين الثامن والتاسع عشر وجدوا ضالتهم في الفكرة الصهيونية التي تتبنى الأفكار القومية الخاصة بهم، وأصبح مفهوم الاشكناز يطلق على اليهود الغربيين ذوي الفكر الصهيوني والذين أسسوا الكيبوتز (تجمعات العمل) على الارض الفلسطينية، في حين تحول مفهوم السفارد إلى اليهود الشرقيين، وفي الوقت الذي نظر فيه السفارد إلى الاشكناز في فرنسا قبل الثورة الفرنسية باحتقار وأكدوا أصولهم العرقية التي ادعوا أنها تختلف عن الاشكناز انقلبت الآية في إسرائيل إلى درجة أن بعض المفكرين الصهيونيين يطلقون لفظ (يهودي) ليقصر على الاشكناز اليهود البيض وحدهم الذين يعتبرون أنفسهم قد اجتازوا صراعاً مريراً مع الحياة في أوروبا، وهو صراع لا يستطيع البقاء فيه سوى الأكثر ذكاء والأكثر قوة.

وإذا كان الاصل في التفرقة بين الاشكناز والسفارد هو الانتماء لمذهب يهودي والاختلاف في طقوس دينية وانتماء عرقي، فإن الاختلاف اليوم في الواقع الإسرائيلي اقتصادي اجتماعي وجغرافي. فاليهودي الايطالي أو الفرنسي الذي يعتبر سفاردياً من حيث المذهب الديني لا يعتبر كذلك من الناحية الاجتماعية

فالشخصية الإسرائيلية اليوم مبنية على تركيب عرقي طائفي اقتصادي تحاول الايديولوجية الصهيونية تخطيه بطرح مفهوم السابرا، والسابرا هو مصطلح يعني الجيل اليهودي الذي ولد على أرض

فلسطين، هذا المصطلح أيضاً مر بتحولات فهو لفظ يعني (التين الشوكي) وقد ظهر أول ما ظهر في مدرسة هرزليا الثانوية في تل أبيب في أعقاب الحرب العالمية الأولى مباشرة إبان فترة الانتداب البريطاني على فلسطين. وكانت المدرسة تضم آنذاك شبانا يهودا من مواليد فلسطين إلى جانب آخرين نزحوا مع آبائهم من أوروبا، وكثيراً ما كان أولئك الأوروبيون الذين قدموا من حضارة أكثر تعقيدا ونشأوا في ظروف أكثر يسراً يتفوقون في الدراسة على زملائهم من أبناء اليهود من مواليد فلسطين، وكان الآخرون يلجأون لتعويض شعورهم بالنقص إلى تحدي أولئك الاقران بنوع من النشاط الخشن يرد لهم اعتبارهم وكان ذلك بتقشير ثمرات التين الشوكي بالأيدي العارية. ومن هنا سماوا بالسابرا

الا أن المصطلح نفسه تغير ليعني الشباب من أبناء الصفوة الإسرائيلية الغربية، أبناء الاشكناز مواليد الكيبوتز، وهي الشخصية الأساسية المخططة في إسرائيل التي نواجهها نحن العرب اليوم، وهم نتاج الثقافة والفكر الغربي وعلى الرغم من أن سكان الكيبوتز في إسرائيل لا يتجاوزون أربعة في المائة من السكان فإن نسبة اليهود والضباط بينهم حوالي 16% حتى أنه في حرب يونيو 1967 كان ربع القتلى والجرحى من سكان الكيبوتز. ومن المهم القول ان تجمعات العمل في إسرائيل (المستوطنات) ليست ذات مواصفات اجتماعية أو فلسفات سياسية موحدة بل مختلفة المشارب السياسية والاجتهادات الدينية لكن يجمعها خيط واحد هو احتلال الأرض، وحتى الاشتراكية الصهيونية نجد لها اعتذاريات كثيرة في الادب الصهيوني السياسي والاجتماعي - فاشتراكية حزب العمل هي اشتراكية ديمقراطية من أجل ربط السوق الإسرائيلية بالسوق العالمية كما يؤكد جون لافين في كتابه السابق الاشارة إليه.

كما يحدثنا التاريخ الحديث أن الصهيونية لم تتورع من التعاون مع النازية⁽¹⁾، ولم يعد سرا أن نشاطا منسقا بين النازية والصهيونية قد بدأ مباشرة قبل الحرب العالمية الثانية لنقل اليهود خارج المانيا ومحيرهم إلى فلسطين.

وبعد

فان الاشكاليات المعرفية الأربعة التي تواجهنا لفهم العدو الإسرائيلي الصهيوني إشكاليات معقدة لا يجوز فيها التبسيط، وإذا كان لا بد من الاستشهاد بفكر العدو نفسه لفهم موقفه فإن مقولة مناخيم ييجين لها دلالة بالغة في هذا الصدد.

لقد قال: "انني أؤمن بالتوراة وأضع ثقتي في الفانتوم" ذلك هو عقل عدونا الأساسي والحضاري، مزيج من الايمان الخرافي، وتعلق شديد بنتاج التكنولوجيا الغربية الحديثة. يهدف إلى تمزيق العرب إلى دويلات عرقية وطائفية..

فماذا أعددنا له...؟! وماذا نحن فاعلون؟.

(1) الجماعات المسلحة الصهيونية - قبل الحرب الثانية - كانت تشتري السلاح من المانيا النازية.

(49)

ما هو أفضل من "سفن الحرية"

هذه المياه تعود من جديد إلى شبه مجاريها بين تركيا وإسرائيل أو تكاد، ندرة من العقلاء، سياسيين ومحللين عرب، انزعجوا لاحتمال حدوث خلل عميق في صلب العلاقات التركية الإسرائيلية، من منظور المصالح العربية. على رأس هؤلاء العقلاء الرئيس بشار الاسد، الذي قال في السادس من شهر يوليو الحالي ومن مدريد في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الاسباني ثبثوا "قطع العلاقات بين تركيا وإسرائيل من شأنه ان يزعزع استقرار المنطقة". نادر من انتبه في العمق لهذا الأمر. بقية الزفة، اشترك فيها الجميع تقريباً، ورقصت طربا على دفوف انتصار تركيا للعرب في الصراع مع إسرائيل، واستبشر القوم ان تركيا قادمة من أجل دعم الصف العربي دون ابطاء ودون طرح اسئلة. ذلك مع الاسف هو التقليد العربي في التفكير السياسي، طبع لا يمكن اصلاحه بالتطبيع، حتى يتوقف أحد عن الرقص لي طرح سؤال من هو العريس؟؟.

لا اريد ان اقلل من الخلاف الإسرائيلي التركي فهو خلاف حقيقي، ولكنه محسوب من طرفين، من طرف المصالح التركية ومن طرف المصالح الإسرائيلية. فتركيا لم تصفر (حسب تعبير وزير خارجيتها المحببه) بعد مشكلاتها لا الداخلية العالقة بين نظريتين في الحكم، تكاد تصطدمان، وكذلك لم تصفر مشكلاتها العالقة بأوروبا، أو حتى لم

تصفر علاقتها بالاكراد في الجنوب التركي. فدخلوها إلى ما نسميه نحن العرب "بالقضية" هو دخول محسوب بالمصالح ومؤطر بها، قد نختلف في الاسباب، وهي كثيرة، ولكننا لا نختلف في المقاصد وهي محدودة. إسرائيل من جانب آخر لا تريد ان تفقد - إلى وقت غير منظور - علاقة طويلة ممتدة مع تركيا، كانت أحد أسس استراتيجية إسرائيلية قديمة فحوها "حاصر أعداءك بأصدقاء" أي كلما كان الطوق الجغرافياسي المحيط بالعرب صديقا لإسرائيل تحققت أمنية إسرائيل في الضغط عليهم.

من جهة أخرى فإن البعد الأوروبي - الأمريكي - مهم للحكم القائم في انقرة وإسرائيل كانت ولا تزال تلك "دالة" على الطرفين الأوروبي والأمريكي، اللذان تنظر اليهما انقرة من منطلق المصالح الاقتصادية وأيضاً استراتيجية.

الاشكالية التي بدت بين تل ابيب وبين انقرة اشكالية محسوبة من الطرفين. فقط كثير من العرب، خاصة الشارع العربي ومنظروه، وجدوا لقلّة حيلة أو لوهم مترجحي، ان هناك "طرفاً مسلماً ومهماً" جاء إلى نصرتهم دون توقع، ففاضت الأقلام لاقناع ما لم يقتنع أن التحرير قادم على يد أبناء "عثمان" كان ذلك خرافة كما هي الخرافات الكثيرة التي تعشعش في عقول كثير منا، سياسية واجتماعية لا فرق.

غير صوت الرئيس بشار الاسد لم نسمع صوت انذار مبكر للنظر بشكل أعمق لما يحدث، حتى ذلك الصوت وذاك التصريح الهام الذي اشرت إليه لم ياخذ حقه في المتابعة، لأن الجميع يريد تحليل شئى غير ذلك.

في فورة اسطول الحرية تداعى عدد كبير من السياسين والنشطين لكسر الحصار عن غزة، كما فعل الاتراك! إلا أن الوعود والتهديدات

ذهبت ادراج الرياح، ليس لأن القائلين بها لم يكن جادين، بل لأن قراءة نتائج اسطول الحرية "الاول" تبين لكل من يريد القراءة الجادة، أنها انتهت لتكريس كون "غزة" فيتو للاجئين، مع تحسن طفيف في المعيشة، لا تحويلها مكان للمقاومين، لأن حبل سرّة المقاومة هي "تدفق سلاح وخزائن اموال". كانت الأصوات المتنادية لركوب "سفن الحرية" تقول نحن قادمون لغزة من أجل مساعدات "إنسانية"، ادوية والعباب اطفال!! في السياسة كما في غيرها من الانشطة الإنسانية، قد تكون النيات صافية والحماس بين، إلا أن السياسة - كما يعرف أي طالب مبتدئ - تقرر بالنتائج ولا تحسب بالنيات أو تحسم بالحماس. والنتائج تقرأ الآن وفي تسلسل ممل. هي ذا تركيا تصفي العالق من الامور مع إسرائيل، وهذا بابندريو رئيس وزراء اليونان، على صعوبة وضعها المالي، تريد أن تدخل على الخط، لجذب بعض الهوى من الشارع العربي ومثليه، وهي دولة بالمناسبة لها ثارات ظاهرة أو خفية مع تركيا! وهذه غزة تتحول أو تتأكد من جديد أنها "مكان للاجئين" ربما بحال أفضل، ولكن لا أكثر من غزة لاجئين؟ لأن جميع الاطراف تريد أن تساعد في "الإنسانيات" لا مد حبل السرّة!

الآلام التي ولدتها وتولدها القضية الفلسطينية للعرب آلام مبرحة، ونزيف الطاقات تجاهها نهر لا يتوقف عن السريان، إلا أن معظم ردود الفعل من جانب العرب كانت في الغالب عاطفية وكلامية، ومن الجانب الآخر عقلانية عملائية. أفضل ما يمكن أن تقدمه تركيا أو أي صديق صدوق من الدول والجماعات يهتم حقيقة بالقضية الفلسطينية هو قول واضح لجميع القوى الفلسطينية، وعلى رأسها حماس، ان أوجدوا لكم طريقاً للتفاهم فيما بينكم يا فلسطينيين. إن التفاهم بينكم هو جسر خلاصكم، الذي كان ولا يزال غير متوفر. في كل تطورات

القضية وتاريخها الطويل. لو قرأنا فقط كتاب باتريك سيل الأخير، رياض الصلح، واطلعنا على الشقاق بين "الأسر الفلسطينية" فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكانت بينهم حروباً شعواء، والتي تحولت اليوم إلى تيارات وقوى، سوف يعرف أحد اعمدة الضعف الفلسطيني التاريخية "الشقاق بين الاخوة الاعداء". من تونس إلى رام الله، ومن الخليج حتى المغرب، وفي معظم سني القرن الماضي الي اليوم، وإلى كل المحطات الفلسطينية، كان هذا الشقاق ولا زال المساعد الاكبر والاهم لنصرة العدو، بجانب طبعاً التفوق العلمي والمناصرة الدولية. ان اخذنا الموضوع من الناحية التراثية لتذكرنا القول القرآني ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتْ﴾ وان قاربنا الموضوع من ناحية التفكير السياسي الحديث لتذكرنا قول لينين "ان كان هناك حزبان شيوعيان في بلد واحد، فاحدهما خائن" وان تذكرنا الادبيات السياسية العملية لاستمعنا إلى القول الذي شاع في الولايات المتحدة "خلافاتنا حول السياسة تنتهي عند شاطئ البحر" بل لو حكمنا بسيط عقولنا لقلنا ان شقاق الفلسطينيين نعمة كبرى لعدوهم. في موضوع سفن الحرية وما دار حولها ونتج عنها لربما قد خسرتنا تركيا - لفترة قد تطول - كوسيط موثوق بين الطرفين العربي والإسرائيلي، كما خسرتها باحتمال ان تكون جسراً لتقارب الفلسطينيين الأمر الذي كان يمكن أن يقود إلى أول طريق السلام. الرابع في هذه المعادلة الصفرية هي إسرائيل. فقد تخلصت من قبول وسيط معقول متفهم للمحيط السياسي والثقافي، كان من الصعب ان يؤثر فيه داخلياً. على عكس الوسيط الأمريكي، الذي - مهما صفت النوايا- عليه مداخل ضغط إسرائيلية من جانب التحكم في أصوات الناخبين في الانتخابات المختلفة والدورية.

في المحصلة كان الافضل كثيرا من "سفن الحرية" التي انتهت إلى ما انتهت إليه، ان يبذل جهد جاد وحقيقي وصارم لجلب رؤوس القوى الفلسطينية مع بعضها، وإن كان بعضها - استدراكاً - صاحب مصلحة خاصة يصعب تدليلها لصالح المصالح العامة. جلب هؤلاء إلى مكان ما من الحد الأدنى التوافقي لوقف هذه الشقوق والتصدعات بين اهل القضية قد يؤدي لتحقيق مصالح أفضل للفلسطينيين، ذلك أول الطريق، وقد يكون استمرار الوساطة التركية بين العرب وإسرائيل يفتح ابواب السلام. أما تسيير السفن فلن يحقق نتيجة حتى لو حشدت اساطيل تحمل كل ادوية العالم والعباب اطفاله، سوف تحقق الاخيرة تصفيق البعض الكلامي، وتحقيق مصالح سياسية جماهيرية محدودة، ووضحت "سفن الحرية" ظاهرة لمن يريد ان يسترزق سياسياً على حساب هذه القضية المفترى عليها، وهي ليست المرة الأولى مع الاسف لن تكون الاخيرة.

(50)

القبائل لا تصنع ديمقراطية

حيرة الولايات المتحدة في كل من العراق وافغانستان وفي غيرها من مناطقنا الجغرافية، حيرة لم تجرى على قوة دولية سابقة، بسبب بسيط، جرى تجاوزه بشكل متعسف هو ان "القبائلية لا تصنع ديمقراطية" على النمط الغربي. سوف تتعب أمريكا حتى لو حشدت ثلثا حكومات العالم في كابول من أجل تدارس مخرج لها من هناك، وحتى لو اجرت انتخابات كل عام في العراق، وهكذا في معظم، ان لم يكن كل، مناطق الشرق الاوسط المعتمدة في تركيبها الاجتماعي على القبلية، الذي جذرته في الممارسة أكثر وأعمق الدولة الربيعية العربية المعاصرة.

المرحوم احمد حسن الزيات (دبلوماسي مصري) عايش استقلال الصومال، حكى لنا القصة التالية ذات المغزى العميق، قال أنه اراد ان يستكمل الشكل الحديث للدولة الجديدة فطلب من الاحزاب ان تسجل نفسها بشكل رسمي، فجاءته مجموعة صومالية وقالت نحن "حزب دحلة ومرنيلة" سأل الزيات رحمه الله وماذا يعني اسم هذا الحزب، قالوا أنه ممثل قبيلتين صوماليتين صغيرتين اسمهما "دحلة ومرنيلة" رفض الزيات تسجيل الحزب الجديد، فالاحزاب تختلف عن القبائل، قال لهم ذلك، عاد إليه نفس الاشخاص بعد ايام من الاستمهال وقالوا لقد أسسنا حزباً جديداً، ولما سأل عن اسمه قالوا أنه الآن يدعى

"الحزب الديمقراطي المستقل" سأل من جديد، وهل هناك حزب اسمه
الحزب الديمقراطي، حتى تميزون انفسكم ب "المستقل" قالوا لا ولكن
حزب دحلة ومرنيلة يحتاج إلى الحروف الثلاثة ليستقيم!!

القبيلة في الصومال والسودان وافغانستان بل وحتى في مصر،
وبحضرني مقاله كتبها استاذ الاجتماع في مصر السيد ياسين في الأهرام
بعد الانتخابات عام 2005 قال فيها أنها انتخابات "قبلية" كانت شبه
مفاجئة لي، ولكنها بعد حين كانت الحقيقة.

أخيراً نشر كتاب بعنوان "الحصان القوي" لكاتب صحفي
أمريكي هو لي سميث مراسل الويكلي ستندر في الشرق الاوسط، قال
فيه شيئ ملفت للنظر، وقد يكون اكتشافاً متاخراً لسوسيولوجيا الشرق
الايوسط من قبله، قال ان الغرب انقسم بعد الحرب العالمية الأولى -
في نظره وتعامله مع شعوب الشرق الاوسط - إلى مدرستين، الأولى
الفرنسية التي رأت ان شعوب هذه المنطقة (قبائل ومذاهب وطوائف)
وقررت ان تتعامل معهم كذلك، أما الثانية البريطانية فوجدت ان هناك
اعلية سنية في المنطقة فتعاملت معها وقيادتها كنخب قادرة على ترسيخ
الاستقرار. يقول الكاتب ان أمريكا اتبعت المدرسة الانجليزية حتى
أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 فانقلبت إلى المدرسة الفرنسية،
هكذا يؤكد! وهو امر يحتاج إلى تفكير عميق هذا الأمر يؤكد مقاله
آخر نشر في الفورن افيرز الشهيرة عدد "يوليو وأغسطس" الحالي في
الأسواق، تحت عنوان "الدفاع عن نجاح في افغانستان"، يطالب فيه
مؤلفوا المقال الثلاثة إلى العودة في افغانستان إلى ما سموه "الشرعية
المحلية" التي شنتها أصلاً، كما يرى المؤلفون، الاحتلال السوفيتي، قبل
أكثر من ثلاثين عاماً، ودخلت بعدها افغانستان في اضطراب سياسي
شديد حيث انتهكت "الشرعية المحلية" القائمة على نخب قبلية وطائفية.

المشاهد من احداث العراق هو ذاك، أي ان "الدولة المركزية" ليست مطلوبة في التصور المستقبلي للعراق، بل التعامل مع كيانات إنسانية متفرقة، وتمت ذريعة الحرص على التعددية أو غيرها من الشعارات. تصب هذا المطالبات بكيان "كردي" في الشمال، وسني في الوسط، وشيعي في الجنوب، وما المنظور من حال التجاذب الخطر لتشكيل حكومة عراقية الا بسبب ذلك الانفصام بين نخب تمح إلى دولة مركزية وبين قوى تؤكد المناطقية والطائفية. وهذا ما حصل - ويحصل - كنتيجة في السودان فالجنوب والشمال ليس نهاية القصة السودانية، على مراراتها، بل أيضاً الغرب السوداني وربما الشرق السوداني أيضاً... في اليمن وفي الصومال وهكذا حتى في الدولة العربية التي تبدو مركزية، فإن نذر "القبلية" والمناطقية و"الطائفية" هي الأكثر تعبيراً وان اختلفت التسميات. حتى في بلد كلبان فإن "الأحزاب" هي في الحقيقة إما مناطقية أو فئوية أو طائفية في الأغلب، هذا في لبنان "المنارة العربية!!" كما يراها البعض عن بعد!! والأكثر غرابة أنه حتى "الممارسات الديمقراطية" على هزائها، جذرت الانتماء القبلي، الطائفي، والمناطقى، وتغلبت على بذور بناء الدولة.

فكرة الديمقراطية كما يعرفها الكثير قائمة على "المساواة" بين اناس أو المواطنين في كيان اسمه الدولة وهي أي المساواة ليست قيمة من قيم "القبلية" أو "الطائفية" أو "العرقية" فهي أي الاخيرة في كل تجليتها تراتبية حتى النخاع. فكرة المساواة تناقضها فكرة التعصب السائدة، وهي سائدة لأن "عضو القبيلة" أي كان مظهرها الحديث يوحى له من الزعامة أو يؤكد لنفسه أنه متفوق على الآخر هو "غير الآخر الدولي"، ليس بسبب قدراته أو إمكانياته، كما هو في المجتمع الصناعي وما بعد الصناعي الحديث، ولكن فقط بسبب انتمائه العرقي، المذهبي،

والمناطقية، الطائفي، أي بسبب علاقة الدم والدماغ والنسب. فكرة المساواة على بساطتها ومركزيتها في الممارسة الديمقراطية يمكن أن يختبر نبذها على إشارة المرور، كل يوم في أي مدينة عربية، فكم راكب مركبة أوقفه شرطي لسبب ما على الإشارة، فإذا بمن خلفه يزعم ببوق طويل للتنبيه، أنه شخص مهم يجب ان لا يتاخر في الطريق بل يفسح له مهما كانت العقبات امام من سبقه في الطابور!! هي فكرة بسيطة ولكنها تنم عن عدم قبول المساواة في مدننا العربية. لهذه الظاهرة تفسير، فنحن في مجتمعات مشمولة بالقبلية في ظاهرها مجتمعات حديثة وفي حقيقتها تراتبية في البناء الاجتماعي. ألا نرى أن الكثير من "الجرائم" تحل في "مجلس عشائري" وكذلك الخلافات السياسية. المرشح في الديمقراطيات الغربية يقال له Candidate وهي كلمة مشتقة من Candidatus أي لابس الابيض، الذي يدل على الطهارة. ترى كم مرشح في كل ما نسمية "ديمقراطية" في بلادنا على وسعها من شنقيط إلى راس الخيمة يرشح نفسه معتمدا على "الطهارة" لا على "المهارة" في خداع الناس وإثارة حميتهم واسواء غرائزهم! الديمقراطية تمنع ان يرى البعض نفسه ملاكا أو اله، وكم منهم اليوم في بلادنا يرى نفسه كذلك. سموها ما أردتم في الممارسة القائمة ولكن بحق العقل، لا تسموها ديمقراطية فالقبيلة لا تنتج ديمقراطية، هما على خط متناقض.

تواريخ هامة في الكتاب

- احتلال الكويت 2 أغسطس 1990 وتحريرها فبراير 1991
- انتخابات "بوش وكيري" الرئاسية في أمريكا 2004
- الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان 2000
- الاعتداء على الرئيس مبارك في اديس أبابا 1995
- مؤتمر السلام بمديرين بين العرب وإسرائيل 1992
- اطلاق صدام حسين صواريخ على إسرائيل 1991
- تفجيرات لندن 7 يوليو 2005
- فوز 4 سيدات كويتيات بعضوية البرلمان الكويتي مايو 2009
- الحرب اللبنانية الإسرائيلية 2006
- سيطرة حماس على قطاع غزة يونيه 2007
- المبادرة العربية للسلام 2002
- التعديلات الدستورية في مصر مارس 2007
- نجاح حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية يناير 2006
- الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول سبتمبر 2005
- الحرب العالمية الأولى (1914-1918)
- الحرب العالمية الثانية (1939 - 1944)
- مقتل عدي وقصي صدام حسين 23 يوليو 2003
- الانسحاب الإسرائيلي من غزة أغسطس 2005
- وفاة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان 2 نوفمبر 2004

الدكتور محمد غانم الرميحي

- حاصل على دكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة درهام Durham بشمال شرق إنجلترا سنة 1973 بتخصص اجتماع سياسي وتنمية اجتماعية، استاذ الاجتماع السياسي في جامعة الكويت.
- لديه كتابات في علم الاجتماع السياسي والتغيير الاجتماعي في منطقة الخليج العربي وفي المجال الثقافي. ألف أكثر من خمسة وعشرين كتاباً ونشر أكثر من مائتي مقال ودراسة. شغل أيضاً منصب عميد مساعد في كلية الآداب والتربية - جامعة الكويت.
- كما شغل منصب رئيس تحرير لصحيفة أوان وهي صحيفة كويتية يومية سياسية. ورئيس تحرير مجلة العربي لمدة سبعة عشرة سنة، وهي مجلة شهرية معروفة ومؤسس مجلة العربي الصغير، ورئيس تحرير لعدد من الاصدارات منها عالم المعرفة والثقافة العالمية وعالم الفكر. وكان الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت.
- الدكتور الرميحي عمل كعضو في عدة لجان مختلفة، وكان عضواً لهيئة الاستشارية لمجلس الوزراء، عضو في عدد من اللجان العاملة في التعليم العام والتعليم العالي، عضو بمركز الدراسات بالجامعة الأمريكية في الكويت وعضو بمجلس الأمناء بالجامعة الأسترالية.
- موقع الشخصي على الشبكة العالمية.
- موقع الشخصي على الشبكة العالمية.
- موقع الشخصي على الشبكة العالمية www.alrumaihi.info

أولويات العرب.. قراءة في

سامعما

خمسون مقالاً
يبحث عن الحقيقة

الدكتور محمد الرميحي

• كاتب ومفكر كويتي، رأس تحرير
عدداً من المجلات والصحف،
وأستاذ الاجتماع السياسي في
جامعة الكويت، له مساهمات بحثية
ونشر عدداً من الكتب الفكرية
والسياسية.

أنظر www.alrumaihi.info

إن السرّ في تجنب النقاش حول الأولويات العربية هو تدني سقف الحريات، فمتاح لك كعربي أن تناقش - وربما تشتم - إن أردت السياسية الأمريكية وحتى السياسيين الأمريكيين، إلا أن الحديث عن حديقتك الخلفية دونه أسوار من الترهيب أو الترغيب.

في المقالات الخمسون التي سوف يطالها القارئ الكريم هنا في هذا الكتاب، وهي مقالات كتبت في أوقات سابقة وحرّرها كاتبها بعد ذلك، في هذه المقالات سيجد القارئ أن الكثير من المشكلات العربية لا زالت تراوح مكانها، وكأنها تعيد تفريخ القضايا من جديد. كما سوف يجد أن الكثير من الأفكار التي كانت تنبؤية - إن صحّ التعبير - قد تحققت. ليس لأن الكاتب يرى في بلورة مسحورة، بل لأن تحكيم العقل والقراءة الصحيحة للأحداث هي التي جعلت من المتوقع ممكناً، فالمقالات هنا هي مجموعة من المنقطع المتصل في شؤوننا العربية.

وما هذا الكتاب إلا محاولة للتذكير لا غير...

من المقدمة

ISBN 978-614-01-0110-4



9 786140 101104

www.nwf.com
نبيل وهفوات كوم

جميع كتبنا متوفرة على الإنترنت
في مكتبة نبيل وهفوات. كوم

www.nwf.com



الدار العربية للعلوم ناشرون

Arab Scientific Publishers, Inc.

www.asp.com.lb - www.aspbooks.com